ثانيًا: قضايا أمريكية

- أمريكا والمشهد الدولى القادم
- بعد خمس سنوات من أحداث ١١ سبتمبر
- ما الذى تحتاجه السياسة الخارجية الأمريكية
- فى أصول الحد الأمريكى حول استخدامات القوة العسكرية
- توجهات السياسة الخارجية الأمريكية فى ولاية بوش الثانية
- أمريكا وروسيا إلى أين؟
- روسيا ومجموعة الثمانية
- هل الصعود الصينى تهديد للولايات المتحدة؟
- أمريكا والصين: نسيج من العلاقات
- أمريكا والصين: قضايا وتحديات
- هل ستصبح الصين «الشريك المسئول»؟
- أمريكا والإسلام: تبديد المخاوف
- إستراتيجية جديدة للأمن القومى الأمريكى
- زبيجنيو بريجنسكى: من العراق إلى إيران
- ما بعد المحافظون الجدد
- المحافظون الجدد بعد الحرب على العراق
- انتخابات الكونجرس الأمريكى ومستقبل السياسة الخارجية الأمريكية
- ملاحظات أولية على تقرير بيكر هاميلتون
- بوش بين الإرهاب والاستبداد
- الحرب على العراق والمفاهيم الخاطئة
- السياسة الخارجية الأمريكية: أربع مدارس
- الإدارة الأمريكية: صورة من الداخل
- موسكو وواشنطن: هل تستعيدان أجواء الحرب الباردة؟
- روسيا والمشروع الأمريكى للدفاع ضد الصواريخ
- السياسة الخارجية الأمريكية: إعادة نظر
- السياسة الخارجية الأمريكية: البديل الديموقراطى

أمريكا والمشهد الدولى القادم

تقديم:

بعد ٦ سنوات من حكمه، وعندما يتأمل المراقبون والمحللون الميراث الذى خلفه الرئيس الأمريكى وإدارته، يجدون أنفسهم أمام لون من الدراما التى بدأت برؤى لأمريكا ودورها فى العالم وأسلوب تعاملها معه ولكنها ما لبثت أن واجهت عاصفة أجبرتها على تغيير هذه الرؤية وتغيير أساليبها فى التعامل مع العالم، وبعد سنوات من هذه العاصفة، واختبار السياسة والمفاهيم والإستراتيجيات التى استخدمتها، تجد نفسها أمام إخفاقات وقائع وحقائق تدفعها لأن تعيد تكييف هذه المفاهيم والإستراتيجيات واختبار أدوات جديدة للتعامل مع العالم وقضاياه.

فلقد بدأ جورج بوش الابن وأدار حملته الانتخابية على أساس رؤية تحبذ التعامل «بتواضع» وأن هذا هو الأسلوب الذى يضمن إقبال العالم على الولايات المتحدة وتعاونه معها، كذلك اعتمدت هذه الرؤية على التركيز على القضايا الداخلية، وعدم الانغماس، كما فعلت إدارة كلينتون، فى التورط entanglement فى قضايا خارجية. غير أن أحداث ١١ سبتمبر جاءت لكى تغير هذه المفاهيم وتشجع على رؤية تعتمد على القوة والعمل المنفرد والمثالية وتتبنى إستراتيجيات ضخمة Grand Strategies فى التعامل مع العدو الجديد لأمريكا وهو الإرهاب الدولى وعناصره.

وفى سبيل هذا صاغت الإدارة مفاهيم الاعتماد على القوة بدلاً من الدبلوماسية، وعدم الانتظار للعمل مع الآخرين بما يعنى أسلوب العمل المنفرد Unilateralism كما استحدثت الإدارة ومن خططوا لها من مجموعة المحافظين الجدد، مفهوم الضربات الاستباقية Preemptive وعدم الانتظار مثلما عبر الرئيس الأمريكى «حتى تتجمع الأخطار» وكأداة لمحاربة الإرهاب اعتبرت الإدارة أن نشر الديمقراطية يساعد على تجفيف منابعه ودوافعه، كما اتجهت أنظارها إلى ما يسمى بالدول المارقة Roug States وصاغت تعبير «محور الشر» ووضعت فيه تحديداً كلاً من

العراق، وإيران، وكوريا الشمالية وكان يجمع بينهما فى فكر الإدارة ما بين مفهومها للديمقراطية إذ اعتبرت أن نظم الحكم فى الدول الثلاث استبدادية، وبين سعى هذه الدول إلى امتلاك أسلحة دمار شامل والتى يمكن أن تصل من خلالها إلى جماعات متطرفة وإرهابية.

وهكذا اكتملت معالم فكر الإدارة والمفاهيم والإستراتيجيات التى توجهها وهى المفاهيم التى وضعتها موضع التطبيق فى حربين كبيرتين على كل من أفغانستان والعراق، والحملة المكثفة حول نشر الديمقراطية، وبمواجهة وحملة دبلوماسية ضد كل من إيران وكوريا الشمالية غلب عليها طابع التهديد. خلال هذه السنوات الست الأولى من عمر الإدارة الأمريكية كان العالم يحاول أن يتلمس سبل التعامل مع هذه السياسات أو بالأحرى «ترويضها» وتوازى مع ذلك ظهور الآثار العملية لهذه السياسات وإخفاقها فى تحقيق أهدافها سواء فيما يتعلق بالعراق، أو نشر الديمقراطية، أو التعامل مع إيران وكوريا الشمالية، وانعكاس هذه السياسات على علاقاتها بحلفائها الغربيين وصورتها فى العالم، فضلاً عن تكاليفها وأعبائها المالية والبشرية. كذلك توازى مع هذا تحرك فى المشهد الدولى وقواه المؤثرة وعلاقتها بالولايات المتحدة ومكانة هذه القوى ومستقبلها وأدوارها فى النظام الدولى والقضايا الإقليمية والدولية.

وعلى هذا سوف تناقش هذه الدراسة أشكال استجابة العالم للسياسات الأمريكية خاصة فى سنواتها الأولى، ثم حالة السياسة الخارجية الأمريكية مع بداية ولايتها، الثانية عام ٢٠٠٤ وذلك بعد اختبار النتائج العملية لمفاهيمها وإستراتيجياتها.

أما القسم الثانى من هذه الدراسة فسوف يناقش الأوضاع المتغيرة فى المشهد الدولى بالتركيز على ثلاثة قوى هى الصين، وروسيا، والهند، وعلى أسلوب إدارتها لعلاقاتها مع الولايات المتحدة ومدى ما يمكن أن تمثله هذه القوى على طبيعة النظام الدولى وتوازناته.

وسوف تنتهى الدراسة باستخلاص ما يعنيه التطور فى المشهد الدولى ومعانيه بالنسبة للعالم العربى.

إدارة بوش: إخفاق على كل الجبهات:

مع نهاية التسعينات كانت قد تأكدت مكانة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الأولى الوحيدة فى النظام الدولى بما تمتلكه من مقومات عكسرية، واقتصادية وتكنولوچية لا تتوافر مجتمعة لقوة أو لقوى أخرى، وبذلك حسم الجدل الذى ظهر فى أعقاب نهاية الحرب الباردة حول طبيعة النظام الدولى وهل سيكون أحاديًا أم ثنائيًا أم متعدد الأقطاب، غير أن بروز القوة الأمريكية ووضعها المتفوق قد أثار سؤالين على المستوى الأمريكى، والمستوى الدولى، فعلى المستوى الأمريكى فإن السؤال الذى ناقشته النخبة الأمريكية هو ما الذى ستفعله الولايات المتحدة بهذه القوة، وهل ستمارسها بشكل يكرس هيمنتها وفرض رؤيتها وإرادتها على العالم أم للتعاون والتنسيق مع القوى الأخرى والمؤسسات الدولية؟ وعلى المستوى الدولى كان السؤال الذى يشغل قادة العالم والأجهزة الدبلوماسية ومؤسسات الفكر هو كيف نتعامل مع هذه القوة؟ وأمام من أثاروا هذا السؤال برزت معضلة: فالولايات المتحدة قوة لا يمكن تجاهلها أو تحديها، ولكنها فى الوقت نفسه تبدى من عدم النضج ما يجعل من الخطورة مجاراتها أو الاتفاق معها فى كل ما تفعله، وقد برزت هذه المعضلة بشكل أكثر مع مجىء إدارة بوش وجموح سلوكها الدولى وخطورة المفاهيم والإستراتيچيات التى تبنتها ورؤيتها لنفسها باعتبارها القوة التى من حقها أن تصوغ وتطبق ما تراه صالحًا لها وللعالم.

وكما عبر عالم السياسة الأمريكى Stephen Walt فى كتابه الأخير الذى يحمل عنوان «ترويض القوة الأمريكية» "Taming American Power" فإن استجابات العالم لكيفية التعامل مع القوة الأمريكية أو كبح جماحها قد أخذت عدة أشكال؛ فقد ذهبت بعض القوى مثل الصين، لبناء قدراتها العسكرية بما

فيها الصواريخ المضادة للغواصات والصواريخ الباليستية، والتكنولوچيا الإلكترونية، وذلك لمنع القوات الأمريكية إذا ما أرادت أن تعمل فى الجوار الصينى، كذلك لجأوا خاصة خصوم أمريكا إلى ما يسمى بسلاح الضعفاء سواء فى صورة الإرهاب، أو صورة الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وبناء قدرات نووية مثلما فعلت كوريا الشمالية وإيران، وهناك شكل آخر من الاستجابات جاء فى صورة العمل على ربط الولايات المتحدة بالمؤسسات الدولية القوية وخاصة فى النظام الاقتصادى الدولى وهو النظام الذى لا تتحقق فيه سيطرة كاملة للولايات المتحده بحكم أن التجارة الدولية والمالية تجرى بدون قواعد مقبولة للجميع، أيضاً كان هناك شكل آخر للاستجابة للقوة الأمريكية تمثل فى الاستعداد للتوافق مع الولايات المتحدة وتلبية طلباتها ولكن دون المضى فى ذلك أو استجابة مثلما تفعل إسرائيل فى إبداء الاستعداد لوقف بناء المستوطنات ولكنها لا تنفذ ذلك وكما فعلت تركيا عندما امتنعت عن السماح باستخدام أراضيها لغزو العراق.

أما الإدارة الأمريكية، ورغم حصول رئيسها على ولاية ثانية، فإن مفاهيمها وإستراتيچياتها التى تبنتها وطبقتها فى ولايتها الأولى كانت تواجه مأزقاً وخاصة فى العراق حين ثبت عدم صحة العديد من المفاهيم والافتراضات التى استندت إليها، وأصبح الواقع الملح هو كيف تجد مخرجاً. Exit Strategy من هذا المأزق هذا فضلاً عن الأسئلة التى فرضت نفسها على الحياة السياسية والفكرية الأمريكية حول أسلوب مكافحة الإدارة للإرهاب، ومعالجتها لقضية منع الانتشار النووى، وخاصة مع إيران وكوريا الشمالية، والقضية التى تبنتها حول نشر الديمقراطية فى الشرق الأوسط، هذه الوقائع هى التى فرضت السؤال المركزى حول طبيعة الولاية الثانية لإدارة بوش وهل ستكون استمراراً لولايتها الأولى بمفاهيمها وإستراتيچياتها أم أنها سوف تحاول فى ضوء خبرة وتجربة السنوات الأربع الماضية أن تعيد تكييف سياساتها بشكل يتجاوب مع هذه الخبرات. وفى تصورنا أنه منذ الولاية الثانية للإدارة الأمريكية فإن ثمة تيارين يتجاذبانها: الأول الذى يعتبر أن وقت الدبلوماسية قد حان، وأن علي الإدارة الأمريكية أن تعتمد

على تعاونها مع حلفائها، وهو التيار الذى تبنته وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس حين قالت فى بداية توليها وزارة الخارجية «إن هذا هو وقت الدبلوماسية» وبدا هذا بوجه خاص فى محاولات تصحيح العلاقات الأمريكية الأوروبية وبدا فى الزيارات التى قامت بها مع الرئيس الأمريكى للقارة فى يوليو ٢٠٠٤، وأدت فى الواقع إلى نوع من التوافق والتنسيق بدت للمفارقة فى المنطقة نفسها التى كانت وراء الصدع الذى حدث فى العلاقات الأمريكية الأوروبية وهى منطقة الشرق الأوسط، ورأينا هذا التوافق بشكل خاص حول إيران، وسوريا ولبنان. أما التيار الثانى فهو الذى ظل يتمسك بمفاهيم الولاية الأولى من حيث الاعتماد على القوة والتشدد وهو ما بدا بوجه خاص فى التعامل مع كوريا الشمالية. فرغم نجاح الجناح المعتدل فى التوصل إلى اتفاق ١٩ سبتمبر ٢٠٠٥ تقبل كوريا الشمالية بمقتضاه التخلى عن كل الأسلحة والبرامج النووية الحالية مقابل مساعدات تكنولوچية واقتصادية، إلا أنه يبدو أن التيار المتشدد فى الإدارة لم يرتح لهذا الاتفاق فعمد بعد ٤ أيام منه إلى فرض عقوبات وقيود مالية ونقدية على كوريا الشمالية، وهو التيار نفسه الذى يعارض دخول الإدارة فى مفاوضات مباشرة مع إيران، بل وربما يضغط من أجل توجيه ضربة عسكرية إليها.

هذا هو الواقع الذى تعيشه الإدارة الأمريكية وسوف يظل معها حتى نهاية ولايتها، بحيث يتحدد سلوكها فى العامين القادمين على مدى غلبة أىّ من هذين التيارين. وبالإضافة إلى القضايا التى تشتبك معها الإدارة حول العراق والإرهاب، وإيران وكوريا الشمالية والنزاع العربى الإسرائيلى، والحالة اللبنانية والسورية، فإن الجدل الأوسع الذى يدور بين المؤسسات الأمريكية هو المشهد الدولى الذى تراه يتطور بشكل يؤثر على التوازنات الدولية ومستقبل وطبيعة النظام الدولى للحقب القادمة، ويبدو هذا التطور فى ظهور قدرات وقوى جديدة تتمثل فى: الصين، وروسيا، والهند، وسوف نحاول فى القسم الثانى من هذه الدراسة أن نستعرض هذه القوى الثلاث فى صعودها وتأثيرات ذلك على الولايات المتحدة والتوازنات الدولية.

الصين: خصم أم شريك؟

منذ الصعود الصينى الذى قاده الزعيم دنج شاو بنج فى أوائل الثمانينات والذى حقق عبر الحقبتين الأخيرتين نمواً اقتصادياً غير مسبوق بلغ بشكل منتظم ١٠٪ سنوياً، وتنبأ بأن تصبح الصين فى العقد القادم القوة الاقتصادية الثالثة فى العالم، منذ هذا الوقت والجدل يدور فى الأوساط السياسية والفكرية الأمريكية حول هذه القوة الصاعدة، وهل يجب النظر إليها كخصم يجب احتواؤه، كما كانت الحال مع الاتحاد السوفييتى السابق، أم كشريك جدير بالتعاون والارتباط Engagement .

ومنذ إدارة نيكسون وانفتاحها التاريخى على الصين عام ١٩٧٢ ، والإدارات الأمريكية المتعاقبة يتجاذبها فى التعامل مع الصين مدرستان تتعاملان معها أحياناً كخصم وأحياناً كشريك، وقد انتهى الأمر بإدارة كلينتون ١٩٩٣ -٢٠٠٠ ، إلى أن تختار طريقاً مختلفاً عما تدعو إليه المدرستان من مواقف مطلقة، إذ أوضح قبل أيام من زيارته للصين فى يونيو ١٩٩٨ ، أن اختياره فى التعامل مع الصين: يقوم على أساس الاعتبارات المبدئية، وكذلك الدوافع العملية عمليًا بتوسيع مجالات التعاون مع الصين ومبدئياً بشكل صريح ومباشر حول قضايا الاختلاف. وعلى رغم ما أسماه كلينتون بالطريق المختلف إلا أن اختياره كان دليلاً على أنه يرفض منظور مدرسة الاحتواء، بل إنه وصفها بأنها لن تفيد وأنه حتى أصدقاء الولايات المتحدة وحلفاءها لن يوافقوا أو يلتزموا بها وأنها لن تجدى إلا عزل الولايات المتحدة وسياساتها، أما إدارة بوش فقد انتقدت منذ مجيئها مفهوم «الشريك الإستراتيجى Strategic Power» واعتقدت أن مصالح أمريكا فى آسيا تقع إلى حد كبير فى علاقة مع الشريك الديمقراطى فى المنطقة وهى اليابان، وقد حدد بوش الأسلوب الأمثل فى التعامل مع الصين، فهو وإن كان يرى مناطق تتطلب التعاون معها مثل منع الانتشار النووى، وتحقيق السلام فى شبه القارة

الكورية، إلا أنه يعتبر أن أسلوب الصين فى الخارج ينذر بالخطر، وسلوكها فى الداخل «مرعب» وقد تستخدم الصين ثروتها النامية فى بناء الأسلحة النووية والإستراتيجية وبناء صواريخ باليستية جديدة وأسطول بحرى وقوة جوية بعيدة المدى وهو ما يمثل تهديداً للولايات المتحدة، كذلك يركز بوش على سلوك الصين فى قضايا حقوق الإنسان وعلى ما يصفه بالعداء للحرية الدينية.

هذه الرؤية المزدوجة التى تتبناها إدارة بوش هى التى تفسر ما يطفو على السطح فى علاقات البلدين على المستوى الأمنى والتجارى، فعلى المستوى الأمنى وخلال وجوده فى سنغافورة فى يونيو ٢٠٠٥ اتهم وزير الدفاع الأمريكى رامسفيلد الصين بقلب التوازن العسكرى الدقيق فى آسيا وزيادة قدرتها العسكرية واستعراضها للقوة وبناء قوتها الصاروخية التى تسمح لها بالوصول إلي مناطق كثيرة فى العالم، وطرح رامسفيلد تساؤلاً حول جدوى الاستثمار الصينى المتزايد فى التكنولوچيا العسكرية فى وقت لا تواجه فيه تهديداً من أية دولة. أما على المستوى التجارى فقد تصاعدت المشاحنات بين البلدين حين طالب البيت الأبيض الصين بأن تترك عملتها تتحسن بالمقارنة بالدولار، وهدد الكونجرس الأمريكى بفرض رسوم جمركية على الصادرات الصينية رداً على الفجوة فى الفائض التجارى التى بلغت ١٦٢ بليون دولار، وفى مواجهة هذه الضغوط رد رئيس الوزراء الصينى بأن بلاده لن ترضخ لها واتهم وزير التجارة الصينى الولايات المتحدة باتباع معايير مزدوجة فى النزاع القائم مع بلاده لمحاصرة صادرات النسيج الصينى للأسواق الأمريكية ملوحاً بإمكانية إغلاق الأسواق الصينية أمام المنتجات الزراعية الأمريكية.

وقبل أسابيع من زيارة الرئيس الصينى هو جينتاو للولايات المتحدة، ١٧-٢١ إبريل ٢٠٠٦، صدرت «وثيقة الأمن القومى الأمريكى» وفى هذه الوثيقة أعادت الإدارة الأمريكية تحديد رؤيتها للصين حيث أقرت بالنجاحات الاقتصادية التى حققتها الصين، ولكنها اعتبرت أن التحول الصينى يظل غير كامل، فلكى تصبح

الصين لاعباً عالمياً، فإنها يجب أن تتصرف بشكل مسئول وتلبى التزاماتها وتعمل مع الولايات المتحدة والآخرين بشكل مسئول ومع النظام الدولى الذى مكنها من النجاح، واعتبرت الوثيقة أن الولايات المتحدة سوف تشجع الصين بالاستمرار فى طريق الانفتاح والإصلاح لأنه عبر هذا الطريق يستطيع قادة الصين أن يلبوا الاحتياجات المشروعة وآمال الشعب الصينى فى الحرية والاستقرار والرخاء وباستمرار النمو الاقتصادى فسوف تواجه الصين طلبا متزايداً من شعبها لكى تتبع طريق ديمقراطيات حديثة فى شرق آسيا مضيفة الحرية السياسية إلى الحرية الاقتصادية، وتستخلص الوثيقة أن قادة الصين يجب أن يتحققوا أنهم لا يستطيعون الاستمرار فى هذا الطريق السلمى بينما يتمسكون بالطرق القديمة للتفكير والسلوك التى تثير القلق عبر المنطقة والعالم، وتحدد الوثيقة هذه الطرق القديمة فى:

- استمرار التوسع العسكرى بطريقه غير شفافة.
- التوسع فى التجارة ولكن بشكل يبدو أنهم يستطيعون وقف إمدادات الطاقة عبر العالم والعمل على توجيه الأسواق واتباع النزعة التجارية Merchantilism .
- دعم الأقطار الغنية بالموارد دون اعتبار لسوء الحكم والسلوك الخارجى لهذه النظم.

وتعكس زيارة الرئيس الصينى طبيعة علاقات القوتين، وبشكل أكثر اتجاه الصين إلى التركيز على البعد الاقتصادى والتجارى فيها، فثمة اتفاق بين المراقبين الذين تابعوا الزيارة أن الجانب الصينى قد استمع إلى التوقعات الأمريكية الخاصة بالقضايا السياسية مثل كوريا الشمالية وإيران، واعتبر أنها تستحق الاهتمام، ولكنه قاوم كل الجهود لالتزامه بعمل محدد.

أما الجانب الذى كان الرئيس الصينى مستعداً للتجاوب معه فهو البعد الاقتصادى، فقد سبقه فى الزيارة وفد تجارى صينى عقد عدداً من الصفقات بما فيها شراء ٨٠ طائرة بوينج، وأعلنت الصين عدداً من الخطوات العملية الفعالة للتخفيف من حدة الاختلال التجارى بين البلدين، ولم يفت الجانب الصينى فى المباحثات التجارية أن يلفت النظر إلى ما تمثله الصين من أهمية تجارية للولايات المتحدة وأن واردات الصين من أمريكا ارتفعت بنسبة ١١٨٪ فى الأعوام الخمسة الماضية كما أصبحت الصين واحداً من مصادر الأرباح الخاصة الرئيسة التى أنشأت فى الصين ٥٠ ألف شركة بلغت مبيعاتها ٧٥ بليون دولار عام ٢٠٠٤، وليس من شك أن الجانب الأمريكى لم يفته إنقاذ السوق الصينى لشركة جنرال موتورز الأمريكية العملاقة والتى بعد أن وصلت إلى حافة الاحتضار بدا أن مستقبلها لم يعد فى دترويت وإنما فى شنغهاى، وأن تصبح البائع الأول للسيارات فى الصين وأصبح حصتها فى السوق الصينى ١١,٢٪ وارتفع عدد موظفيها فى الصين إلى ١٣٠٠ عامل ويجرى العمل لإقامة مصانع أخرى جديدة.

غير أنه مما يلفت النظر أن الرئيس الصينى قد حرص قبل زيارته للولايات المتحدة وخلالها أن يخفف من المخاوف الأمريكية من صعود الصين منبهاً إلى ما يركز عليه المسئولون الصينيون من أن الصين لا تزال دولة نامية، وأن لديها الكثير من المشاكل والتحديات التى لا تشجعها على تحدى الولايات المتحدة أو الدخول فى مواجهات معها.

ويوحى السلوك الصينى فى التعامل مع الولايات المتحدة بأنها تتبع أسلوب «القوة الناعمة» التى تستخدم إمكاناتها الاقتصادية ودورها الدبلوماسى، وتستفيد من خبرات قوة عالمية سابقة استنفدت طاقاتها فى مواجهات، وهى فى هذا تدرك أن الولايات المتحدة قوة لا يمكن تجاهلها أو الدخول فى صدام معها، ولهذا فهى تتبع أسلوب الترويض الذى يقدم إمكانات التعاون وإغراءاته، ولعل آخر مثال

على ذلك الاتفاق الذى وقع مؤخراً لإقامة مشروع مشترك للمروحيات فى الصين. جائزة الصين هى الخبرة التكنولوچية التى ستحصل عليها من خلال هذا المشروع، فضلاً عن استثماراته الضخمة، أما الشق الثانى فى أسلوب التعامل الصينى فهو التمسك بالمواقف الاستقلالية والرؤى الذاتية للمشكلات. ولعل أبرز مثال على ذلك أداؤها فى التعامل مع الأزمة الكورية الشمالية، وهو ما جعل المراقبين يعتبرون أن الصين هى الرابح الرئيس فى هذه الأزمة من حيث تأكيد مكانتها ودورها الإقليمى والدولى، وهو ما جعل مراقبين أمريكيين يستخلصون أن حل الأزمة الكورية يكمن فى الموقف الصينى.

روسيا: من الرجل المريض إلى قوة مناوئة:

مع انهيار الاتحاد السوفيتى فى أوائل التسعينات انتهت معه الحرب الباردة التى دامت قرابة أربعة عقود، واختفت معها صورة العدو السوفيتى كما كانت تتصوره الولايات المتحدة ومعسكرها. أما روسيا الاتحادية التى ورثت الاتحاد السوفيتى - فقد بدأت وخاصة فى ظل رئاسة يلتسين - عهداً من الانفتاح والتعاون مع الولايات المتحدة وتبنت الأنموذج الديمقراطى واقتصاديات السوق، غير أن عهد يلتسين قد شهد تحلل القوة الاقتصادية والعسكرية لروسيا وتداعت بنيتها التحتية وتحلل مجتمعها بانتشار الفساد والجريمة. غير أن هذه الصورة بدأت تتغير مع مجىء رئيس جديد شاب هو فلاديمير بوتين عام ٢٠٠٠ والذى أنبأ مجيؤه عن «صحوة روسية» حيث بدا كرئيس كفؤ ونشط يعد بالتمسك بالقانون. وقد حقق بوتين هذا التصور حيث أكد على احترام القانون، وعلى هيبة الدولة ومركزيتها تجاه أقاليمها وحكامها، كما واجه القوى التى أشاعت الفساد والجريمة وأدار الاقتصاد بالشكل الذى يؤكد المصالح الإستراتيچية لروسيا وفى قطاعات حيوية مثل البترول ولم يتورع عن سجن من سموا ملوك المال «Oligarchs» مثل بيرونرسكى، وفونسكى، وروما أبراموفيتش، وتصادف أن يكونوا جميعًا من اليهود. وعلى المستوى الدولى اتجه بوتين إلى استعادة دور روسيا الدولى ومكانتها

الدولية ولعب أدواراً نشطة فى قضايا مثل الأزمة النووية الإيرانية، ورغم حثه إيران على تطويع موقفها إلا أنه ظل مبقيًا على التعاون النووى معها بل إن ثمة تقارير عن عقود تزود بها المؤسسة العسكرية الروسية إيران بنظم صاروخية متطورة وأبرزت زيارة بوتين الأخيرة للجزائر سعيه لاستعادة روسيا علاقاتها التقليدية مع الدول العربية، وقد انتهت هذه الزيارة إلى إلغاء ٤,٧ بليون دولار من ديون الجزائر لروسيا، وتوقيع صفقة أسلحة من الدبابات والطائرات يقدر حجمها بما بين ٣-٧ بليون دولار. ثم كان موقفه الأخير من حماس ودعوته قادتها لزيارة موسكو كاسراً بذلك عزلتها الدولية وحيث وصف فوزها بأنه صفعة للدبلوماسية الأمريكية، وعلى عكس ما أوصت به الولايات المتحدة حلفاءها من وقف المساعدات عن حكومة حماس، أعلنت روسيا أنها سوف تقدم معونة عاجلة للحكومة الفلسطينية.

كما أعاد بوتين ترتيب علاقته مع الصين وأجرى مناورات مشتركة فى عام ٢٠٠٥، كانت أول سابقة فى تاريخ البلدين وبين أكبر جيشين فى آسيا. كما عادت روسيا إلى تأكيد مكانتها فيما تسميه الجوار القريب وهى جمهوريات الاتحاد السوفيتى القديم وبدأت تناوئ وتحرض ضد الوجود العسكرى الأمريكى فى القوقاز وآسيا الوسطى.

وقد تزايدت هوة الخلاف بين روسيا والولايات المتحدة حول هذه المنطقة حين أوقفت روسيا إمدادات الغاز عن أوكرانيا، وأيدت الانتخابات فى روسيا البيضاء فى الوقت الذى دعت فيه الولايات المتحدة إلى إعادتها، وقد حدد مساعد وزير الخارجية الأمريكى نقاط الخلاف بين موسكو وواشنطن فى منطقة آسيا الوسطى، وقال «إن واشنطن تسعى إلى تشجيع الديمقراطية ومقاومة الظلم فى آسيا الوسطى والقوقاز وكذلك تشجيع أوكرانيا وچورچيا على بناء روابط مع الناتو والاتحاد الأوروبى»، وهو ما جعل المراقبين يستخلصون أن الولايات المتحدة أصبحت تعتبر روسيا عائقًا كبيراً أمام المصالح الجيوستراتيچية الأمريكية. فى مقابل هذا يقول مسئول روسى هو ألكس أرباتوف «إن روسيا أصبحت أكثر

استقلالية فى سياستها الخارجية وأكثر فعالية ووضوحًا فى سياستها فى مناطق الاتحاد السوفيتى سابقًا».

ومن نقاط الخلاف التى تطورت ما وجهه بوتين فى أواخر مارس من اتهامات لواشنطن، «بتعمد تعطيل» انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية. والحق أن لروسيا أن تشعر بالغبن، فروسيا هى الاقتصاد الرئيس الوحيد فى العالم خارج المنظمة التى يبلغ عددها ١٤٩ دولة وهى تحاول الانضمام إليها منذ ١٣ عاماً.

ولإدراك بوتين أن القدرة النووية الروسية هى التى تضمن لروسيا مقعداً بين الدول العظمى، فقد اتجه مؤخراً إلى إجراء تجارب على أنظمة أسلحة باليستية جديدة واعتبر أنها أسلحة لا يملكها بلد آخر، كذلك وعد سيرجى إيفانوف وزير الدفاع الروسى بأن روسيا سيصبح لديها «جيل جديد» من الصواريخ الإستراتيجية قبل نهاية هذا العقد، وأضاف مؤخراً أن روسيا سوف تعدل فى إستراتيجيتها العسكرية رداً على نشر عناصر من منظومة الدفاع الأمريكى المضادة للصواريخ فى شرق أوروبا، ويعكس هذا قلق وشكوى روسيا من توسع حلف الأطلسى شرقًا ونشر مظلات دفاع حيوية على بعد كيلو مترات من حدود روسيا لكى يضيق الطوق المفروض حولها.

غير أن هذا السلوك الداخلى والخارجى من جانب بوتين لم يرض دوائر فى السياسة الأمريكية، حيث تعرض بوتين لحملة من الانتقادات ووصف بأنه «الإمبراطور بوتين»، وزادت هذه الحملة مع رئاسة روسيا لمجموعة الثمانية وقرب انعقاد قمة المجموعة فى سان بطرسبرج، طالب البعض بنقل القمة إلى مكان آخر، على أساس أن الدول السبع المؤسسة للمجموعة يجمع بينها قيم ومبادئ لا تتحقق فى روسيا، وطالبت هذه الدوائر الإدارة الأمريكية بإعادة النظر فى سياستها وعلاقاتها مع بوتين. وكان ممن شاركوا فى هذا الاتجاه المجلس الأمريكى للعلاقات الخارجية U.S Council On Foreign Relations الذى شكل فريق عمل Task Force تكون من شخصيات سياسية وأكاديمية بارزة وعكفت هذه المجموعة ١٠ شهور على تقييم العلاقات الأمريكية الروسية وانتهت إلى تقرير يحمل عنوان:

Russia's Wrong Direction: What the United States Can & Should Do?

وانتهى التقرير إلى أن العلاقات مع روسيا تتسم بعدد متزايد من الخلافات، وفى قضايا بالغة الأهمية مثل:

- الديمقراطية، حيث استخلص التقرير أن مؤسسات روسيا السياسية قد أصبحت فاسدة وهشة ونتيجة لذلك انخفضت قدرة روسيا على مواجهة قضايا أمنية ذات أهمية أساسية للولايات المتحدة وحلفائها.
- إمدادات الطاقة حيث استخدمت روسيا صادرات الطاقة كسلاح سياسى مثل التدخل فى السياسة الأوكرانية وفرض قيود على اختياراتها السياسية وتقليص الإمدادات لبقية أوروبا، وإعادة سيطرة الحكومة على قطاع البترول الروسى بشكل يزيد من أخطار أن يستخدم هذا السلاح مرة أخرى.
- الجهود الروسية لتقليص الوجود الأمريكى ووجود الناتو فى قواعد آسيا الوسطى مما يهدد العمل ضد الإرهاب ويقدم علامة على أن روسيا تتراجع عن موقفها المؤيد السابق فى أفغانستان.

بناء على هذا التصور للسياسة الروسية قدم التقرير عدداً من التوصيات فيما يتعلق بهذه القضايا، فحول قضية الديمقراطية دعا إلى أن تتصرف الإدارة الأمريكية بشكل أكثر من مجرد التصريحات وأن تدعم موارد دعم الديمقراطية والمنظمات المدنية فى روسيا وأن تراقب بدقة فترة الانتخابات البرلمانية والرئاسية ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ وحول سياسة الطاقة دعا إلى أن تعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون على ضمان أن تعمل سياسة الطاقة الروسية وشركاتها ككيانات تجارية وليست سياسية.

وفيما يتعلق بإيران، فقد دعا التقرير المجتمع الدولى أن يواجه تصميم إيران على إنتاج مواد انشطارية الأمر الذى يحتم وقف كل التعاون النووى بين روسيا وإيران بما فيه مفاعل بو شهر.

أما فيما يتعلق بجيران روسيا فقد طالب التقرير أن لا تذعن الولايات المتحدة لروسيا حول علاقات أمريكا مع هذه الدول، فليس هناك شيء شرعي يحد من فرصة وحق هذه الدول فى تعميق تكاملها مع الاقتصاد الدولى أو اختيار حلفائها وشركائها فى قضايا الأمن وممارسة تحول سياسى وديمقراطى.

وفى النهاية استخلص التقرير أنه منذ نهاية الحرب الباردة حاولت الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلق علاقة مع روسيا تقوم على ما تسميه «المشاركة» وقد يكون هذا هو الهدف الطويل الأجل الصحيح ولكن لسوء الحظ فإنه ليس احتمالاً واقعيًا للعلاقات الروسية الأمريكية عبر السنوات القادمة.

وعلى مستوى الإدارة عكست إستراتيجية الأمن القومى التى صدرت فى ١٦ مارس ٢٠٠٦، التوترات المتزايدة بين واشنطن وموسكو فقد ذكرت «أن الاتجاهات الأخيرة تشير بشكل مؤسف نحو تناقص الالتزام بالحريات والمؤسسات» واعتبرت «أن العلاقات مع روسيا سوف تعتمد على السياسات الداخلية والخارجية التى تتبناها روسيا».

وكان أعنف نقد وجهته الإدارة الأمريكية إلى سياسات بوتين هو الذى صدر عن نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى فى عاصمة ليتوانيا فى مايو ٢٠٠٦ أمام قادة أوروبيين حيث ذكر «أن الحكومة الروسية بشكل غير عادل وغير مناسب تضيق حقوق شعبها فى مجالات عديدة فى المجتمع المدنى من الديانة إلى الإعلام إلى الجماعات المدنية والأحزاب السياسية .. وأضاف «إن الحكومة الروسية تقوض جيرانها وتستخدم موارد البلاد الواسعة من البترول والغاز كأدوات لإخافتها وابتزازها». وقد جاء رد الرئيس الروسى على هذه الانتقادات حازمًا وذلك فى خطابه عن «حالة الاتحاد» فى يونيو ٢٠٠٦ حيث تساءل: «أين أسلوب استمالة العطف حول حقوق الإنسان والديمقراطية عندما يتصل الأمر بمصالحهم؟ .. نحن نعلم ما يجرى فى العالم، أن الرفيق الذئب يعرف من يأكله، إنه يأكل غير أنه من الواضح أنه لن يستمع لأحد..» وكان تأكيد خطاب بوتين على القضايا

الاقتصادية وعلى الجيش الروسى والحاجة إلى زيادة المواليد معتبراً أن تراجع عدد السكان من أخطر المشكلات التى تواجهها روسيا، كذلك دعا إلى أن تركز روسيا على الاستثمار والتجديد وأن تكسب مكانها المستحق فى اقتصاد العالم. كذلك كرس معظم خطابه للدفاع مركزاً على أن روسيا تحتاج جيشاً قوياً ليس فقط ضد الإرهاب، ولكن أيضًا لكى تقاوم الضغوط السياسية من الخارج، ولاحظ أن الميزانية العسكرية الروسية هى أقل ٢٥ مرة من ميزانية الولايات المتحدة العسكرية. وقال: «إننا يجب أن نكون مستعدين دائمًا لمواجهة أى محاولات للضغط على روسيا لتقوية مواقفهم على حسابنا، فكلما كان جيشنا قوياً قَلّ إغراء ممارسة الضغوط علينا..» وفى هذا السياق قال: إن روسيا سوف تطلق قريباً غواصتين نوويتين مزودتين بصواريخ باليستية عابرة للقارات جديدة وهى الأولى منذ العهد السوفيتى. وهكذا، وفيما رأى المراقبون، كان رد بوتين يعكس ثقة ونفوذ روسيا.

وواضح أنه مع تعدد جبهات العلاقات الروسية الأمريكية فإن من أكثر مناطق التماس والأكثر تأثيراً فيما يتعلق بقضاياها هى منطقة الشرق الأوسط حيث إنها المنطقة التى تتداخل فيها المصالح الأمريكية والروسية والتى تشعر روسيا أنها منطقة الاهتمام والمصالح الروسية والتى استثمر فيها العهد السوفيتى جهداً روسياً كبيراً يجب استثماره والبناء عليه، ويلاحظ المراقبون لسياسة بوتين فى الشرق الأوسط وخاصة تجاه الصراع العربى الإسرائيلى، أنه يتبع سياسة ذات طريقين يسمح لروسيا أن تطور علاقة صداقة مع إسرائيل فى الوقت الذى يطور مصالحه مع الأقطار العربية، مثل هذه السياسة غير الأيديولوچية سمحت لروسيا باستعادة جزء من رصيدها الاقتصادى والإستراتيچى الذى فقدته بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، وحتى الآن نجحت روسيا فى توقيع صفقات دبلوماسية وعسكرية وطاقة وطورت علاقاتها مع إسرائيل والعرب دون أن تغضب أياً منهما، وقد كان من المتصور أن احتضان بوتين لحماس سوف يضر علاقاتها بإسرائيل ولكن ما

حدث هو العكس، فقد لجأت وزيرة الخارجية الإسرائيلية لموسكو فى زيارة لها تحثها للضغط على حماس لإطلاق سراح الجندى المخطوف، ومثلما عبر وزير الخارجية الروسى لافروف لصحيفة برافدا الروسية «إن سياسة روسيا ليست موالية للعرب أو موالية لإسرائيل، إنها تهدف إلى ضمان مصالح روسيا القومية .. وهو ما ينطبق على سياسة روسيا تجاه إيران، والتى جعلت رئيس الوزراء الإسرائيلى يزور موسكو فى نهاية شهر أكتوبر لكى يستثير الرئيس الروسى ضد إيران، إلا أن بوتين نبهه إلى الأخطار المدمرة على المنطقة والعالم من جراء عمل عسكرى ضد إيران. وهكذا تتسم سياسة موسكو، فى المنطقة بالاتجاه البرجماتى والحسابات الاقتصادية وتختلط معها فى بعض الأحيان نغمة مناقضة للولايات المتحدة، وهذا الطابع هو الذى مكن لروسيا أن تصبح من أوائل الدول التى تصدر السلاح وأن تفتح أسواقًا جديدة للشركات الروسية وخاصة فى مجال الطاقة، ففى دراسة أخيرة أصدرها الكونجرس الأمريكى أوضحت أن روسيا قد تفوقت عام ٢٠٠٥ على الولايات المتحدة فى مبيعات السلاح لدول العالم النامى. وركزت الدراسة بوجه خاص على إمدادات السلاح الروسية لكل من إيران والصين.

الهند والعالم الثلاثى الأقطاب:

يتوقع الخبراء الاقتصاديون والعديد من الدراسات أن تحكم الهند والصين العالم فى القرن الواحد والعشرين. (راجع دراسة Economic Watch الصادرة فى أكتوبر ٢٠٠٦ عن Indian Economy Overview)، فلمدة قرن كانت الولايات المتحدة أكبر اقتصاد فى العالم غير أن تطورات رئيسة قد جرت فى الاقتصاد العالمى منذ ذلك الوقت بحيث أدت إلى تحويل التركيز من الولايات المتحدة والدول الغنية فى أوروبا إلى العملاقين الآسيويين الهند والصين. ووفقًا لبعض الخبراء فإن نصيب الولايات المتحدة فى الناتج الإجمالى العالمى يتوقع أن يهبط (من ٢١٪ إلى ١٨٪) وأن يرتفع نصيب الهند (من ٦٪ إلى ١١٪ عام ٢٢٢٥) ومن ثم فإن الهند سوف تبرز باعتبارها القطب الثالث فى الاقتصاد العالمى بعد

الولايات المتحدة والصين. ففى عام ٢٢٢٥ فإن الاقتصاد الهندى من الموقع أن يصل إلى ٦٠٪ من حجم الاقتصاد الأمريكى وسوف يكتمل مع عام ٢٢٣٥ التحول إلى اقتصاد ثلاثى الأقطاب حيث يكون الاقتصاد الهندى أقل قليلاً من الاقتصاد الأمريكى، ولكنه أكبر من اقتصاد أوروبا الغربية. ومع عام ٢٢٣٥ من المحتمل أن تكون الهند أكبر محرك للنمو من الدول الست الكبرى فى الاتحاد الأوروبى. والهند، التى تمثل اليوم رابع أكبر اقتصاد فيما يتعلق بالقوة الشرائية، سوف تتجاوز اليابان وتصبح ثالث أكبر اقتصاد خلال عشرة أعوام، غير أن هذا التوقع يجب أن لا ينظر إليه على إطلاقه فأمام الهند عدد من التحديات، فالهند وهى تعد نفسها لكى تصبح قوة اقتصادية أعظم فإن عليها أن تسرع فى الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وأن تتخذ خطوات للتغلب على أعناق الزجاجة المؤسسية وفى بنيتها التحتية الكامنة فى النظام، فامتلاك بنية تحتية مادية واجتماعية هو أمر مركزى نحو نمو اقتصادى مستدام.

وعلى مستوى السياسة الخارجية .. كانت الحرب الباردة من أكثر العوامل التى حددت وحكمت السياسة الخارجية للهند حيث اختارت الارتباط والصداقة مع الاتحاد السوفييتى. غير أنه مع نهاية الحرب الباردة بدأت الهند فى عملية تحول لسياستها الخارجية على كل الجبهات ومع كل الأطراف فى وقت واحد وخاصة مع جبهتين كانتا مصدر توتر وصدامات مسلحة وهما: الصين والنزاع حول الحدود، وباكستان حول كشمير. غير أن أكثر التحولات فى سياسة الهند الخارجية درامية كانت مع الولايات المتحدة الأمريكية، فمن جفاء وربما خصومة الحرب الباردة، بدأت كل من الهند والولايات المتحدة فى أوائل التسعينات فى عملية تلاقٍ وتقارب، وقد قوى من هذا الاتجاه وخاصة من جانب الولايات المتحدة إدراكها أن الهند فى السنوات القادمة سيكون لديها الفرصة لكى تشارك فى تشكيل النتائج حول معظم القضايا الأكثر حسمًا للقرن الواحد والعشرين مثل بناء الاستقرار الآسيوى، والتحديث السياسى للشرق الأوسط الكبير وإدارة العولمة.

وقد بدأ اتجاه التحول فى عهد إدارة كلينتون للهند فى حربها المحدودة مع باكستان عام ١٩٩٩ والذى أزال التصور لدى الهند أن واشنطن لابد أن تتحالف مع إسلام أباد فى الصراعات الإقليمية. ومن المفارقات أن يكون تحدى الهند لضغوط إدارة كلينتون لم يحد من قدراتها الإستراتيجية، وأن يكون ردها على ذلك بإجراء تجاربها النووية هو الذى أجبر الولايات المتحدة على أن ترتبط بالهند بشكل جاد وللمرة الأولى فى خمسة عقود، ورغم أن هذا الارتباط لم يحل الخلافات النووية إلا أنه أدى إلى زيارة كلينتون للهند في مارس ٢٠٠٠ وكانت المرة الأولى التى يزور فيها رئيس أمريكى الهند على مدى ٢٢ عاماً.

غير أن التحول الحقيقى فى العلاقة جاء مع إدارة بوش الذى حول المحتوى الإستراتيجى للعلاقات الأمريكية الهندية، وفى قناعته أن نفوذ الهند سوف يمتد إلى أبعد من جوارها المباشر، أعاد بوش تصور علاقة أمريكا لنيودلهى، فقد أزال معظم الصعوبات وفتح الطريق للتعاون معها فى التكنولوجيا المتقدمة وقدم التأييد السياسى لحرب الهند الخارجية ضد الإرهاب وأنهى الانحياز الأمريكى التاريخى لباكستان حول كشمير وإعادة ترتيب وضع الولايات المتحدة فى المعادلة الهندية الصينية بالاتجاه بشكل أوثق نحو الهند، وقد استجابت الهند لهذه التغيرات الواسعة بتأييد إدارة بوش حول الدفاع الصاروخى، والمحكمة الجنائية الدولية، وأيدت الحرب الأمريكية فى أفغانستان بحماية المرور الأمريكى عبر مضيق مالاكا، ووافقت على العمل مع الولايات المتحدة حول العمليات المتعددة القوميات خارج نطاق الأمم المتحدة، وصوتت عامى ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ مرتين مع واشنطن ضد إيران – الحليف السابق – فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما اقتربت الهند من إرسال قوات إلى العراق قبل أن تنسحب باللحظة الأخيرة.

مثل هذا التحول الواسع، وعلى عدة جبهات للسياسة الخارجية الهندية، وفى وقت واحد، يفرض على المراقبين سؤالاً حول مدى قدرة الهند على الاستمرار فيها .. (راجع Raja Mobanm India and the Balance of power" Foreign Affairs, July - August 2006).

ويزداد هذا السؤال مع نمو التوترات الصينية الأمريكية وتطلع واشنطن إلى طرق لإدارة نفوذ الصين، وحيث سيزداد التساؤل حول مدى ثبات اتجاه الهند نحو سياسات القوى الجديدة، وحول قدرة الهند أن تظل على اختيارها «غير المنحاز» بين الولايات المتحدة والصين وقد كان الاتفاق النووى الذى توصل إليه الرئيس الأمريكى ورئيس وزراء الهند فى يوليو ٢٠٠٥، والذى تدعم بزيارة بوش للهند فى مارس ٢٠٠٦ محاولة من جانب بوش لكى يؤثر على الإجابة النهائية على هذا السؤال.

خلاصات: أمريكا والمشهد الدولى القادم:

وهكذا تقترب إدارة بوش من نهايتها، وكما عبرت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت، لم يتحقق أى شىء والأهداف والدعائم الثلاث التى قامت عليها وتبنتها تتهاوى. فالحرب على العراق تكاد تتحول لأن تكون «أكبر كارثة فى السياسة الخارجية الأمريكية». بل وأسوأ من فيتنام، فيما عبرت أيضًا مادلين أولبرايت، وهو الوضع الذى هبطت معه شعبية الرئيس الأمريكى إلى أدنى مستوى وتحولت العراق إلى أكبر اختبار للإدارة وقراراتها، وقد أدى الموقع نفسه الذى أرادت الإدارة أن تطبق فيه مفاهيمها إلى هزيمة هذه المفاهيم، فبعد خبرة العراق لم يعد من الممكن تكرار أو تطبيق إستراتيجية الضربة الإجهاضية Pre-emption وكان مما لفت نظر المراقبين ما عبر عنه الرئيس الأمريكى فى مؤتمر صحفى أخير بقوله: «إننى أعتقد أن على القائد الأعلى للقوات المسلحة أن يخطو كل الخطوات الدبلوماسية قبل إقحام قواتنا العسكرية». وهو ما رأى فيه هؤلاء المراقبون فشلاً للنظرية البوشية للضربات الاستباقية. كذلك تهاوى مفهوم العمل المنفرد Unilateralism الأمر الذى جعل وزيرة الخارجية الأمريكية فى مستهل عهدها تعلن أن هذا «وقت الدبلوماسية» أما دولتى «محور الشر» الأخريين: إيران، وكوريا الشمالية، فإن تطور أسلوب التعامل معهما فى الولاية الثانية كشف عن تغير لغة ومضمون الخطاب، فبدلاً من التهديدات ومحاولات العزل، اتجهت الإدارة إلى الاستعداد للتفاوض وإلى التركيز على الدبلوماسية المتعددة.

وإذا كانت هذه هى خبرة الإدارة على هذه الجبهات، فقد كان لذلك خبرتها مع ما اعتبرته أحد أهم أهدافها وأهم أدواتها فى محاربة الإرهاب وهو التبشير والدعوة والعمل على نشر الديمقراطية، فالعراق التى كان من أهم مبررات الحرب عليها وعلى نطاقها السابق هو نشر الديمقراطية تتجه نحو الحرب الأهلية وتزايد العنف، كما يتضاعف التمرد فى أفغانستان، وتتصاعد قوة طالبان، ومن السخرية أن تصبح الحكومة التى أتت بها انتخابات ديمقراطية فى فلسطين موضع المطاردة ومحاولات التدمير، ولبنان التى كانت رمزاً على الديمقراطية تعرضت للتدمير والكوارث الإنسانية، وشهدت فشل المخطط الأمريكى فى استخدام إسرائيل لشل قدرات حزب الله ونفوذه فى لبنان والمنطقة، بل وكانت النتيجة عكسية.

أما في دول عربية أخرى فقد تعرضت الدعوة الأمريكية للديمقراطية إلى النقد والمقاومة ليس فقط من النظم والحكومات التى اعتبرتها تقويضًا لهذه النظم ولاستقرارها، بل وكذلك من القوى الشعبية التى اعتبرت الدعوة الأمريكية تدخلاً فى شئونها الداخلية، هذا فضلاً عن الحقيقة الكبيرة التى أظهرت أن تطبيق الديمقراطية فى العالم العربى قد أدى إلى نجاح قوى الإسلام السياسى بل وإمكانية توليه الحكم.

هذه الخبرات على جبهات متعددة، وحول النتائج العملية لمفاهيمها وإستراتيجياتها التى بدأت بها، هى التى تفسر تحول الإدارة، وهى تتجه إلى عاميها الأخيرين، من مثالية وأيديولوجية المحافظين الجدد إلى الواقعية الكيسنجرية والتركيز بشكل كامل على المصالح الحيوية.

ولا يقل أهمية عن هذه الخبرات ما توازى معها من تغيرات على المشهد الدولى وبشكل خاص فيما يتعلق بقوتين هما روسيا والصين. فقد رأينا من العرض السابق كيف أن روسيا تحت زعامة بوتين تعمل كل يوم وفى كل مناسبة وحول كل قضية دولية وإقليمية على تأكيد دورها ومكانتها وأن أيام التسعينات وصورة روسيا المريضة المستهلكة المفتتة قد انتهت، وهو ما كشفت عنه قمة

الشمانية فى بطرسبرج، فثمة اتفاق بين المحللين أن روسيا قد خرجت من القمة وأكدت مكانتها بين الدول القائدة فى العالم، وأنه فى هذه القمة استطاع بوتين أن يطرد «أشباح» عهد يلتسين حيث كانت روسيا تبدو مستعدة للخضوع لإملاء الغرب.

أما الصين فإنها تبدو أنها تواصل بثبات نموها الاقتصادى الذى إذا ما استمر يمكن أن تمثل مع منتصف القرن قوة منافسة للولايات المتحدة، وهى فى وضعها الراهن وإن بدت حريصة على التعاون الاقتصادى والتجارى مع الولايات المتحدة إلا أنها تواصل أجندتها الخاصة فيما يتعلق بالقضايا الدولية والإقليمية وتؤكد مكانتها فى منظمات إقليمية صاعدة مثل منظمة شنغهاى للتعاون والعمل من خلالها على مقاومة محاولات الولايات المتحدة لاحتوائها وعلى إنهاء الوجود العسكرى الأمريكى فى آسيا الوسطى.

أما الهند فإنه رغم التحول الذى حدث فى علاقاتها مع الولايات المتحدة من جفاء أيام الحرب الباردة إلى التعاون وفى أدق الميادين مثل التكنولوچيا النووية، فإنه لا يبدو مضموناً ولا أكيداً أن تستمر أمام ذبذبات العلاقات الأمريكية الصينية وأن تحافظ على اختيارها «غير المنحاز» بين الهند والولايات المتحدة.

ولكن أين المنطقة العربية من هذا المشهد الدولى وتحركات القوى فيه؟ ثمة ملاحظتان:

الملاحظة الأولى: أن العالم العربى والشرق الأوسط كان هو الساحة الرئيسة لاختبار وتطبيق المفاهيم والإستراتيچيات الأمريكية على مدى السنوات الماضية، وكانت الساحة التى اختلفت حولها السياسات وخاصة الأمريكية والأوروبية وكذلك التباين بين السياسات الأمريكية والمواقف الروسية والصينية، ولكن عند نقطة ما أصبحت هى الساحة نفسها التى تلاقت وتوافقت حولها السياسات الأمريكية والأوروبية حول لبنان وسوريا وإلى حد كبير إيران، ومن ناحية أخرى

يظل العالم العربى يمثل بؤرة اهتمام القوى الكبرى باعتبار ما يملكه من احتياطيات البترول العالمى والذى بلغ نسبة ٦١٪ ونسبة ٢١٪ من إنتاج العالم للبترول، ويتزايد هذا الاهتمام بتزايد الطلب على البترول من الولايات المتحدة ومن قوى مستهلكة جديدة مثل الصين وهو ما يعكس السياسة الدقيقة والحساسة التى تتعامل بها الصين مع المنطقة وقضاياها.

الملاحظة الثانية: هى أن التحرك الذى رصدناه فى المشهد الدولى نحو مستوى من توازن القوى وبروز قوى مثل روسيا والصين تؤكد مكانتها وأدوارها إزاء الولايات المتحدة الأمريكية، مثل هذا التوازن النسبى يفترض أن يكون فى صالح العالم العربى وقضاياه مثل القضية الفلسطينية، والدول المستهدفة فيه مثل سوريا. غير أن استفادة العالم العربى من هذا التوازن الجديد إنما يعتمد فى النهاية على ما يحققه من تماسك وسياسات ومواقف موحدة، وبالعكس سوف يفقد قيمته إذا ما رأت القوى التى تتبنى سياسات التوازن عالمًا عربيًا مفككًا كما سيعتمد على ما يبنيه العالم العربى من علاقات ومصالح مشتركة مع هذه القوى، ومن حسن الحظ أن دولاً عربية مثل السعودية والجزائر ومصر بدأت تدرك هذا وتدعم علاقاتها ومصالحها مع روسيا والصين والهند وتقيم شبكة من المصالح المشتركة والمتبادلة معها وإن كان لابد أن نلاحظ أن التركيز لا يزال على الولايات المتحدة وعلى دورها فى قضايا المنطقة الذى ثبت أنه لا يخدم ولا يلبى مطالب السلام والاستقرار والعدل فيها. أما الملاحظة الثالثة فهى تتعلق بقوتين هما إيران وتركيا، فإن نقطة البداية فى التعامل العربى مع إيران يجب ألا يصبغها هاجس الخوف من الخطر والنفوذ الإيرانى وإنما من حقيقة أن إيران قوة إقليمية رئيسة لها مصالحها ومتطلباتها الأمنية وأن العديد من قضايا المنطقة يصعب التوصل إلى تسويات حقيقية حولها دون التعاون والتنسيق مع إيران بما فى ذلك جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووى، وفى هذا الشأن وعلى مدى الأزمة النووية الإيرانية، كان العالم العربى فى موقف المتفرج مع أن اتجاه هذه الأزمة سواء أكان

سلبياً أم إيجابياً سيكون العالم العربى أول المتأثرين به، ولذلك كان من المفترض أن يكون العالم العربى شريكاً فى الدبلوماسية الدولية فى التعامل مع الأزمة على غرار الآلية السداسية حول الأزمة الكورية الشمالية.

أما تركيا فنقطة الضعف فى العلاقة العربية معها أن التعامل معها يجرى على المستوى الثنائى فقط وليس العربى الأمر الذى يستحق التفكير فى اقتراح قبول تركيا مراقبًا فى جامعة الدول العربية وبشكل يجعلها أكثر اقتراباً من النسيج العربى والقضايا العربية.

بعد خمس سنوات من أحداث ١١ سبتمبر

لم يكن غريبًا أن يقال: إن عالم ما بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر سيكون مختلفًا عما كان قبله، كان ذلك بفعل طبيعة ما تعرضت له الولايات المتحدة من تهديد غير مسبوق أنهى ما عاشت عليه من يقين عن أمنها، حيث يفصلها عن العالم محيطان وتحيط بها جيران إما حلفاء أو فرقاء، ولم تتعرض خلال تاريخها لعدوان خارجى وكل الحروب التى خاضتها لصراعها وحتى عدوان بيرل هاربر وقع على بعد ثلاثة آلاف ميل وكان الهدف عسكريًا وليس مدنيًا، وقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر لكى تغير كل هذه القناعات وتقدم عدوًا جديدًا وأخطارًا جديدة لم يعد فى الإمكان التنبؤ بها، وقد كان لهذا الحدث تأثيره العميق على الفكر الأمريكى وعلى رؤية الولايات المتحدة لنفسها ورؤيتها للعالم وعلاقتها به، وعلى المعايير التى سوف تحكم وتحدد هذه العلاقة، واعتبرت الإدارة الأمريكية، التى اعتبر رئيسها أنه «ولد من جديد»، أنها فى حرب عالمية على الإرهاب، وصنعت الإستراتيجيات والمفاهيم التى اعتبرت أنها تلبى وتتجاوب مع الأخطار الجديدة، وتخلت عن المفاهيم والنظريات القديمة التى كانت تتعامل معها خلال الحرب الباردة.

وبفعل هذه المفاهيم والإستراتيجيات وكان من أبرزها مفهوم الحرب الاستباقية، Preemptive Strike شنت الولايات المتحدة حربين فى أفغانستان ثم فى العراق بكل تداعياتهما الإقليمية والدولية ومازالت الولايات المتحدة متورطة خاصة فى العراق تبحث عن إستراتيجية للخروج. Exit Stategy، ووصفت الحرب على العراق باعتبارها أكبر كارثة فى السياسة الخارجية الأمريكية، ومنذ أحداث ١١ سبتمبر وردود الأفعال الأمريكية إزاءها تتعدد تداعياتها وآثارها على علاقة أمريكا بالعالم وقواه الرئيسة بما فى ذلك حلفاؤها، ومرت بمراحل تفاوتت ما بين التعاطف والتأييد والتعاون وهو ما حدث فى أعقاب هذه الأحداث مباشرة، وبين

الاختلاف بل والشقاق بعد ذلك وخاصة حول الحرب على العراق، غير أن ما يعنينا فى هذا المقال هو التركيز على آثار أحداث ١١ سبتمبر على علاقة الولايات المتحدة بالعالمين العربى والإسلامى، ففى أعقاب ١١ سبتمبر جرت فى الولايات المتحدة عملية بحث شاملة عن القوى والعناصر التى نفذت أوكانت وراء هذه الأحداث ودوافعها، وباعتبار أن اليقين الذى ساد أن من نفذوا هذه العمليات كانوا من العرب والمسلمين، وأنهم نشأوا وتربوا فى مجتمعات عربية وإسلامية، ومن ثم أصبحت هذه المجتمعات فى النظر الأمريكى هى التربة التى ولدت هذه العناصر وغذتها، غير أن الجانب الخطير فى هذا التفكير هو الربط بين هذا وبين الإسلام باعتباره دين وعقيدة هذه المجتمعات، وعلى الرغم من أن ثمة محاولات شكلية قد جرت للتمييز بين الأحداث الإرهابية وبين الإسلام والمسلمين، وقام الرئيس الأمريكى بزيارة بعض المراكز الإسلامية والمساجد، إلا أن التيار، والذى روجت له بشكل خاص عناصر من اليمين الأمريكى المتطرف المتحالف مع الصهيونية، قد ركزت جهدها على تصوير الإسلام بأنه أصل المشكلة وبأنه دين يحض على العنف وكراهية الآخر ومعادٍ للديمقراطية، ويفسر هذا دعوة هذا التيار إلى إعادة النظر فى الكتب الدينية وتنقيتها وإعادة النظر عمومًا فى التعليم ومناهجه وهى الدعوة التى تبنتها الإدارة الأمريكية. واتصالاً بهذا أثير سؤال حول «لماذا يكرهوننا؟». وقد عمد التيار اليمينى المتطرف إلى تحويل الإجابة على هذا السؤال عن الإجابة الحقيقية وهى أن العالم العربى والإسلامى ومجتمعاته لا تكره الولايات المتحدة أو شعبها وإنما تكره السياسات الأمريكية تجاه القضايا العربية والإسلامية والمعايير المزدوجة التى تتعامل بها، أما الإجابة الساذجة التى روج لها هذا التيار فهو أن العالم الإسلامى يحقد على الولايات المتحدة وعلى تقدمها وغناها ويعادى ديموقراطيتها. ورغم أن المجتمع الأمريكى فى مجموعه قد عانى من القوانين والإجراءات التى سنتها الإدارة الأمريكية وبموافقة من الكونجرس فى نطاق سياسة محاربة الإرهاب، وهى القوانين التى تعرضت إلى صميم القيم

الأمريكية حول الحريات الفردية وتطبيق أساليب التفتيش والاحتجاز والاعتقال دون أمر قضائى والمحاكم العسكرية بدلاً من المدنية وإجراءات التنصت، إلا أن أكثر من عانى هذه الإجراءات كانت هى الجالية المسلمة فى الولايات المتحدة حيث أصبحت موضع شك وملاحقة وتضييق على مفردات حياتها، وكان آخر هذه الإجراءات ما طالبت به وزارة المالية الأمريكية البنوك الأمريكية من تجميد تحويلات من يحملون أسماء عربية. إن الوضع الذى تعيشه الجالية المسلمة فى الولايات المتحدة فى ظل أحداث ١١ سبتمبر بدأ يثير الأسئلة حول المفهوم التقليدى للحياة والمجتمع الأمريكى، وهو مفهوم Melting Pot والذى قدمت به الولايات المتحدة نفسها دائمًا كبوتقة تنصهر فيها الثقافات وتشكل فيها قيمًا وثقافة مشتركة.

أما على المستوى العربى؛ فنتصور أن الشعب الفلسطينى وقضيته كانا من أكثر الخاسرين جراء تداعيات أحداث ١١ سبتمبر، فقد نجح رئيس الوزراء الإسرائيلى شارون فى أن يحدث توافقًا بين الحرب الأمريكية على الإرهاب وحربه على الفلسطينيين، ونجح فى تصوير قوى المقاومة الفلسطينية التى تحارب الاحتلال على أنها قوى إرهابية، وكان نتيجة هذا تبنى الإدارة الأمريكية السياسات والمفاهيم الإسرائيلية فى التعامل مع القضية الفلسطينية ووضح هذا فى الضمانات التى قدمها رئيس الوزراء الإسرائيلى خلال زيارته لواشنطن فى يوليو ٢٠٠٤، وهو ما أدى إلى التجميد التام لعملية السلام فضلاً عن معاناة الفلسطينيين من القهر الإسرائيلى اليومى.

لقد أصبح من المتفق عليه أن من أكثر قضايا العالم خطورة هو التوتر المتزايد فى علاقة الإسلام بالغرب بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية ويزداد هذا خطورة مع ما يتضمنه من طبيعة دينية بين الإسلام والمسيحية، وبالنسبة لأى مراقب موضوعى فإن هذا الوضع الخطير هو من التداعيات المباشرة لأحداث ١١ سبتمبر وللأسلوب والمفاهيم التى استجابت بها الولايات المتحدة على وجه الخصوص

لهذه الأحداث وتوافق معها استمرار بل وتطرف السياسات الأمريكية تجاه القضايا العربية والإسلامية والتى تضاعف وتعمق من مشاعر الكراهية لهذه السياسات، ولعل الموقف الأمريكى الأخير من العدوان الإسرائيلى على لبنان خير تعبير عن دور السياسات الأمريكية فى تعبئة وحشد المشاعر العربية ضد الولايات المتحدة وبشكل أصبح يشمل حتى أكثر الفئات اعتدالاً فى المجتمعات العربية، لقد كان من نصيب كاتب هذه السطور أن يرافق وفد المجلس المصرى للشئون الخارجية فى زيارته للولايات المتحدة فى الأعقاب المباشرة لأحداث ١١ سبتمبر، وفى كل لقاء مع المؤسسات والمجتمعات المختلفة كان ما يسيطر على الفكر الأمريكى هو الرغبة فى أن يكسبوا «عقول وقلوب» الشعوب العربية والإسلامية، وكان هذا شيئًا مشجعًا باعتبار أنه سوف يتطلب ويفرض سياسات عادلة تضمن وتحقق هذا الكسب، غير أنه من الأمور المؤلمة أن على مدى السنوات الخمس الأخيرة، ورغم أساليب «الدبلوماسية العامة» والوفود التى زارت المنطقة العربية للتعرف على اتجاهات مجتمعاتها، والتقارير التى صدرت فى هذا الشأن، إلا أن النتيجة كما نراها الآن والتى تبلور أكبر مفارقة تاريخية، وهى أن أكبر قوة سياسية وعسكرية فى العالم اليوم هى نفسها أكبر قوة تحوذ استياء إن لم يكن كراهية العالم.

ما الذى تحتاجه السياسة الخارجية الأمريكية؟

ستانلى هوفمان Stanely Hoffman هو من أبرز أساتذة العلاقات الدولية فى الولايات المتحدة، وأستاذ فى جامعة هارفارد، وقد ساهم بانتظام فى كبريات الدوريات الأمريكية مثل الفورين أفيرز ويهتم بمتابعة وتقديم الكتب الرئيسة التى تصدر فى الولايات المتحدة حول السياسة الخارجية الأمريكية والتعليق عليها، وكان آخر مساهماته فى هذا الشأن ما نشر مؤخراً فى مجلة The New York Review of Books مستعرضًا ومعقبًا على ثلاثة كتب رئيسة ظهرت مؤخراً عن السياسة الخارجية الأمريكية: كتاب فرانسيس فوكاياما: أمريكا فى مفترق الطرق America at the Cross Road وكتاب ستيفن والت: ترويض القوة الأمريكية Taming American Power وكتاب الدبلوماسى الأمريكى John Kaesling الذى استقال احتجاجًا على الحرب الأمريكية على العراق: دروس الدبلوماسية: Diplomacy Lessons وفى استعراضه وتعقيبه على الكتب الثلاثة، يقدم ستانلى هوفمان وجهة نظره الخاصة عما تحتاجه السياسة الخارجية الأمريكية لكى تكون معقولة وفعالة decent and Effective. وفى تحديده لهذه الاحتياجات لا يغفل القضايا الداخلية باعتبار انعكاساتها على السياسة الخارجية، ومن هذه القضايا؛ الحاجة إلى العودة إلى حكم القانون وحماية الحريات المدنية، ووضع حد لجهود التهرب من التزامات القانون الدولى من أجل محاربة الإرهاب، والحاجة إلى خفض العجز والدين ومن ثم خفض الاعتماد الأمريكى على بلدان أجنبية، كذلك الحاجة للانفصال بشكل جذرى عن السياسة الخارجية لكل من الديمقراطيين والجمهوريين خلال فترة ما بعد الحرب الباردة وهى التى تذبذبت من التعددية Multilateralism إلى الإمبريالية Imperialism والافتراض أن العالم سوف يستفيد فقط من التفوق الأمريكى واعتباره عاملاً للقوة وشرط لأمن العالم ورخائه، وهو الافتراض الذى يعتبره هوفمان لم يعد يتفق مع وقائع القوة.

ويركز هوفمان على ثلاث قضايا رئيسة فى السياسة الخارجية الأمريكية ووجوب وجود حلول عاجلة لها:

الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، والاحتلال الأمريكى للعراق، والأزمة مع كل من إيران وكوريا الشمالية.

ويعتبر هوفمان أن الإدارة الأمريكية، ومنذ فشل مؤتمر كامب ديفيد، قد أهملت «بشكل فاضح» Scandalously neglected الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وحتى خريطة الطريق فقد ظلت خيالية إلى حد كبير، وينبه هوفمان أن جذور المتاعب تكمن فى الاحتلال، وهو وإن كان لا يبرر الإرهاب، إلا أنه لا يفسره، كما أن قطع المعونة عن الفلسطينيين كان خطأ كبيراً إذ يمثل عقاباً للفلسطينيين على اختيارهم الديمقراطى، كما أن أى حل انفرادى تفرضه إسرائيل لا يمثل حلاً على الإطلاق وإنما يقدم وصفة لاستمرار الحرب، ويستخلص هوفمان أن الولايات المتحدة وشركاءها فى الرباعية يحتاجون للعمل بقوة لتحقيق صيغة الدولتين وبشكل يقترب مما تم الاتفاق عليه فى طابا فى أوائل عام ٢٠٠١، إلا أن تدمير حماس والممارسات الإسرائيلية المفرطة وغير المتناسبة قد يكون له آثار تدمير شارون من قبل للسلطة الفلسطينية فسوف يصعد من العنف، ويزيد من التطرف الفلسطينى ومعظم العالم العربى، ويشجع على مزيد من الهجمات على السلبية و«التواطؤ الأمريكى».

أما العراق فإن هوفمان يعتقد أن ما اقترحه منذ عامين لا يزال صالحًا: إنه انسحاب متعمد ومخطط بعناية سيجبر الساسة المتنازعين والطوائف الاثنية والدينية المتصارعة على أن يواجهوا واقع الحرب الأهلية واستمرار القتل ومحاولة إيجاد حل سياسى للتمرد والصراع الطائفى. ومادامت القوات الأمريكية باقية هناك فسوف تزيد الخلاف والإرهاب وتزويد العراقيين بذريعة المساومة التى لا تتوقف.

ويعتبر هوفمان أن التذرع بالخير الذى تفعله أمريكا ببقائها فى العراق، فإنها تقوض القليل الذى فعلته لتقديم الحماية والخدمات الأساسية للسكان الذين عرضهم الغزو الأمريكى للعنف المرير والمشاق. ويستخلص هوفمان أن الولايات المتحدة تحتاج لأن تنسحب كلية دون أن تخلف وراءها رواسب إمبريالية، وإن أية

حماية مطلوب أن تقدم للسنة مثلاً يجب أن توكل لقوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة والتى يجب على الولايات المتحدة أن تساهم فى تكوينها بالمال والسلاح.

أما عن قضيتى إيران وكوريا الشمالية فإن هوفمان يربطها بالحاجة إلى سياسة جديدة تجاه الانتشار النووى، ومثل هذه السياسة يجب أن تتضمن ضمانات أمنية لقوى مثل كوريا الشمالية وإيران التى لديها مخاوف من هجمات يثيرها عداء جيرانها والولايات المتحدة، ومثل هذه الضمانات يمكن أن تتضمن اتفاقات عدم اعتداء، وخفض أو رحيل القوات الأمريكية من حدود الدولتين، واتفاقات تقييد التسليح التى تم التوصل إليها فى المراحل الأخيرة للحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى، مثل هذه الاتفاقات سوف تعيد تأكيد حق كل الموقعين على معاهدة منع الانتشار فى الطاقة النووية للاستخدامات السلمية وهو الحق الذى تريد العديد من الدول استخدامه حتى لا يكون عليها أن تعتمد على إمدادات البترول الأجنبية، وسوف تقدم لهم نطاقاً من الاختيارات بما فيها تحويل نشاطات تخصيب اليورانيوم إلى موردين أجانب الذين يمتلكونها، فإذا ما أصرت بلد على إخصاب الوقود النووى بنفسها، فإنها يجب أن تخضع لضغوط دولية قوية لقبول نظام تفتيش دولى صارم ومقتحم.

وهكذا يقدم الأستاذ هوفمان وصفة لما تحتاجه السياسة الخارجية الأمريكية لكى تكون فعالة حول ثلاث من قضايا الشرق الأوسط الرئيسة: الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، والعراق وإيران، وإن كنا نعتبر أن الإدارة الأمريكية الحالية، بحكم أيديولوچيتها والمفاهيم التى تسيطر عليها، وكذلك الوقت المتبقى لها، ليست مؤهلة للاستجابة لما طرحه هوفمان خاصة فيما يتعلق بالصراع الفلسطينى الإسرائيلى، والعراق، ولذلك علينا أن نتوقع عامين آخرين من إهمال تسوية حقيقية للصراع الفلسطينى الإسرائيلى، ومن مواصلة احتلال العراق، ويتواصل التقليد العربى من انتظار إدارة جديدة ويتجدد السؤال التقليدى حول ما إذا كانت هذه الإدارة الجديدة ستواصل مثل هذه السياسات أم ستنفصل عنها، وإن كانت خبرتنا مع الإدارات السابقة توحى بأننا سنشهد السياسات نفسها إن لم تكن أسوأ منها.

من الخصائص التى ارتبطت بإدارة بوش الابن اعتمادها على القوة العسكرية فى التعامل مع قضايا السياسة الخارجية وهو ما أدى بها إلى شن حربين فى أفغانستان والعراق، وتهديدها باستخدامها فى قضايا ومواقع أخرى، وقد أثار هذا النهج فى البداية حواراً واعتراضات بين عدد من الساسة وطالخبراء الأمريكيين، وقد تزايد وتعمق هذا الحوار حول استخدام القوة العسكرية وحدودها بعد الحرب على العراق والمأزق الأمريكى فيها، والملاحظ أنه خلال هذا الحوار جرى التذكير بالتشابه بين إدارة بوش وخصائصها وتوجهاتها والعقائد التى استندت إليها وغلبة الطابع الأيديولوچى عليها، وبين إدارة رئيس أمريكى آخر هو رونالد ريجان ١٩٨٠-١٩٨٨، والواقع أن لهذا الربط ما يبرره حيث كان رونالد ريجان وإدارته وقوى «المحافظون الجدد» الذين الذين دعموا حملته الانتخابية يؤمنون بالقوة وجعلوها أساس تعاملهم مع الاتحاد السوفيتى آنذاك ورفضوا التفاوض معه إلا «من موقع القوة» وبعد بناء القوة العسكرية الأمريكية وضمان تفوقها، بل واستخدمت فى عدد من المواقع مثل لبنان فى الشرق الأوسط وجرانادا فى أمريكا اللاتينية، وفى التعامل مع حادث أكيلولارو، وقد أثار هذا جدلاً ليس فقط بين المحللين والخبراء، بل بين أركان الإدارة نفسها وخاصة بين وزير الخارجية چورچ شولتز ووزير الدفاع كاسبر واينبرجر. وللمفارقة، وكما سنرى، كان وزيرى الدفاع هو الذى أثار التحفظات والشروط ووضع القيود على استخدام القوة، فيما اعتبر وزير الخارجية استخدام القوة شرطاً لازماً للدبلوماسية وفاعليتها.

وقد افتتح شولتز النقاش بخطاب عن: Power and Diplomacy in the 1980 أمام Trilateral Commision فى ٦ إبريل عام ١٩٨٤ ويتناول فيه العلاقة بين الدبلوماسية والقوة، ووجوب أن يكون هناك تزاوج بينهما لا أن يمثل أحدهما بديلاً عن الآخر معتبراً أنه عالم اليوم «فإنه من الواضح أن السلام والأمن لن

يتحققًا دون جهد ومواجهة أى اختبارات صعبة، وبالتأكيد فإن القوة يجب أن تسترشد بهدف، ولكن الواقع الصعب يقول إن الدبلوماسية التى لا تساندها قوة تصبح غير فعالة». وفى مناسبة أخرى ألقى شولتز خطابًا جعل عنوانه «أخلاقيات القـــــوة» Ethics of Power كرر فيه مفهومه عن عدم انفصال القوة عن الدبلوماسية كما أوضح فيه اعتراضه على المعيار الذى وضعه واينبرجر عن وجوب توافر تأييد الرأى العام مسبقاً لالتزام القوة قائلاً: «إنه ليس هناك ضمان لتأييد مسبق من الرأى العام، وقد أوضحت جرانادا أن الرئيس الذى لديه الشجاعة أن يقود سوف يكسب تأييد الرأى العام إذا ما تصرف بحكمة وفاعلية، كما تظهر فيتنام أن تأييد الرأى العام يمكن أن يتبدد إذا لم يكن التصرف بحكمة وفعالية.

وكما سيحدد واينبرجر معاييره لاستخدام القوة، أوضح شولتز المجالات التى يكون فيها استخدام القوة فى رأيه أمرًا مشروعًا:

١- حيث يساعد استخدامها على تحرير شعب أو تأييد التطلع للحرية.

٢- حيث يحقق استخدامها السلام أو يدعم عملية سلمية أو لمنع الآخرين من سوء استخدام قوتهم من خلال العدوان والقهر.

٣- حيث تطبق بأقصى جهد لتجنب خسائر غير ضرورية.

ورغم أن شولتز لم يختلف مع أن استخدام القوة يجب أن يكون الملاذ الأخير إلا أنه تحفظ على ذلك بقوله «إن قوة عظمى لا تستطيع أن تتحرر بسهولة من عبء الاختيار، إنها يجب أن تتحمل مسئولية ما يترتب على عدم فعلٍ ما، مثلما يجب أن تتحمل ما يترتب إذا ما أقدمت على فعل ما».

وأمام مؤتمر عن: Law International warfare, the challenges of Ambiguity عقد فى واشنطن فى يناير ١٩٨٦، ناقش جوانب الغموض التى تحيط باختيارات استعمال القوة لخدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية فقال «.. إننا على حق فى أن نتردد فى أن نشرع سيفًا .. ولكننا لا نستطيع أن ندع الغموض

المحيط بتهديد الإرهاب يصل بنا إلى العجز الكامل .. إن ذلك سوف يضع فى قلوبنا أننا مع كل قوتنا وأسلحتنا فإننا عاجزون عن أن ندافع عن أنفسنا وعن مواطنينا وعن مصالحنا وقيمنا .. »، وهاجم شولتز قانون سلطات الحرب War Power Act الذى أصدره الكونجرس عام ١٩٧٣ متأثراً بحرب فيتنام وتجربتها ومؤكداً دوره فى السياسة الخارجية بوجه عام وفى قرارات السلم والحرب للمرة الأولى بوجه خاص، ما اعتبره «رسالة نبعث بها إلى خصومنا بأن الولايات المتحدة قصيرة النفس».

أما وزير الدفاع كاسبر واينبرجر فقد بدأ مساهمته فى هذا النقاش بخطاب ألقاه أمام نادى الصحافة القومى فى ٢٨ نوفمبر ١٩٨٤ تحدث فيه عن The Uses of Military Power، وقد بنى واينبرجر تصوره على عدة مفاهيم يترتب كل منها على الآخر: فقد انطلق تصوره من تساؤل أساس حول الظروف والوسائل التى تستخدم فيها الولايات المتحدة القوة «تحت أى ظروف وبأى الوسائل يمكن لديمقراطية كبيرة مثلنا أن تصل إلى قرار مؤلم بأن استخدام القوة العسكرية أمر ضرورى لحماية مصالحنا ولتنفيذ سياستنا الخارجية» على أنه «متى تم التوصل إلى هذا القرار و الهدف» فإن حكومتنا يجب أن تحصل على التكليف الواضح للتنفيذ، وأن يستمر ذلك حتى يتم تحقيق هذا الهدف» ثم يميز واينبرجر بين مفهومين متطرفين لاستخدام القوة الأول: هو الذى يتصور أصحابه أنه يمكن دائمًا تفادى اتخاذ قرارات صعبة، وبينما يوافقون من حيث المبدأ على أن للقوة العسكرية دوراً فى السياسة الخارجية، فإنهم لم يكونوا على استعداد لأن يحددوا الظروف أو المكان الذى يمكن فيه تطبيق القوة» أما المفهوم الآخر «فهو الذى يعتبر أن القوة العسكرية يمكن استخدامها فى أية أزمة، وبعض هؤلاء المناصرين للقوة شغوفون باستخدامها ولو بقدر محدود لأنهم ببساطة يعتقدون أنه إذا كان ثمة قوة أمريكية بأى حجم فإنها بشكل ما سوف تحل المشكلة». ويختلف واينبرجر مع التصورين، فيعتبر «أن الأول سيؤدى فى النهاية أن تنسحب الولايات

المتحدة من الأحداث الدولية، وسوف يعنى الثانى استخدام القوة بشكل غير تمييزى Idiscriminately وكجزء عادى ومنتظم لجهودنا الدبلوماسية، الأمر الذى يمكن أن يقود الولايات المتحدة إلى «غليان داخلى مثل الذى مرت به خلال حرب فيتنام».

ويعتبر واينبرجر أن التحدى الذى تواجهه الولايات المتحدة هو التمييز بين هذين التصورين وفى إدراك «أننا دخلنا مرحلة حيث الخطوط الحاسمة بين السلام والحرب أقل وضوحاً، كما أن هوية العدو أقل وضوحاً كذلك» ويضيف واينبرجر إلى هذا «إن التاريخ قد أثبت أننا لا نستطيع أن نتولى بشكل منفرد دور المدافع عن العالم ويرتب على هذا أننا يجب أن نزج بقواتنا فقط إذا ما كان يجب علينا أن نفعل كأمر يتصل بصالح أمريكى قومى وحيوى، وإننا لا نستطيع أن نتولى عن أمة أخرى ذات سيادة مسئولية الدفاع عن أرضها بدون دعوة قوية منها وحين لا تكون حريتنا نحن مهددة».

وينتقل واينبرجر بعد ذلك إلى الجزء الأساس من تصوره وهو الإجابة عن السؤال الذى طرحه فى البداية وأقام عليه تصوره من ضرورة تحديد «تحت أى ظروف وبأى الوسائل يمكن استخدام القوة فى السياسة الخارجية الأمريكية»، فى سبيل هذا يحدد واينبرجر ٦ معايير يجب فى تقديره أن تنطبق حين تواجه الولايات المتحدة اتخاذ قرار باستخدام القوة العسكرية، وهذه المعايير هى:

١- ألا تزج الولايات المتحدة بقوات للمحاربة فيما وراء البحار إلا إذا كان هذا حيوياً لمصالحها الحيوية أو مصالح حلفائها.

٢- إذا ما تقرر استخدام قوات محاربة فإنه يجب أن تكون الأهداف السياسية والعسكرية محددة بوضوح.

٣- أن يكون استخدام قوات أمريكية محاربة هو الملجأ الأخير. ويستخلص واينبرجر أن تطبيق هذه المعايير بنجاح سوف يساعد على تجنب أن نستدرج بلا رحمة إلى مستنقع لا نهاية له، وحيث لا يكون فى صالحنا القومى الحيوى

أن نحارب، كما يحذر واينبرجر من أن يساء فهم ما قدمه على أنه تنازل من الولايات المتحدة عن مسئوليتها، سواء تجاه مواطنيها أو حلفائها، أو أن نقرأ ملاحظاته بشكل خاطئ على أنها إشارة إلى أن هذا البلد أو هذه الإدارة غير مستعدة لاستخدام قواتها فى الخارج.

ويتعرض واينبرجر للحالات التى ترتبط بالإرهاب ومقاومته .. «لكى نقاوم الإرهاب فإننا لا نستطيع أن نقوم بأعمال الانتقام الأعمى، الذى يمكن أن يروح ضحيته أناس أبرياء ليس لهم علاقة بالإرهاب، وهذه ضرورة تعقد هدفنا، ولذلك يجب أن نفكر بعناية».

على أية حال فإذا كان الحوار الأمريكى حول استخدامات القوة العسكرية خلال إدارة ريجان قد حركه الطابع الأيديولوجى للإدارة واعتمادها على بناء القوة العسكرية فى مواجهتها مع الاتحاد السوفييتى، واستخدامها لها فى مناطق مثل الشرق الأوسط (لبنان وليبيا وحادث أكيلولارو) وفى أمريكا اللاتينية (جرانادا)، كان الحوار خلال إدارة بوش الابن قد أطلق مفاهيم الإدارة الإستراتيجية مثل الضربات الاستباقية وأساساً بفعل قرار الحرب على العراق ونتائجها التى وصفت بالكارثية، ويبدو أن هذه الخبرة كانت وراء ما خلص إليه بوش فى تصريح أخير له من أن على القائد الأعلى للقوات المسلحة، أن يستنفد كل الوسائل الدبلوماسية قبل اللجوء إلى القوة المسلحة».

توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في ولاية بوش الثانية

مع نهاية ولاية إدارة بوش الأولى، كان السؤال الرئيس الذى يناقش هو ما إذا كانت ولايته الثانية ستكون امتداداً للمفاهيم والإستراتيجيات التى تبنتها ولايته الأولى؟ أم ستكون بحكم الخبرات والتجارب ابتعاداً عنها؟ وحول هذا السؤال عقدت لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة برئاسة الدكتور على الدين هلال حلقة نقاشية شارك فيها عدد من الخبراء والمهتمين بالشئون الأمريكية، وبداءة جرى التنبيه إلى عدد من الحقائق من أبرزها:

١- إنه منذ الولاية الأولى لإدارة بوش حدث تحول من النمط البرجماتى إلى النموذج الأيديولوچى أو النظرة الأحادية للعالم، وفى هذا الإطار عولجت قضايا مثل الإرهاب والضربات الاستباقية والمعونات الخارجية وجرى تجزئة القضية الفلسطينية.

٢- كما جرى التساؤل هل السياسة الخارجية الأمريكية انعكاس مباشر لشخصية الرئيس الأمريكى أم أنها تعبر عن توافق وانعكاس لمصالح الدولة؟

٣- أهمية التمييز بين الأهداف الحقيقية المستمرة وبين التكتيكات، وهل ظهور قضية مثل التعليم هو تحول فى الاستراتيچية أم فى التكتيكات، فموضوع الديمقراطية هو من القضايا المستقرة وليس صحيحًا أنه بدأ مع بوش إذ يعود إلى أيام ويلسون ومبادئه الأربعة عشر، وعلى هذا من المهم أن نميز بين التجليات التى قد تتغير دون أن نتصور أن هذا الهدف سوف يختفى. وفى قضية الديمقراطية من الخطأ تصور أنه قاصر على مصر فقط وإنما هى سياسة تجاه العالم خاصة وأن المنطقة العربية أصبحت منطقة نتوء وأقل منطقة مستها ريح الديمقراطية، وفى هذا السياق جرى التوقع أن الضغط حول قضايا الإصلاح والديمقراطية سوف يستمر ولكن بأشكال مختلفة مثل المعونات،

واتفاقية التجارة الحرة، والمهم هو أن نتوصل إلى ما يجب أن تفعله بلادنا للتعامل مع هذا الموقف دون أن يكون هذا استجابة لأفكار أمريكية ليس هذا فقط ولكن أيضاً دون أن نضع أنفسنا فى مواجهة المسار التاريخى للعالم.

٤- إن أحد السمات الأساسية الأمريكية أن الفروق بين الحزبين ليست موجودة وكذا تأصل البراجماتية، كذلك توافق وصول بوش إلى السلطة مع شىء جديد فى السياسة الأمريكية وهو أن اليمين الأمريكى ليس هو اليمين الأمريكى التقليدى وأصبح له سمة أيديولوچية، وبحيث أصبحت أجندة اليمين الأمريكى الداخلية أكثر تطرفا من الأجندة الخارجية وبشكل يمكن أن يمس الحقوق المدنية وعلى هذا فإن المشروع الأمريكى يمكن أن يهدم من الداخل الأمريكى بسبب تطرف الأجندة الداخلية التى يطرحها اليمين.

ثانيًا: أما عن التساؤل الرئيس حول استمرارية أو تحول السياسة الأمريكية فى ولاية بوش الثانية فقد ظهر حولها عدد من الاتجاهات:"

١- اتجاه يرى استمرارية هذه السياسة بفعل استمرار النمط الأيديولوچى بالإدارة وشخصياتها، بل إن هذه الاستمرارية ترجع فى بعض القضايا إلى إدارات سابقة، فقد كانت إدارة الرئيس الأسبق كارتر هى التى ركزت على قضية حقوق الإنسان، وفى قضية منع الانتشار كان هو الذى أصدر قانون منع الانتشار والذى أصبح اليوم قضية رئيسة لبوش وإن كان بأساليب مختلفة.

٢- أما الاتجاه الأغلب فكان إلى جانب حدوث تغيير وذلك تحت ضغط الوضع فى العراق، والداخل الأمريكى، غير أن مثل هذا التغيير إنما يجرى فى الإطار وليس فى المضمون مثلما بدأ فى خطاب تنصيب الولاية الثانية، والملاحظات الأخيرة لكونداليزا رايس عن الدبلوماسية التحويلية Transformational وربط الأمن الأمريكى بالشأن الداخلى لدول المنطقة، كذلك أشير إلى اتجاه الإدارة إلى رأب الصدع فى علاقاتها مع أوروبا وإلى رحلة بوش الأوروبية مع بداية

ولايته الثانية حيث تغيرت اللهجة فى مخاطبة الأوروبيين والاستعداد للتعاون معهم. كذلك رؤى أنه من مؤشرات التغيير تراجع مفهوم «المحافظون الجدد» حول بناء الإمبراطورية والضعف النسبي لشخصيات مثل دونالد رامسفيلد فى مقابل بروز شخصية كونداليزا رايس التى تحمل شعار هذا وقت الدبلوماسية.

٣- فى إطار مناقشة الاستمرار أو التغيير فى السياسة الأمريكية جرى التركيز على قضيتين: القضية الفلسطينية، وقضية العلاقات المصرية الأمريكية.

حول القضية الفلسطينية أشير إلى أن العامل المشترك فى السياسة الأمريكية عبر الإدارات الأمريكية كان دائماً هو الشأن الفلسطينى وكان دائمًا يتصدر القضايا الأخرى، غير أن أهم تطور حدث هو تزامن ولاية بوش الأولى مع ولاية شارون، وفى هذا نستطيع أن نرى التغير فى توقيت إقامة الدولة الفلسطينية بين ٢٠٠٥-٢٠٠٧ على أنه توقيت مبرمج وليس عشوائيًا، وإن هذا التزامن هو أخطر الأمور التى واجهت الشأن العربى وإن كان قد حسم خلالها إقامة الدولة الفلسطينية.

أما عن العلاقات المصرية الأمريكية، فقد كان ثمة اتفاق على أنها تواجه صعوبات حقيقية، وحيث تدنت صورة كل جانب لدى الآخر وكان من أبرز مظاهرها تعليق اتفاقية التجارة الحرة، غير أن التساؤل الرئيس الذى أثير هو كيفية التأثير على السياسة الأمريكية ودور البنتاجون باعتبار أن البعد الأمنى والإستراتيجى هو مكون رئيس فى العلاقات، فى هذا الشأن رؤى أهمية التشاور والحوار المستمر والتنسيق فى القضايا المشتركة وخاصة قضيتين تمثلان أولوية للسياسة الأمريكية وهما الإرهاب، ومنع الانتشار النووى، وطبعًا من منطلقات الرؤية والمبادرات المصرية، مثل هذا التنسيق يمكن أن يولد عائداً فى مجالات أخرى من العلاقات.

مع انهيار الاتحاد السوفييتى فى أوائل التسعينات انتهت معه الحرب الباردة التى دامت قرابة ٤ عقود، واختفت معها صورة العدو السوفيتى كما كانت تتصوره الولايات المتحدة ومعسكرها. أما روسيا الاتحادية التى ورثت الاتحاد السوفييتى - فقد بدأت وخاصة فى ظل رئاسة يلتسين - عهداً من الانفتاح والتعاون مع الولايات المتحدة وتبنت الأنموذج الديمقراطى واقتصاديات السوق، غير أن عهد يلتسين قد شهد تحلل القوة الاقتصادية والعسكرية لروسيا وتداعت بنيتها التحتية وتحلل مجتمعها بانتشار الفساد والجريمة، غير أن هذه الصورة بدأت تتغير مع مجىء رئيس جديد شاب هو فلاديمير بوتين عام ٢٠٠٠ والذى أنبأ مجيؤه عن «صحوة روسية» حيث بدأ كرئيس كفؤ ونشط يعد بالتمسك بالقانون وقد حقق بوتين هذا التصور حيث أكد على احترام القانون، وعلى هيبة الدولة ومركزيتها تجاه أقاليمها وحكامها، كما واجه القوى التى أشاعت الفساد والجريمة وأدار الاقتصاد بالشكل الذى يؤكد المصالح الإستراتيجية لروسيا وفى قطاعات حيوية مثل البترول ولم يتورع عن سجن من سموا «ملوك المال» Oligarchs مثل بيرونرسكى، وفونسكى، وروما أبراموفيتش، وتصادف أن يكونوا جميعًا من اليهود، وعلى المستوى الدولى اتجه بوتين إلى استعادة دور روسيا الدولى ومكانتها الدولية ولعب أدواراً نشطة فى قضايا مثل الأزمة النووية الإيرانية، ورغم حثه إيران على تطويع موقفها إلا أنه ظل مبقيًا على التعاون النووى معها بل إن ثمة تقارير عن عقود تزود بها المؤسسة العسكرية الروسية إيران بنظم صاروخية متطورة، وأبرزت زيارة بوتين الأخيرة للجزائر سعيه لاستعادة روسيا علاقاتها التقليدية مع الدول العربية، وقد انتهت هذه الزيارة إلى إلغاء ٤,٧ بليون دولار من ديون الجزائر لروسيا، وتوقيع صفقة أسلحة من الدبابات والطائرات يقدر حجمها بما بين ٣-٧ بليون دولار. ثم كان موقفه الأخير من حماس ودعوته لقادتها لزيارة موسكو

كاسراً بذلك عزلتها الدولية وحيث وصف فوزها بأنه صفعة للدبلوماسية الأمريكية، وعلى عكس ما أوصت به الولايات المتحدة حلفاءها من وقف المساعدات عن حكومة حماس، أعلنت روسيا أنها سوف تقدم معونة عاجلة للحكومة الفلسطينية.

كما أعاد بوتين ترتيب علاقته مع الصين وأجرى مناورات مشتركة فى عام ٢٠٠٥، كانت أول سابقة فى تاريخ البلدين وبين أكبر جيشين فى آسيا، كما عادت روسيا إلى تأكيد مكانتها فيما تسميه الجوار القريب وهى جمهوريات الاتحاد السوفيتى القديم وبدأت تناوئ وتحرض ضد الوجود العسكرى الأمريكى فى القوقاز وآسيا الوسطى.

وقد تزايدت هوة الخلاف بين روسيا والولايات المتحدة حول هذه المنطقة حين أوقفت روسيا إمدادات الغاز عن أوكرانيا وأيدت الانتخابات فى روسيا البيضاء فى الوقت الذى دعت فيه الولايات المتحدة إلى إعادتها، وقد حدد مساعد وزير الخارجية الأمريكى نقاط الخلاف بين موسكو وواشنطن فى منطقة آسيا الوسطى، وقال «إن واشنطن تسعى إلى تشجيع الديمقراطية ومقاومة الظلم فى آسيا الوسطى والقوقاز وكذلك تشجيع أوكرانيا وچورچيا على بناء روابط مع الناتو والاتحاد الأوروبى»، وهو ما جعل المراقبين يستخلصون أن الولايات المتحدة أصبحت تعتبر روسيا عائقًا كبيراً أمام المصالح الچيوستراتيچية الأمريكية، فى مقابل هذا يقول مسئول روسى هو ألكس أرباتوف «أن روسيا أصبحت أكثر استقلالية فى سياستها الخارجية وأكثر فعالية ووضوحًا فى سياستها فى مناطق الاتحاد السوفييتى سابقًا».

ومن نقاط الخلاف التى تطورت ما وجهه بوتين فى أواخر مارس من اتهامات لواشنطن «بتعمد تعطيل» انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية. والحق أن لروسيا أن تشعر بالغبن، فروسيا هى الاقتصاد الرئيس الوحيد فى العالم خارج المنظمة التى يبلغ عددها ١٤٩ دولة وهى تحاول الانضمام إليها منذ ١٣ عاماً.

ولإدراك بوتين أن القدرة النووية الروسية هى التى تضمن لروسيا مقعداً بين الدول العظمى، فقد اتجه مؤخراً إلى إجراء تجارب على أنظمة أسلحة باليستية جديدة واعتبر أنها أسلحة لا يملكها بلد آخر، كذلك وعد سيرجى إيفانوف وزير الدفاع الروسى بأن روسيا سيصبح لديها «جيل جديد» من الصواريخ الإستراتيجية قبل نهاية هذا العقد.

غير أن هذا السلوك الداخلى والخارجى من جانب بوتين لم يرضِ دوائر فى السياسة الأمريكية، حيث تعرض بوتين لحملة من الانتقادات ووصف بأنه «الإمبراطور بوتين»، وزادت هذه الحملة مع رئاسة روسيا لمجموعة الثمانية وقرب انعقاد قمة المجموعة فى سان بطرسبرج، طالب البعض بنقل القمة إلى مكان آخر، على أساس أن الدول السبع المؤسسة للمجموعة يجمع بينها قيم ومبادئ لا تتحقق فى روسيا، وطالبت هذه الدوائر الإدارة الأمريكية بإعادة النظر فى سياستها وعلاقاتها مع بوتين، وكان ممن شاركوا فى هذا الاتجاه المجلس الأمريكى للعلاقات الخارجية U.S Council On Foreign Relations الذى شكل فريق عمل Task Force تكون من شخصيات سياسية وأكاديمية بارزة وعكفت هذه المجموعة ١٠ شهور على تقييم العلاقات الأمريكية الروسية وانتهت إلى تقرير يحمل عنوان:

Russia's Wrong Direction: What the United States Can & Should Do?

وانتهى التقرير إلى أن العلاقات مع روسيا تتسم بعدد متزايد من الخلافات، وفى قضايا بالغة الأهمية مثل:

* الديمقراطية حيث استخلص التقرير أن مؤسسات روسيا السياسية قد أصبحت فاسدة وهشة ونتيجة لذلك انخفضت قدرة روسيا على مواجهة قضايا أمنية ذات أهمية أساسية للولايات المتحدة وحلفائها.

* إمدادات الطاقة حيث استخدمت روسيا صادرات الطاقة كسلاح سياسى مثل التدخل فى السياسة الأوكرانية وفرض قيود على اختياراتها السياسية وتقليص

الإمدادات لبقية أوروبا، وإعادة سيطرة الحكومة على قطاع البترول الروسى بشكل يزيد من أخطار أن يستخدم هذا السلاح مرة أخرى.

* الجهود الروسية لتقليص الوجود الأمريكى ووجود الناتو فى قواعد آسيا الوسطى مما يهدد العمل ضد الإرهاب ويقدم علامة على أن روسيا تتراجع عن موقفها المؤيد السابق فى أفغانستان.

بناء على هذا التصور للسياسة الروسية قدم التقرير عدداً من التوصيات فيما يتعلق بهذه القضايا، فحول قضية الديمقراطية دعا إلى أن تتصرف الإدارة الأمريكية بشكل أكثر من مجرد التصريحات وأن تدعم موارد دعم الديمقراطية والمنظمات المدنية فى روسيا وأن تراقب بدقة فترة الانتخابات البرلمانية والرئاسية ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ وحول سياسة الطاقة دعا إلى أن تعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون على ضمان أن تعمل سياسة الطاقة الروسية وشركاتها ككيانات تجارية وليست سياسية.

وفيما يتعلق بإيران، فقد دعا التقرير المجتمع الدولى أن يواجه تصميم إيران على إنتاج مواد انشطارية الأمر الذى يحتم وقف كل التعاون النووى بين روسيا وإيران بما فيه مفاعل بو شهر.

أما فيما يتعلق بجيران روسيا فقد طالب التقرير أن لا تذعن الولايات المتحدة لروسيا حول علاقات أمريكا مع هذه الدول، فليس هناك شيء شرعى يحد من فرصة وحق هذه الدول فى تعميق تكاملها مع الاقتصاد الدولى أو اختيار حلفائها وشركائها فى قضايا الأمن وممارسة تحول سياسى وديمقراطى.

وفى النهاية استخلص التقرير أنه منذ نهاية الحرب الباردة حاولت الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلق علاقة مع روسيا تقوم على ما تسميه «المشاركة» وقد يكون هذا هو الهدف الطويل الأجل الصحيح ولكن لسوء الحظ فإنه ليس احتمالاً واقعياً للعلاقات الروسية الأمريكية عبر السنوات القادمة.

وعلى مستوى الإدارة، عكست إستراتيجية الأمن القومى التى صدرت فى ١٦ مارس ٢٠٠٦، التوترات المتزايدة بين واشنطن وموسكو فقد ذكرت «أن الاتجاهات الأخيرة تشير بشكل مؤسف نحو تناقص الالتزام بالحريات والمؤسسات» واعتبرت «أن العلاقات مع روسيا سوف تعتمد على السياسات الداخلية والخارجية التى تتبناها روسيا».

وهكذا يبدو لنا أن القضايا التى ينتقد فيها السلوك الروسى وتعتبر مناوئة للمصالح والأهداف الأمريكية، هى القضايا نفسها التى يحاول فيها بوتين إعادة بناء روسيا داخلياً واستعادة تماسكها الداخلى وتأكيد احترام القوة وهيبة الحكومة المركزية، وعلى المستوى الدولى تأكيد دور روسيا كقوة لها احترامها ومكانتها، فإلى أين تتجه العلاقات الأمريكية الروسية؟

روسيا ومجموعة الثمانية

تجتمع فى مدينة سان بطرسبرج الروسية يوم ١٥ يوليو الجارى، مجموعة الثمانية Group of Eight والتى نشأت عام ١٩٧٥ حين دعا الرئيس الفرنسى چيسكار ديستان قادة اليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإيطاليا للاجتماع فى مدينة رامبوليه قرب باريس لمناقشة قضايا العالم وخاصة المشكلات الاقتصادية، ثم توسعت المجموعة بانضمام كندا عام ١٩٧٦ ثم روسيا عام ١٩٩٨، وقد كان ضم روسيا إلى هذه المجموعة إحدى حلقات السياسة الأمريكية الأوروبية لإدماج روسيا فى الغرب، وتلا ذلك خطوات مثل الآلية التى أنشأها حلف الأطلنطى للتعاون مع روسيا The Nato Russia Council، ثم «مجلس أوروبا» The Council of Europe والذى كان يهدف إلى «أوربة»-Europanisation روسيا وربطها بأوروبا اقتصاديًا واجتماعيًا ثم ما عرف «بالفضاء المشترك» Common Space غير أنه من بين هذه المؤسسات كان أكثرها نفوذاً هى «مجموعة الثمانية» باعتبار أنها تضم الدول الصناعية الكبرى فى العالم وكان ضم روسيا إليها يعنى ضمنيًا الاعتراف بها كقوة كبرى واشتراكها فى مناقشة قضايا العالم من خلال ما أصبحت تعرف به المجموعة بأنها «هيئة أركان العالم»، غير أنه رغم أن عهد الرئيس يلتسن قد أبدى تجاوباً فى العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب وبدت روسيا سواء فى سياساتها الداخلية، والخارجية تتبع النموذج الغربى، إلا أن عهد يلتسن كذلك شهد تدهوراً فى الأوضاع الداخلية الروسية من تدهور الاقتصاد، وانتشار الفساد والجريمة وضعف المؤسسة العسكرية، الأمر الذى انعكس على مكانة روسيا الخارجية ودورها وصورتها فى العالم، وقد حاول يفجينى بريماكوف حين جاء رئيسًا للوزراء عام ١٩٩٨-١٩٩٩ إصلاح هذا الوضع واستعادة مكانة روسيا الخارجية وعلاقتها التقليدية إلا أن التيار كان أقوى منه، ولم يتوقف تيار التدهور إلا بذهاب يلتسن ومجىء رئيس شاب هو

فلاديمير بوتين إلى الحكم عام ٢٠٠٠، حيث بدأ حكمه بإصلاح الأوضاع الداخلية من دعم للسلطة المركزية وحكم القانون ومحاربة الفساد والوقوف فى وجه ما أصبح يعرف بأباطرة المال Oligarchs والسيطرة على قضايا إستراتيجية مثل الطاقة، ودعم القوات المسلحة الروسية وإعادة بنائها، وخارجيًا اتجه بوتين إلى استعادة مكانة روسيا كقوة عظمى والتصرف على هذا الأساس فى القضايا الدولية والإقليمية - ورغم أن بوتين خلال هذا كله كان يؤكد على الرغبة فى علاقات إيجابية مع الويالات المتحدة والغرب، وأنه لا عودة لمواجهات الحرب الباردة، إلا أن مضمون سياسات بوتين فى الداخل والخارج لم ترض الولايات المتحدة والغرب، حيث رأوا فيها عودة إلى أساليب السلطة المركزية فى الداخل والتضييق على الحريات ومنظمات المجتمع المدنى ورجال الأعمال وبشكل وصف فيه بوتين «بالإمبراطور» وعلى المستوى الخارجى أدت سياسات بوتين تجاه قضايا دولية وإقليمية وخاصة تجاه الأزمة النووية الإيرانية، وقضايا الشرق الأوسط والفلسطينيين فضلاً عن سياسات بوتين تجاه الجمهوريات السوفيتية السابقة ومقاومته للاتجاهات الديمقراطية فيها، واستخدامه النفط كسلاح سياسى - أدت إلى تراكم الغيوم فى سماء العلاقات الروسية الأمريكية، وقد بدت هذه الغيوم فى العلاقات الأمريكية الروسية فى النقد العلنى الذى وجهه نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى إلى روسيا فى خطابه فى ليتوانيا فى ٤ مايو حين اتهم الكرملين «بتقييد حريات المواطنين بشكل غير عادل» واستخدام مصادر الطاقة «كأداة للتخويف والابتزاز».

ومع اقتراب موعد قمة الثمانية فى سان بطرسبرج تعالت الأصوات فى الولايات المتحدة بمقاطعة القمة، وذهب بعض المحللين أنه إذا كانت هناك معايير عدة لعضوية مجموعة الثمانية فإن روسيا لا تمتلك من هذه المعايير إلا معياراً واحداً وهو حجم اقتصادها، بل إن سياسى أمريكى بارز هو السيناتور ماكين المرشح الجمهورى للرئاسة طالب بطرد روسيا من عضوية مجموعة الثمانية.

أما على مستوى الإدارة فقد صدرت إشارات تنبئ عن عدم الرضا عن السياسات الروسية، فقبل أيام من انعقاد قمة سان بطرسبرج استقبل الرئيس الأمريكى رئيس چورچيا وذلك فقط بعد أيام من لقاء متوتر بينه وبين بوتين، وحيث تشتكى چورچيا من سياسات روسيا تجاه قضايا مثل الطاقة ورغبة چورچيا الانضمام لحلف الأطلنطى. غير أنه فى مقابل الأصوات الأمريكية الغاضبة هناك من خبراء الشئون الروسية من ينصحون إلى أن تؤخذ روسيا كما هى عليه فهى لاعب خارجى كبير وهى فى هذا لا تمثل عدواً للولايات المتحدة والغرب، كما أنها فى الوقت نفسه ليست صديقاً مثالياً تلقائياً.

ومن ناحيته يتصور أن بوتين لا يشعر بالقلق الكثير من هذه الأصوات الغاضبة أو أن الدعوة إلى مقاطعة قمة بطرسبرج سوف تتحقق، فبوتين يشعر الآن بالثقة التى تولدت عن تحسن الوضع الاقتصادى نتيجة لأسعار البترول العالية والتى أدت إلى فائض هائل فى الخزانة الروسية والتى سمحت للكرملين أن يمتلك ثالث أكبر احتياطى نقدى فى العالم وأن يوفر ٥٠ بليون دولار لكى يقيم «صندوق للاستقرار» الداخلى ويبدأ فى تسديد ديون روسيا الخارجية قبل موعدها، ومع ارتفاع مستوى المعيشة همشت المعارضة الداخلية، وتأكدت مركزية الحكومة وسلطة الكرملين، وهى العوامل التى انعكست على خطابات بوتين الواثقة مثل خطابه عن «حالة الاتحاد» فى مايو الماضى، والتى رأى فيها البعض نوعًا من الغطرسة.

هل الصعود الصينى تهديد للولايات المتحدة؟

تقديم:

على الرغم من اختلاف المدارس السياسية والفكرية الأمريكية فى النظر إلى القوة المتنامية للصين ما بين من يرى هذه القوة تهديداً للولايات المتحدة ومنافساً لها على المكانة الدولية وأنها ستكون فى هذا الشأن مثلما كان الاتحاد السوفيتى ومن ثم يتوجب مواجهتها واحتواؤها، وبين من يرون أن الصين لا تمثل هذا التهديد ويدعون إلى الارتباط Engagement والحوار والتعاون معها، على الرغم من هذا الاختلاف إلا أن ثمة إجماعًا على أن الصين تمثل أكبر تحد للولايات المتحدة فى القرن الواحد والعشرين، كما أن ثمة اتفاقاً لدى المتتبعين لتطور النظام الدولى وطبيعته على أن الولايات المتحدة والصين ستكونان أكبر قوتين اقتصادياً وعسكرياً فى القرن الواحد والعشرين وأن طبيعة العلاقات بينهما سوف تحدد طبيعة هذا النظام، لذلك ليس غريبًا أن تنشغل الأجهزة الدبلوماسية فى العالم ومؤسسات البحث والفكر فى مناقشة هذه العلاقة والأبعاد التى ستأخذها والعناصر التى تحكم إدارة علاقاتهما، يحاول هذا المقال المشاركة فى هذا النقاش بتتبع علاقة القوتين منذ الانفتاح الأمريكى على الصين وزيارة نيكسون التاريخية عام ١٩٧٢ وتطور هذه العلاقة عبر الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

كما سيعرض المقال إلى أسلوب إدارة الزعماء الصينيين للعلاقات مع الولايات المتحدة، ومستوى التعقيد والتشابك وتداخل الاعتبارات والدوافع التى تحكم هذه العلاقة التى جعلت بعض الخبراء الأمريكيين يصفهما بأنهما توأمان سياميان لا يمكن فصلهما، وأن القرار الإستراتيجى الأكثر أهمية الذى ستتخذه الولايات المتحدة فى العقد المقبل لن يكون بشأن العراق، أو إيران، أو كوريا، بل سيكون بشأن الصين وماذا سيكون قرار أمريكا الأساس تجاه صعود الصين؟! وبالمثل فإن

القرار الإستراتيجى الأكثر أهمية الذى ستتخذه الصين فى العقد المقبل هو: كيف ستقيم علاقاتها مع الولايات المتحدة؟ وبناء على الإجابة على هذين السؤالين ستتحدد إجابة هل ستكون علاقة «تعاون» أم «مواجهة».

فعلى مدى ربع قرن منذ زيارة الرئيس الأمريكى السابق ريتشارد نيكسون لبكين فى فبراير ١٩٧٢، متجاوزاً بها عقوداً من الخصومة بين البلدين، والإدارات الأمريكية المتعاقبة تتابع سياسة الانفتاح على الصين والتعامل معها كقوة جيوستراتيجية فى منطقتها، وخلال ذلك تعرضت العلاقات بين واشنطن وبكين لمستويات من القيود والتوترات حول قضايا مثل تايوان، والتبت وحقوق الإنسان والتجارة، على أن ما قد يميز إدارة الولايات المتحدة لعلاقاتها مع بكين حتى بداية التسعينات أنها كانت تجرى فى ظل ظروف واعتبارات الحرب الباردة والتنافس مع الاتحاد السوفييتى، والتركيز كما عبر وقتها هنرى كيسنجر، على متطلبات توازن القوى فى النظام الدولى والاتجاهات طويلة المدى للسياسة العالمية، غير أن التغير الذى لحق ببنية النظام الدولى بانتهاء الحرب الباردة وضع العلاقات الأمريكية الصينية فى إطار جديد، إذ برزت الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة فى العالم، وأصبح شاغل الفكر الإستراتيجى فيها هو كيفية المحافظة على مثل هذا الوضع الفريد والإبقاء عليه لأطول فترة ممكنة ومنع أية قوة من تحديه أو المشاركة فيه.

ولعل من أهم من عبروا عن هذا الفكر هو زبيجنيو بريجنسكى، حيث عالج الصين ضمن قارة آسيا التى اعتبرها «رقعة الشطرنج الكبرى» والقارة الحاسمة فيما يتعلق بمحافظة الولايات المتحدة على وضعها المتفوق عالمياً، إذ اعتبر بريجينسكى الصين من اللاعبين الجيوستراتيجيين ومن ثم يمكنها تحدى الولايات المتحدة فى منطقتها والعالم، غير أن الأمر لم يكن مقصوراً على التغير الذى لحق بالنظام الدولى وعلاقات القوى فيه، وإنما رافقه تطور نوعى فى عدد من السياسات الصينية المحلية والإقليمية والدولية والتى تتصل بقضايا ذات أهمية حيوية بالنسبة

إلى السياسة الأمريكية، وبدت هذه السياسات فى البرامج الصينية المتعلقة بتجارة الصين فى الصواريخ والتكنولوچيا النووية، وبرامج التحديث العسكرى الصينى ومشترياتها من السلاح ومنازعاتها الإقليمية فى بحر الصين ثم الفائض التجارى المتزايد مع الولايات المتحدة والذى بلغ ٥٠ بليون دولار فى مصلحة الصين.

وحركت كل هذه العوامل جدلاً ونقاشًا داخل الولايات المتحدة حول ما إذا كانت الصين ستبرز فى القرن المقبل كقوة أعظم تلعب دوراً مشابهًا للدور الذى لعبه الاتحاد السوفيتى خلال الحرب الباردة أم ستتبع نموذج اليابان فى الاكتفاء بمكانة العملاق الاقتصادى؟

فى الإجابة على هذا السؤال الرئيس ظهرت مدرستان فى التفكير الأمريكى تتجادلان وتختلفان حول أسلوب التعامل مع الصين: هل تواصل الولايات المتحدة دعم الانفتاح معها وبناء «مشاركة»Partnership حول القضايا المختلفة، أم تتبع سياسة الاحتواء Containment شبيهة بتلك التى اتبعتها مع الاتحاد السوفيتى عندما برز كقوة منافسة بعد الحرب العالمية الثانية.

فى هذا الجدل الواسع **اعتمدت المدرسة التى دعت إلى الحذر من الصين** والعمل على احتوائها على تنبؤها بصعود الصين كقوة «محاربة» Belligerent مما سيؤدى حتمًا إلى عدم الاستقرار فى آسيا وبصورة تتعدى المصالح الحيوية الأمريكية، كما توقعت هذه المدرسة أن الصين القوية ستسعى إلى تحقيق قائمة طويلة من الطموحات الإقليمية، الأمر الذى يلزم أن تواجهه الولايات المتحدة بحسم وذلك بدعم حلفائها على الحدود وزيادة الانتشار لقواتها فى آسيا.

وجادلت هذه المدرسة بأنه وإن بدت الصين أكثر انفتاحًا مما كانت عليه منذ الثورة الصينية عام ١٩٤٩، إلا أنها ومنذ نهاية الثمانينات، والقادة الصينيون بخاصة بعد ضعف دنج تشاوينج، يصوغون أهدافًا معاكسة للولايات المتحدة ويعملون على خفض النفوذ الأمريكى فى آسيا، ودعم وجود الصين فى بحار

الصين الشماليه الشرقية وبشكل يمكنها من التحكم فى الخطوط البحرية الأساسية للمنطقة.

وعلى المستوى العسكرى ترصد هذه المدرسة مجموعة من التطورات فى اتجاه بناء القوة العسكرية الصينية: التحول المثير فى القيادات العسكرية التى تؤكد على التكنولوچيا المتقدمة والحرب المتشعبة، والبحوث والتطوير مع المشروعات من التكنولوچيا العسكرية الأجنبية، والوصول المتزايد إلى التكنولوچيا التجارية ذات الإسهامات العسكرية، وهكذا تستخلص هذه المدرسة أن أهداف الصين فى الحصول على مركز بارز فى آسيا إنما تتناقض بوضوح مع هدف أساس حاربت أمريكا من أجله ثلاثة حروب كبرى فى النصف الثانى من هذا القرن، وهو منع أى بلد منفرد من الوصول إلى مركز القوة المسيطرة فى آسيا.

أما المدرسة الثانية التى تبنت الدعوة إلى الارتباط والتعاون مع الصين ومواصلة الانفتاح عليها، فهى تبدأ من مقدمة أن الولايات المتحدة لا تواجه اليوم علاقة أكثر تحدياً بأكثر مما تواجهه مع الصين، وأنه مع مطلع قرن جديد فإن علاقتها مع الصين ستحدد مدى وجودها فى آسيا، أسرع مناطق العالم نمواً، وهو ما يبرر أن تكون الولايات المتحدة قادرة على أن ترتبط بشكل خلاق مع أكثر دول العالم سكاناً، كما تنطلق هذه المدرسة من افتراض أن الصين وإن كانت تنمو بشكل قوى إلا أن نياتها فى حال سيولة بحيث إن استباق افتراض علاقة خصومة وعداء مع الصين سيحقق نبوءة لم تتحقق بعد، من هنا تدعو هذه المدرسة إلى توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والحوارات الرسمية حول قضايا الأمن وحقوق الإنسان والقضايا العالمية المشتركة، إذ إن من شأن ذلك أن تتصرف الصين بطريقة تتفق مع المصالح الأمريكية، ويؤكد أصحاب هذه المدرسة منطلقاتهم تلك بأن قادة الصين يعطون اليوم أهمية وأولوية للنظام العالمى والحصول على التكنولوچيا الغربية، وكل هذه الأمور ضرورية لتحقيق الرفاهية التى يرونها أساسية للاستقرار فى وطنهم، ويقوى هذا التصور عندهم رؤيتهم لرفاقهم فى موسكو يسقطون من

السلطة أساسًا بسبب الفشل فى دفع التنمية الاقتصادية، أما على المستوى العسكرى فإن أتباع مدرسة الانفتاح على الصين يرون فيما يتردد فى وسائل الإعلام الأمريكى والنظام السياسى حول ما يسمى بالتهديد الصينى مبالغة لا تقوم على أساس، فالتحديث العسكرى الصينى ما يزال بعيداً عن تلبية حاجاتها الدفاعية، كما أن معظم التقديرات الموثوق بها تقدر إنفاق الصين العسكرى بـ٣٠-٥٠ بليون دولار سنوياً وهو مبلغ كبير ولكنه ليس مقلقاً فهو يقارن بإنفاق دولة متوسطة مثل اليابان وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، والصين ما تزال فى تقدير عدد من الخبراء العسكريين دولة فقيرة، ومن المحتمل أن يشكل هذا الوضع قيوداً كبيرة على قدرتها على الاحتفاظ ببناء عسكرى ضخم والاستمرار فيه، كما أن موقعها الجيوستراتيجى لا تحسد عليه، باعتبار أن عليها التعامل مع جيرانها متعددين وفيهم منافسون حاليون ومحتملون وعبر حدود طويلة، وهكذا يستخلص من يدافعون عن علاقات إيجابية مع الصين، أنها على الأقل لثلاثين عامًا مقبلة، لن تكون قادرة على أن تخطط لعمليات عسكرية بعيدة عن الشاطئ، وأن قدرات جيش التحرير الصينى ستكون محدودة ولن تتعدى نطاق المناوشات البرية السريعة خلال هذه الفترة، وأكد هنرى كيسنجر باعتباره من أقوى المدافعين عن مواصلة ودعم الانفتاح على الصين، هذه النظرية فقال «ليس من شك أن القوة العسكرية الصينية ستنمو بشكل مناسب مع نموها الاقتصادى ولكنها لن تكون قوه عسكرية عالمية على الأقل لربع قرن مقبل».

إزاء هاتين المدرستين: اختارت إدارة كلينتون ما أسماه رئيسها قبل أيام من زيارته للصين فى يونيو ١٩٩٨ طريقًا مختلفًا عما تدعو إليه المدرستان من مواقف مطلقة، إذ أوضح أن اختياره فى التعامل مع الصين يقوم على أساس الاعتبارات المبدئية وكذلك الدوافع العملية: عمليًا بتوسيع مجالات التعاون مع الصين، ومبدئيًا بشكل صريح ومباشر حول قضايا الاختلافات على أنه رغم ما أسماه كلينتون بالطريق المختلف، إلا أن اختياره وأكثر من هذا وقائع ونطاق زيارته للصين، كانت دليلاً على أنه يرفض منظور مدرسة الاحتواء بل أنه وصفها بأنها

لن تفيد وأنه حتى أصدقاء وحلفاء أمريكا لن يوافقوا أو يلتزموا بها وأنها لن تجدى إلا عزل الولايات المتحدة وسياستها.

أما الإدارة الحالية فقد انتقدت عند مجيئها مفهوم «الشريك الإستراتيجي» stratigic partemer واعتقدت أن مصالح أمريكا فى آسيا تقع إلى حد كبير فى علاقة قوية مع الشريك الديمقراطى فى المنطقة وهى اليابان، ومنذ البداية حدد بوش رؤية للأسلوب الأمثل فى التعامل مع الصين، فهو وإن كان يرى مناطق تتطلب التعاون معها مثل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتحقيق السلام فى شبه القارة الكورية إلا أنه يدرك أن سلوك الصين فى الخارج ينذر بالخطر، وسلوكها فى الداخل مرعب وقد تستخدم الصين ثروتها النامية فى بناء الأسلحة النووية والإستراتيجية وبناء صواريخ باليستية جديدة وأسطول بحرى وقوى جوية بعيدة المدى وهو ما يمثل تهديداً للولايات المتحدة، كذلك ركز بوش على سلوك الصين فى قضايا حقوق الإنسان، وعلى ما يصفه بالعداء للحرية الدينية ودعوتها للإجهاض بشكل «يخلو من الرحمة والعقل».

هذه الرؤية التى تتبناها إدارة بوش منذ أن جاءت إلى الحكم هى التى تفسر لنا ما طفا على السطح مؤخراً فى علاقات البلدين على المستويين الأمنى والتجارى، فعلى المستوى الأمنى وخلال وجوده فى سنغافورة فى ٤ يونيو ٢٠٠٥ اتهم وزير الدفاع الأمريكى رامسفيلد الصين بقلب التوازن العسكرى الدقيق فى آسيا بزيادة قدراتها العسكرية واستعراضها للقوة وبناء قوتها الصاروخية التى تسمح لها بالوصول إلى مناطق كثيرة فى العالم، وطرح الوزير تساؤلاً حول جدوى الاستثمار الصينى المتزايد فى التكنولوچيا العسكرية فى وقت لا تواجه فيه تهديداً من أية دولة، وقال رامسفيلد: إن وزارة الدفاع الأمريكية تدرك من خلال دراسة من المقرر أن تنشر قريبًا أن موازنة الدفاع فى الصين هى الأعلى فى المنطقة والثالثة فى العالم.

وفى الشهور الأخيرة تتجه الولايات المتحدة لبناء روابط عسكرية مع بلدان محيطة بالصين مثل الهند واليابان، والاستعداد للمشاركة فى التكنولوچيا المدنية مع الهند رغم رفض هذا البلد أن يلتزم بمعاهدة منع الانتشار.

أما على المستوى التجارى فقد عكست المشاحنات الأمريكية والصينية الأخيرة، والتى ستظل تلازم علاقاتهما، الطبيعة المزدوجة لهذه العلاقة وتعكس بشكل أكثر القلق الذى يسيطر على دوائر أمريكية من النمو المتزايد لقوة الصين وبصورة قد تمكنها من منافسة الولايات المتحدة على المكانة الدولية، أما الصين فإن مسئولييها ودبلوماسييها يركزون على أن الصين ما زالت قوة نامية بل وفقيرة ويقارنون بين دخل الفرد الصينى الذى يبلغ ١٢٠٠ دولار مقابل دخل الفرد الأمريكى الذى يبلغ ٣٠ ضعفاً، بما يعنى أن الصين ما تزال أمامها مشوار طويل، وعلى الرغم من النمو الذى حققته الصين فى الحقب الثلاث الماضية إلا أنهم يدركون التحديات والثغرات التى تواجه هذا النمو وأخطاره، ولهذا نستطيع أن نفهم قول الدبلوماسيين الصينيين، مثلما عبر مؤخراً، رئيس معهد الشعب الصينى للشئون الخارجية خلال زيارته للمجلس المصرى للشئون الخارجية، أن الصين تحتاج للعمل على بناء بيئة سلمية إقليمية ودولية تراها ضرورية لعملية صعودها السلمى، كما تعكس حاجة كل قوة للأخرى.

وتعكس زيارة الرئيس الأمريكى للصين فى نوفمبر الماضى، أسلوب إدارة القوتين لعلاقاتهما، فقد ذهب الرئيس الأمريكى للصين تحت ضغوط داخلية متصاعدة وتصورات عن خطورة تهديد الصعود الصينى ومن هنا كانت الدعوات للتعامل معها بشدة والتهديد بفرض عقوبات على وارداتها إذا لم تصحح عملتها، وحول الخلل الهائل فى الميزان التجارى (٢٠٠ بليون دولار لصالح الصين)، كذلك الطلبات التى قدمها الرئيس الأمريكى حول الحريات والديمقراطية وإعادة تعويم العملة الصينية.

أما القادة الصينيون فقد تعاملوا مع هذه المطالب على مستويين: المستوى الأول هو إبراز أن الصين لن تخضع لأى قيود أو طلبات من أى زعيم أجنبى، ولكنهم فى الوقت نفسه تصرفوا على أساس إدراك حاجة الصين للسوق الأمريكى، والتكنولوچيا والاستثمارات الأمريكية، كما كانوا حريصين على نفى ما يتردد عن أن الصعود الصيني يمثل تهديداً إقليمياً، بالتأكيد على أن نمو الصين

هو نمو سلمى ولا يمثل تهديداً لأحد وأن الصين تحتاج إلى بيئة إقليمية ودولية منسجمة خالية من الصراعات بل إنها تخدم مصالح أمريكا فى آسيا ولا تتحدى مكانتها أو نفوذها.

ولعل من المفيد هنا أن نتوقف عند ما تعد به الصين الواعدة الولايات المتحدة ومستثمريها وشركاتها من إمكانيات، ففى خطابه أمام مجلس الشئون الخارجية الأمريكى قال الرئيسى الصيني جيابو: أعتقد أنه فى العشرين عاماً القادمة وبعدها فإنه من الممكن تمامًا أن تحافظ الصين على نموها الاقتصادى الثابت والسريع، فسوف يصل مجموع الناتج القومى للصين إلى أربعة أمثال حجمه فى عام ٢٠٠٠ مجاوزاً ٤ تريليون دولار أمريكى، وتخيل فقط الآفاق الواسعة التى سوف نفتحها للمستثمرين والشركات الأمريكية.

وباختصار فإننا لا نتصور أن الصين لديها خطة إستراتيجية عالمية أو طويلة للمواجهة مع الولايات المتحدة أو حتى لسيطرة إقليمية إذ إنها تدرك أن التصرف على أساس هذه الخطة من شأنه أن يفسد ويعكر الأجواء المطلوبة لعملية نموها والتى رغم ما حققته إلا أنها تحتاج على الأقل لجيل كامل حتى تكتمل وتواجه تحدياتها.

أما على المستوى الأمريكى فإنه رغم أن الإدارة الأمريكية الحالية تتبع فى تعاملها مع الصين الأسلوب الواقعى البراجماتى الذى يدرك هو الآخر احتياج الولايات المتحدة للصين، سواء فى قضايا بالغة الأهمية مثل البرنامج النووى الكورى الشمالى، أو فى تحويل الدين القومى المتفاقم، إلا أن الأمر لم يحسم داخل الولايات المتحدة وبين نخبها السياسية والفكرية التى مازالت مؤثرة فيها داخل الكونجرس الأمريكى وتصر على رؤيتها للصين كقوة مهددة للولايات المتحدة وتدعو إلى رسم الإستراتيجيات لاحتوائها والحد من صعودها، والأمر فيما يتعلق بالمستقبل سوف يتحدد بالتيار الذى يسود السياسة الأمريكية وهل هو التيار الذى يتبنى مفاهيم الهيمنة الأمريكية العالمية ومنع أية قوة أخرى من منافستها على هذه المكانة، أم هو التيار الذى يدعو أن تتقبل الولايات المتحدة التعددية الدولية وتتعاون مع قوى العالم المختلفة من أجل مواجهة تحديات القرن ٢١ .

أمريكا والصين: نسيج من العلاقات

بمناسبة زيارة الرئيس الصينى هيوجينتاو للولايات المتحدة ١٧-٢١ إبريل ٢٠٠٦، عقب المحلل الأمريكى فريد زكريا على طبيعة العلاقات التى تربط بين البلدين بأن القرار الإستراتيجى الأكثر أهمية الذى ستتخذه الولايات المتحدة فى العقد المقبل لن يكون بشأن العراق وإيران وكوريا بل سيكون بشأن الصين وماذا سيكون قرار أمريكا الأساس تجاه الصعود الصينى؟ وبالمثل فإن القرار الإستراتيجى الأكثر أهمية الذى ستتخذه الصين فى العقد المقبل هو: كيف ستقيم علاقاتها مع الولايات المتحدة؟ وبناء على الإجابة على هذين السؤالين ستحدد إجابة هل ستكون علاقة «تعاون» أم «مواجهة»؟ ويعكس هذا التعقيب الخلفية التى تتم خلالها زيارة الرئيس الصينى ومدى ما تعلقه كل قوة على علاقتها بالقوة الأخرى، ومن ثم حجم ومستوى القضايا التى تتضمنها، ومن وجهة النظر الأمريكية، وكما عبر روبرت ذوليك نائب وزير الخارجية الأمريكى، فإن الولايات المتحدة «تريد أن تشجع الصين على أن يكون مساهماً مسئولاً Stakeholder فى النظام الدولى وأن يكون أكثر من مجرد عضو فيه، بل يعمل أيضاً للحفاظ على النظام الدولى الذى مكنه من النجاح».

وتطبيقاً على القضايا التى تشغل الولايات المتحدة اليوم مثل البرنامج النووى لكل من كوريا الشمالية وإيران، والأوضاع فى دارفور، فضلاً عن قضايا الاقتصاد والتجارة والعملة الصينية، والعجز الضخم فى الميزان التجارى لصالح الصين، فإن ما ذكره ذوليك يعنى أن تستخدم الصين نفوذها على كوريا الشمالية لوقف برنامجه النووى، وأن تتعاون وتشارك فى إصدار قرار من مجلس الأمن لفرض عقوبات على إيران، وأن ترفع من عملتها بشكل يساهم فى خفض العجز التجارى الأمريكى الذى بلغ ٢,٢ بليون دولار. هذا فضلاً عن القضية التى بدأت تحتل مكاناً مهماً فى الاهتمامات الأمريكية وهى قضية البترول وتصاعد

الاحتياجات الصينية منه وبشكل أصبحت به ثانى مستهلك للبترول بعد الولايات المتحدة، ويجعلها تبحث عن أسواق وتتعامل بل وتدعم أقطاراً تعتبرها الولايات المتحدة نظماً استبدادية مثل إيران والسودان وميانمار وزيمبابوى.

وثمة اتفاق بين المراقبين الذين تابعوا الزيارة على أن الرئيس الصينى قد استمع إلى التوقعات الأمريكية خاصة فيما يتعلق بالقضايا السياسية مثل كوريا الشمالية وإيران واعتبر أنها تستحق الاهتمام، إلا أنه قاوم كل الجهود لإلزامه بعمل محدد.

أما الجانب الذى كان الرئيس الصينى مستعداً له فقد استمع إلى التوقعات الأمريكية خاصة فيما يتعلق بالقضايا السياسية مثل كوريا الشمالية وإيران واعتبر أنها تستحق الاهتمام، إلا أنه قاوم كل الجهود لإلزامه بعمل محدد.

أما الجانب الذى كان الرئيس الصينى مستعداً للتجاوب معه فهو البعد الاقتصادى، وكان هذا حتى قبل أن يبدأ الزيارة حيث سبقها وفد تجارى عقد عدداً من الصفقات بما فيها شراء ٨٠ طائرة بوينج وكانت نائبة رئيس الوزراء الصينى وو بى التى ترأست وفد بلادها إلى اجتماعات اللجنة المشتركة قد أعلنت مجموعة من الخطوات العملية الفعالة للتخفيف من حدة الاختلال التجارى بين البلدين، وتضمنت هذه الخطوات زيادة سهولة وصول الشركات الأمريكية إلى الأسواق الصينية، واعتبر وزير الزراعة الأمريكى القرار الصينى المعروف بالإلغاء المشروط للحظر الصينى المفروض على استيراد لحوم البقر الأمريكية أمراً مشجعاً، ولم يفت الجانب الصينى فى المباحثات التجارية أن يلفت النظر إلى ما تمثله الصين من أهمية تجارية للولايات المتحدة وأن واردات الصين من أمريكا ارتفعت بنسبة ١١٨ فى المائة فى الأعوام الخمسة الماضية، كما أصبحت الصين واحداً من مصادر الأرباح الخاصة الرئيسة للشركات الأمريكية التى أنشأت فى الصين ٥٠ ألف شركة ناهزت مبيعاتها ٧٥ بليون دولار عام ٢٠٠٤ .

ولعل إنقاذ السوق الصيني لشركة جنرال موتورز الأمريكية العملاقة يرمز إلى أهمية الأسواق الصينية للاقتصاد والشركات الأمريكية، فبعد أن وصلت جنرال

موتورز إلى حافة الاحتضار، وبدأت تبيع ما لديها من أصول أساسية، وهبطت بشكل سريع أرباحها ومبيعاتها فى الولايات المتحدة بدا أن مستقبلها لم يعد فى دترويت وإنما فى شنغهاى وأصبحت البائع الأول للسيارات فى الصين وأصبحت حصتها فى السوق الصينية ١١,٢٪ وارتفع عدد موظفيها فى الصين إلى ١٣,٠٠٠ والعمل جار لإقامة مصانع جديدة أخرى لها.

وهكذا يبدو التداخل والتشابك فى المصالح والعلاقات بين القوتين وبصورة جعلت أحد المحللين يصفهما بأنهما توأمان سياميان لا يمكن الفصل بينهما، ولعله مما له دلالة على طبيعة العلاقات بين البلدين أن يبدأ الرئيس الصينى زيارته للولايات المتحدة بزيارة الساحل الشمالى ولقاء رجال الأعمال وشخصيات من طراز ستار بكز، وهوارد شولتز، وبيل جيتس والذين يدرك الزائر الصينى قيمتهم بالنسبة للاقتصاد الصينى وللعلاقات بين البلدين وبشكل جعل بعض المحللين يتوقعون أنه ربما بعد نصف قرن من الآن سوف يستغنى الرئيس الصينى عن زيارة البيت الأبيض مكتفياً بلقاء مثل هذه الشخصيات.

الخلاصة أن ثمة نسيجاً أو شبكة من العلاقات وخاصة الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية قد تم نسجها بين البلدين بشكل يجعل من الصعب على أى منهما التضحية بها أو التراجع عنها. ويرجع عدد من المحللين هذا الواقع إلى الاقتصاد العالمى الذى أصبح يقوم بفعل التنويم المغناطيسى mesmerising ويخلق تطوره تكاملاً فريداً بين هذين البلدين.

غير أن هذا الواقع لا يخفى أنه تحت السطح تجرى تيارات عميقة من المخاوف والشكوك المتبادلة وخاصة من جانب الولايات المتحدة حول الصعود الصينى الأمر الذى حاول الرئيس الصينى خلال الزيارة التخفيف منه وتقديم رسالة مفادها أن الصين لديها من المشاكل والاهتمامات ما لا يشجعها على تحدى الولايات المتحدة أو الدخول فى مواجهات معها.

أمريكا والصين: قضايا وتحديات

رغم تعقد القضايا التى تحيط بالسياسة الخارجية الأمريكية من العراق وإيران وكوريا الشمالية، أصبحت الصين من الشواغل الرئيسة الأمريكية بالنظر إلي «صعودها السلمى» الكاسح وخاصة فى مجالات الاقتصاد والتنمية والاستثمار والتكنولوچيا، فضلاً عن المجال العسكرى الهام الذى حذر واشتكى منه مؤخراً وزير الدفاع الأمريكى، وكذلك تقرير للبنتاجون الأمريكى، هذا فضلاً عن المجال الجديد وهو مجال الفضاء بالصاروخ المضاد للأقمار الصناعية التى أطلقته مؤخراً. هذه الاعتبارات المتعلقة بصعود الصين والتى جعلت الخبراء والمحللين يتوقعون أن تلحق بالولايات المتحدة الأمريكية خلال عقدين هى التى جعلت من قضية العلاقات الأمريكية الصينية قضية مركزية ليس فقط بالنسبة للولايات المتحدة وإنما كذلك بالنسبة للنظام الدولى وطبيعته وعلاقات القوى فيه. ومن بين مئات الكتب التى صدرت فى الأعوام الأخيرة حول علاقة الصين بالولايات المتحدة، يقف كتاب الدبلوماسى والباحث السنغافورى كيشور محبوبانىKishor Mahpopani من أبرز الكتب التى عالجت هذه العلاقة من رؤية كاتب تابع السياسة الأمريكية على مدى ١٣ عاماً كان يعمل خلالها مندوباً لبلاده فى الأمم المتحدة، كتابه بعنوان: Beyond the age of innocence, rebuilding the trust between America and the World, 2006.

فى هذا الكتاب خصص محبوبانى فصلاً عن علاقات أمريكا بالصين، وهو ينطلق من مقدمة أن الولايات المتحدة قد تعاملت مع الصين بشكل غير حكيم، فقد استخدمت الصين حين تلاءمت مع مصالح أمريكا الجيوبوليتيكية، ثم نبذتها عندما لم تعد تخدم المصالح الأمريكية، ويقدم الكتاب نماذج عديدة عن الطرق المختلفة التى تفهم وتقيم بها كل من الصين والولايات المتحدة القضايا والتطورات ومن أبرزها حادث ضرب الطائرات الأمريكية السفارة الصينية فى بلجراد عام

١٩٩٩، وكيف أن هذا الحاديث سيظل فى الذاكرة الصينية علي أنه عمل متعمد، وكذلك الوثائق التي يصدرها شخصيات قريبة من الإدارة الأمريكية مثل وثيقة Defense Planning Guidance والتى تتضمن أن تفعل أمريكا كل ما فى وسعها لمنع ظهور منافس لها، وكانوا بهذه الصينية كان سيخرج بتوقع كيب، إلا أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر جاءت لكى تنقذ الصين حينما ركزت الولايات المتحدة على الخطر العاجل الذى يمثله بن لادن والمجموعات الإرهابية المماثلة التى تظهر فى العالم الإسلامى، وقد قدرت الصين بشكل حصيف أنها تستطيع أن تستخدم هذه اللحظة لكى تثبت جدواها الإستراتيجية للولايات المتحدة، وقد أثارت النتائج غير المتوقعة لأحداث الحادى عشر من سبتمبر سؤالاً أساسًا وهو : هل تترك العلاقة بين أقوى قوة فى العالم، وأقوى قوة بازغة لكى تحددها بشكل خالص أحداث عارضة؟ أو يجب أن تكون هناك إستراتيجية طويلة الأجل؟ والإجابة واضحة، فلكى تتفادى أزمات كبيرة فى القرن ٢١ فإن سيكون من الحكمة أن نصنع ونطبق إستراتيجية فضلًا عن الخبرات التاريخية، وما يبثه مجموعة الإستراتيجيين الأمريكيين المتشددين فى المؤسسات والفكر الأمريكى من أن الصين تمثل تهديدا كبيراً للولايات المتحدة، ومن هنا فإن بعض هذه الدوائر تميل إلى أنه يجب اعتراض الصين قبل أن تصبح قوة عسكرية منافسة للولايات المتحدة. ومن العقبات أيضًا أمام رسم مثل هذه الإستراتيجية هو أن السياسات الأمريكية الخارجية لا يمكن التنبؤ بها لأنها محصلة مجموعة معقدة من العوامل: مجموعات المصالح الخاصة، والآراء الشعبية، وتحيزات وسائل الإعلام، وديناميكيات العملية الانتخابية المتغيرة، ولذلك يدرك القادة الصينيون أن عليهم أن ينفقوا بعض الوقت «لتعليم» الإدارة الجديدة حين تأتى إلى السلطة.

وفى تقييم مستوى قادة الصين الحاليين، فإن محبوبانى يعتبر أنه بالنظر إلى التاريخ الصينى وما تعرضت له الصين من قوى وطأت أراضيها وهى نائمة، فإنه ليس غريبًا أن تستيقظ الصين كمارد غاضب، غير أنه بدلاً من هذا فإننا نرى

الصين الصاعدة كأمة ليس لديها الرغبة لكى تلعب دوراً ممزقاً على المسرح الدولى، وهذا فى جانب منه نتيجة لوعى الصين بضعفها النسبى، وفى جانب آخر نتيجة لتاريخها السلمى النسبى مع جيرانها أيضاً نتيجة أن الصين قد اعتقدت فى الرؤية التى قدمتها أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية، أن الأمم لم تعد تحتاج لأن تتبع طرق الغزو العسكرى لكى تنمو وتزدهر وبدلاً من هذا، فإن التجارة والتعامل الاقتصادى يقدمان طرقاً أكيدة للازدهار الاقتصادى والسلام، وقد لاحظت الصين كيف بزغت ألمانيا واليابان من حطام الحرب العالمية الثانية.

أما القضية المركزية فى العلاقات الأمريكية الصينية فهى قضية تايوان التى يعتبر القادة الصينيون أن التاريخ وشعبهم لن يسامحهم إذا ما سمحوا لتايوان أن تصبح مستقلة، وهم يدركون أنها ستكون كارثة إذا ما شنوا حرباً ضد تايوان إلا أنهم أوضحوا بشكل كبير أنه لن يكون أمامهم خيار إلا أن يفعلوا ذلك ورغم أن الزعماء الأمريكيين ومن بينهم كلينتون وبوش قد أظهروا حساسية فى معالجة هذه القضية وأعربوا عن أنهم لن يشجعوا تايوان على إعلان الاستقلال، إلا أن تقلبات التاريخ تظهر أن قضية تايوان عنصر هش فى العلاقات الأمريكية الصينية، ويستخلص محبوبانى أنه سيكون مأساة إذا ما ذكرت الولايات المتحدة فى النهاية باعتبارها البلد الذى جلب عدم الاستقرار للمنطقة بإساءة إدارة صعود الصين.

ولكن كيف يدير القادة الصينيون علاقاتهم مع الولايات المتحدة؟ فبعد عدة عقود من المواجهات المباشرة مع الأمريكيين فقد القادة الصينيون شعوراً علقانيًا ومحنكًا بكيفية العمل مع أمريكا، فهم يدركون الآن أن الحجة وحدها لن تكفى لحث أمريكا على أن تكون أكثر حرصاً وضبطاً للنفس فى اتخاذ أعمال ذات تأثير على الصين، وقد تعلمت الصين أن أمريكا، مثل أية دولة أخرى، تستجيب حين تتأثر مصالحها الوطنية بشكل مباشر، فى هذا يخدم الصين ظهور مواقف تحتاج فيها أمريكا لمساعدة الصين وهذا يحدث حين تقع أمريكا فى متاعب سياسية،

وفى كل مرة تفعل أمريكا هذا فإنها تطور اهتماماً فى طلب تعاون الصين، وثمة قضيتان حديثتان شغلت اهتمام الزعماء الأمريكيين وهما: العراق، وكوريا الشمالية، حيث أظهر الصينيون براعة دبلوماسية، فحين أعلنت أمريكا قرارها بغزو العراق، فإن الصين كمبدأ، كان عليها أن تعارض هذا، وعلى عكس فرنسا التى حاولت منع الغزو الأمريكى للعراق، فعلت الصين هذا بشكل هادئ وربما أرادت الصين أن لا تغضب القيادة الأمريكية، ولكن أيضًا ربما قدرت أن الغزو سوف يضع أمريكا فى مستنقع وأن هذا سوف يجعل أمريكا أقل قدرة واستعداداً لتحدى الصين. ومن ناحية أخرى، فحين احتاجت أمريكا أن تمارس نفوذاً على كوريا الشمالية، وحين اقتنعت أن الغزو العسكرى ليس مطروحًا، كان هناك بلد واحد لديه قدرات لإقناع كوريا الشمالية وهى الصين، وقد طلبت أمريكا واستجابت الصين بإيجابية وذهبت الصين إلى حد قطع إمدادات البترول لعدة أيام عن كوريا الشمالية، وهكذا خلقت الصين نوعاً من الاعتماد الأمريكى عليها. أما المنطقة التى يتصور محبوبانى أن الصين يمكن أن تكون عوناً للولايات المتحدة فهي العالم الإسلامي حيث تستطيع أن تكون قوة تغيير ايجابى فى هذا العالم، وعلى العكس من هذا، فإن العالم الإسلامى ليس لديه شكوك فى الصين، فإذا نجحت الصين فى تحديث نفسها سوف يخلق هذا موجة من التأثير عبر العالم الإسلامى كله، فالعديد من المفكرين لن يترددوا فى تبنى الأنموذج الصينى الإيجابى.

هل ستصبح الصين «الشريك المسئول»؟

ثمة اتفاق بين الخبراء والمؤرخين أن حالة النظام الدولى وعلاقات القوى فيه سوف تتحدد بشكل كبير بطبيعة العلاقات الأمريكية الصينية ونتيجة لما هو متوقع من أن تتعدى قوة الصين الاقتصادية الولايات المتحدة على الحقب القليلة القادمة وتأكيد الصين نفسها كقوة إقليمية وقوة عظمى مؤهلة لأن تنافس الولايات المتحدة على المكانة الدولية، هذا ما يفسر حجم الكتب والدوريات وفرق العمل التى تناقش هذه العلاقة وتبحث فى إمكانيات الصين الواقعية والمحتملة وإمكانيات نمو اقتصادها وكذلك عملية بنائها العسكرى، ويقدرون بناء على هذه الحسابات ماذا ستكون عليه العلاقات الأمريكية الصينية وهل ستكون علاقة منافسة وخصومة تذكر بفترة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتى، أم ستكون علاقة مشاركة وتعاون فى مجالات المصلحة المشتركة تحتوى الخلافات والتنافس، وكان آخر ما صدر فى هذا الشأن تقرير المجلس الأمريكى للعلاقات الخارجية Council on Foreigen Relations، فمثلما فعل فى فترة سابقة مع تقييم العلاقات الأمريكية وروسيا وإلى أى نتيجة، شكل المجلس فريق عمل Task Force من عدد من الخبراء الأكاديميين والمهنيين لمناقشة العلاقة الأمريكية مع الصين وتحليل اتجاهات السياسة الخارجية الصينية بالتوازى مع قياس قدرات الصين الفعلية والمستقبلية، وتقدير الثغرات والتحديات التى تواجه النمو الصينى، وأخيراً ما يجب على الولايات المتحدة أن تفعله فى إدارة علاقاتها مع الصين: هل تدخل معها فى منافسة وعملية احتواء كما فعلت من قبل مع الاتحاد السوفيتى أم ترتبط فى علاقة تعاون تقوم على العمل على دمج To Integrate الصين فى النظام العالمى اقتصادياً وسياسيًا ومن ثم ينطلق التقرير الذى حمل عنوان: US - China Relations: An Affirmative Agenda, a Responsible Course من الصيغة

التى تصورها نائب وزير الخارجية الأمريكى روبرت ذوليك لأسلوب تعامل الولايات المتحدة مع الصين حيث دعا الصين لكى تكون «شريكاً مسئولاً» "Responsible Stakeholder" فى المسئولية الدولية، وهو التصريح الذى قوبل بالترحيب لوضوحه وصراحته حيث وعد ذوليك بأن تبذل الولايات المتحدة جهودها لكى تتكامل الصين مع المجتمع الدولى ولكنها فى الوقت نفسه سوف تقيم رهاناتها الأمنية ضد إمكانية أن الصين قد تصبح عدوانية أو تبث عداءها للمصالح الأمريكية.

كذلك يقر التقرير أن تقدم الصين خلال الحقب الماضية كان مذهلاً "Straggling" فالشعب الصينى يتمتع اليوم بمستوى معيشة أفضل بكثير عما كانت عليه الأجيال السابقة. ومن المحتمل أن يستمر نمو الاقتصاد الصينى، وسوف تفتخر الصين باستضافة أولمبياد عام ٢٠٠٨ لكى تظهر للعالم ما حققته من إصلاح وانفتاح. ورغم هذا يعدد التقرير أن المشكلات التى تواجه الصين ضخمة، وسوف تحتاج مواجهة هذه المشكلات وقتاً، وانتباهاً وموارد لكى تتعامل مع هذه المشكلات بكفاءة. ونتيجة لهذا، يقدر التقرير أن قادة الصين يحتاجون ويرغبون فى سلام واستقرار فى الداخل والخارج، وخاصة على أطراف الصين، لكى تحصل على مساحة من التنفس لكى تتعامل مع التحديات الداخلية. والنتيجة المباشرة لذلك فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية الصينية، أن القادة الصينيين يحتاجون إلى المحافظة على علاقات مستقرة، إن لم تكن ودية، مع الولايات المتحدة القوة العالمية الأولى، ويتوقع التقرير أن الصين سوف تتخذ الخطوات التى ترغب الولايات المتحدة منها اتخاذها من أجل الحفاظ على علاقات صداقة ثنائية ما لم تتصادم هذه الخطوات مع وجهة نظر الصين حول ما يجب أن تفعله للمحافظة على الاستقرار الداخلى، والأمن القومى والنمو الاقتصادى.

وفى تقدير التقرير فإن على الولايات المتحدة أن تتجاهل المجالات التى تختلف فيها مصالحها مع مصالح الصين، فيجب على الولايات المتحدة، أن تقف مستعدة حتى باستخدام القوة إذا كان هذا ضروريًا لكى تحمى مصالحها الحيوية الأمنية، ولكن معظم مصالحها سوف يحمى بشكل أفضل إن استطاعت الولايات المتحدة أن تطور وتطبق الإستراتيجيات التى تعظم مناطق المصالح المشتركة مع الصين وتقلل المناطق التى تختلف فيها المصالح.

ويذكر التقرير أنه منذ انفتاح الرئيس الأمريكى نيكسون على الصين استفادت الولايات المتحدة بشكل كبير من هذه العلاقة اقتصاديًا وإستراتيجيًا، وكذلك الصين. ولكن بعد انهيار سور برلين، وبعد أحداث ١١ سبتمبر فإنه فى الوقت الذى تزايدت فيه نقاط التلاقى، فإن إجماعًا قوميًا فى الولايات المتحدة حول أسلوب التعامل مع الصين قد تعرض للضغوط، ومن ثم فإن إعادة بناء هذا التوافق يجب أن يكون أولوية حكومة الولايات المتحدة وخاصة الرئيس لأن التحديات التى تواجه الولايات المتحدة اليوم سواء فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب أو الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والتحكم فى طموحات كوريا الشمالية النووية، هذه التحديات سوف يمكن إدارتها بفعالية بتعاون الصين أكثر من عدم تعاونها، والحقيقة أن العديد من هذه التحديات لا يمكن التعامل معها بدون تعاون الصين ومشاركتها البناءة. إن التحديات التى تواجهها الولايات المتحدة اليوم تفرض نفسها بقوة تحديات الحرب الباردة، وقد تعلمت الولايات المتحدة عندئذ أن تقدم مصالحها يتطلب أصدقاء وشركاء.

ويستخلص التقرير أن مستقبل الصين غير أكيد، ولكن ما يمكن تمييزه أن الصين تحتاج إلى سلام واستقرار دولى وتعاون مع الولايات المتحدة لمواصلة النمو والتعامل مع مشكلاتها الداخلية الضاغطة. ولكن حتى الشعب الصينى نفسه لا يستطيع أن يعلم بشكل أكيد أى طريق سوف تأخذه الصين. أما بالنسبة للولايات المتحدة فالهدف واضح وهو أن المزيد من تكامل الصين مع المجتمع الدولى يقدم أفضل الأمل فى صياغة مصالح الصين وسلوكها بشكل يتفق مع المعايير الدولية

حول الأمن والتجارة والمال وحقوق الإنسان، وتشجيع التعاون لمواجهة التحديات التى تواجهها البلدان، فالولايات المتحدة تحتاج أن تستثمر ثقلاً لتعظيم مجالات التعاون مع الصين وتقلل من احتمالات الصراع.

وهكذا فإن هذا التقرير فى سياق الجدل الدائر فى الولايات المتحدة بين مدرستين تدعو الأولى إلى العمل على احتواء الصين والنظر إليها وإلى قوتها المتصاعدة كمنافس محتمل، وتدعو المدرسة الثانية إلى الارتباط Engagement معها وتغليب إمكانيات التعاون على احتمالات التنافس، فى هذا السياق ينتمى هذا التقرير إلى حد كبير للمدرسة الثانية والدعوة إلى إدماج الصين ونشاطها مع المجمع الدولى واعتبار أن ذلك هو أفضل الطرق لضمان تعاون الصين ضد التحديات العالمية وأن يجىء سلوكها بناء، ومن هنا دعوة التقرير إلى تعظيم مجالات التعاون مع الصين وتقليل احتمالات الصراع معها.

فهل ستحقق الصين ما تتوقعه الولايات المتحدة من أن تكون «شريكاً مسئولاً» تندمج فى المجتمع الدولى وتتعاون فى قضايا الإرهاب ومنع أسلحة الدمار الشامل، والتجارة الدولية والبيئة، وأن لا يهدد سلوكها المصالح الحيوية للولايات المتحدة؟ نعتقد أن القيادة الصينية يهمها أن تعيش فى بيئة إقليمية ودولية سلمية تساعد على استدامة عملية النمو الاقتصادى ولا تعرضها للهزات، وهذا ما يفسر تأكيد الصين على أن صعودها سلمياً، و«دبلوماسيتها الناعمة»، فى التعامل مع القضايا وفى مقدمتها مع الولايات المتحدة، وعلى هذا فهى على استعداد للتعاون فى المجالات السابقة، ولكن فى الحدود التى لا تتعارض مع قضايا حيوية للصين مثل تايوان والاستقرار الداخلى، وأن لا ينم سلوك الولايات المتحدة عن رغبتها فى احتواء الصين وتهديد استقرارها الداخلى.

أمريكا والإسلام: تبديد المخاوف

تاريخيًا لم يكن هناك عداء بين أمريكا والعالم الإسلامى، بل فى فترة ما استخدمت أمريكا العالم الإسلامى كحليف فى صراعها الأيديولوچى مع الاتحاد السوفيتي، وفى هذا الإطار قدمت الدعم العسكرى والسياسى للمجاهدين الأفغان فى مقاومتهم الوجود السوفيتى. غير أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ جاءت بوقعها على الفكر والمجتمع الأمريكى لكى تحول الصورة، باعتبار أن الذين قاموا بعمليات ١١ سبتمبر قد جاءوا جميعاً من مجتمعات إسلامية، ولذلك فقد جرى الربط بين الحادث وظروف وأوضاع هذه المجتمعات التى اعتبرت أنها هى التى أفرخت هؤلاء الإرهابيين؛ ومن ثم فإن هذه المجتمعات تحتاج إلى إعادة بناء لخلق مجتمعات صحية. ومنذ هذا التاريخ اعتبرت الولايات المتحدة أن عدوها الرئيس هو الإرهاب وأعلنت أنها ستقاومه على مستوى العالم، وفى المجتمعات التى تأويه وتساعده؛ ومن ثم كان حربها على أفغانستان والعراق. وعلى الرغم من أن المسئولين الأمريكيين عبروا فى تصريحاتهم أن عداءهم هو للجماعات الأصولية والإسلامية، إلا أن الأمر لم يخل من ظهور تيارات فكرية أمريكية تعتبر أن حرب أمريكا على أفغانستان والعراق فضلاً عن عدائها لإيران هو هجوم على الإسلام والمسلمين. وهكذا نشهد تعقداً وتوتراً بين أمريكا والعالم الإسلامى، وشكوكًا ومخاوف متبادلة، وهذه الحالة هى التى دفعت العديد من الخبراء والمحللين إلى فحص علاقة أمريكا بالعالم الإسلامى، ومن بين هؤلاء الدبلوماسى والباحث السنغافورى كيشور محبوبانى Kishor Mahpopani فى كتابه الأخير الذى صدر بعنوان:

"Beyond the age of innocence, rebuilding the trust between America and the World"

ويبدأ محبوبانى هذه المناقشة باعتبار أنه نظريًا لا يجب أن يكون هناك توتر بين أمريكا والعالم الإسلامى، فلم يهدد العالم الإسلامى أمريكا أبدًا، وكانت معظم صلات أمريكا مع العالم الإسلامى العربى وغير العربى حميدة، وقد ساعدت الحرب الباردة فى تعميق علاقات أمريكا بالمجتمعات الإسلامية عبر العالم وبدأ صناع السياسة الأمريكية يدركون أن الإسلام يمثل حاجزًا طبيعيًا ضد توسع الشيوعية، وقد جاءت قمة التعاون بين أمريكا والعالم الإسلامى بعد الغزو السوفيتى لأفغانستان عام ١٩٧٩ التى صنعت تحالفًا بين أمريكا ومعظم العالم الإسلامى حيث تلاقت المصالح الأمريكية مع مصالح الدول الإسلامية، ولكن المفارقة أنه حين حطمت أمريكا الإمبراطورية السوفيتية، فإنها أيضًا قد أيقظت مارداً من المشاعر الإسلامية، فقد قدمت أفغانستان المذاق الأول للنصر لمجموعة عانت الهزيمة فقط عبر عدة قرون، وقدم نصر المجاهدين فى أفغانستان للأمة الإسلامية ما قدمه النصر اليابانى على روسيا عام ١٩٠٥ للآسيويين الآخرين، ومن هنا فإن شخصًا واحداً وهو أسامة بن لادن قد ألهمته التجربة السوفيتية فى أفغانستان أن يعتقد أن الإسلام يستطيع أن يغلب قوة أعظم. وفى مقابل هذا فإن نهاية الحرب الباردة تمثل قمة النشوة الأوروبية والأمريكية، وظهرت نظريات مثل نهاية التاريخ تبشر بأن بقية العالم سوف يدرك الآن أن الوسيلة الأفضل والوحيدة للتقدم هى أن تصبح نسخًا أخرى من الغرب. غير أن لحظات الانتصار تنتج لحظات من فقدان البصر، فبينما كانت العواصم الغربية مشغولة بالاحتفال بانتصار الغرب فقد فشلوا فى ملاحظة احتفالات مساوية فى الأهمية؛ فالمحاربون الإسلاميون الذين أتوا من كل العالم الإسلامى لمحاربة السوفييت فى أفغانستان، آمنوا أنهم هم الذين هزموا الإمبراطورية السوفيتية وأنهم لم يشاهدوا أى محارب أمريكى أو أوروبى يحارب إلى جانبهم فى أفغانستان. لقد كان المجاهدون سعداء لتلقى الأسلحة الغربية ولكنهم أيضًا لاحظوا «الجبن» الغربى حول دخول الحرب لأن المحارب الإسلامى لا يخاف أن يموت.

وهكذا ظهر محارب جديد على المسرح العالمى يكون سعيداً إذا أحاط نفسه، بناء على تعليمات، بالمتفجرات ومشى فى المدينة مفجراً نفسه، ويعتبر محبوبانى أن هذا لم يكن أمراً حتمياً؛ فديانة الإسلام ليست بالطبيعة دين العنف، فالإسلام ينظر إليه غالباً على أنه يعنى «دين السلام» وقد عاشت المجتمعات الإسلامية فى سلام مع أنفسهم ومع جيرانهم لقرون، فالتشدد الذى نراه فى كل ركن من أركان العالم الإسلامى ليس حدثاً طبيعيًا إنه نتيجة عدد من العوامل ليس أقلها سلسلة القرارات الخاطئة التى اتخذها صناع القرار الغربيون فى حينها، وهى تأخذ وقتًا طويلاً لكى تراكم مستودعات من الكراهية والغضب، وقد لا يكون الغرب واعيًا ذلك، وينقل محبوبانى عن عدد من المسلمين الأمريكيين المعتدلين الذين يعتبرون أن معظم الصراعات فى العالم الإسلامى وظهور المجموعات المتطرفة لها جذورها فى فشل مبادرات هذه البلدان لأن تبنى نظمًا شرعية ومنتجة اجتماعيًا وسياسيًا. وبدلاً من دعم المسلمين المعتدلين فإن العكس قد حدث من خلال سيطرة سياسات قصيرة الأجل على الإستراتيجيات البعيدة، فليس ثمة خطة أمريكية أو غربية لمساعدة العالم الإسلامى، ويتوقع محبوبانى أننا سوف نقضى الجزء الأكبر من القرن الواحد والعشرين فى التعامل مع المشكلات المتعددة التى ولدتها هذه السياسات المتناقضة والمشوشة.

ويعدد محبوبانى إضافة إلى هذا أربعة أخطاء إستراتيجية ارتكبها الغرب وأمريكا فى التعامل مع العالم الإسلامى، الأول افتراض أن المصالح الطويلة الأجل يخدمها بشكل أفضل إبقاء الدول الإسلامية تغوص فى الفقر والتخلف، والثانى هو عدم مشاركة العالم الإسلامى فى سياسات التحديث الناجحة فقد كان للولايات المتحدة خطة ناجحة لتنمية أوروبا وهى خطة ماراشال، وكذلك خطة لتنمية اليابان، فلماذا لم تصمم مثل هذه الخطة للعالم الإسلامى؟ هل كان هذا نتيجة جهلٍ تام أم لحسابات أن العالم الإسلامى سيكون أفضل حالاً من أن يناله التحديث؟ والخطأ الثالث هو عدم رؤية الأهمية القصوى لتشجيع نجاح المسلمين المعتدلين فى المجتمعات الإسلامية فبدلاً من مساعدتهم، ساعد الغرب هؤلاء الذين يقمعونهم.

أما الخطأ الرابع للغرب فهو عدم الترويج لانتشار التعليم العلمانى الحديث فى المجتمعات الإسلامية، وبدلاً من هذا تطلع الغرب بعيداً وتغاضى عن تقديم ٣٠٠ مليون دولار من الأموال السعودية الخاصة سنوياً لتأسيس المدارس المتأثرة بالفكر الإرهابى. والذى ارتكبه الغرب هو تطبيق سياسات اقتصادية تحقق النفع القصير الأجل للزعماء المنتخبين ديمقراطيًا، وأبرز مثال على هذا عندما طلب برويز مشرف من أمريكا حصصاً أكبر من المنسوجات لإتاحة فرص عمل أكثر وهو ما رفضته أمريكا لأن قلة من الناخبين من عمال النسيج فى كارولينا الشمالية كانوا أكثر أهمية من المصلحة القومية الأوسع فى تأييد مشرف على البقاء سياسيًا ويستخلص محبوبانى أن الولايات المتحدة تحتاج إلى صحوة شاملة، رغم أنها دخلت فى المجتمعات الإسلامية بأكثر مما فعلت فى التاريخ الإسلامى، إلا أنها تفعل ذلك بفهم أقل أو غير شامل للقوى القوية القومية التى تتعامل معها فى الوقت نفسه. فإذا كان بن لادن يمثل مجرد فرد أسيىء توجيهه ومن نوع لا تنتجه البشرية إلا من وقت لآخر مثل هتلر وبول نوت، فإن المشكلة سوف تحل أتوماتيكيًا بتصفيته، ولكن إذا كانت عقيدته وأفكاره ورؤاه، وليس أفعاله، هي تجسيد لمجموعة قوية من المعتقدات فى عقول الكثيرين، فإن تصفيته لن تحل شيئاً، إن ما يجب التعامل معه هذه المجموعة القوية من المعتقدات، وليس لدى أمريكا أو الغرب سياسة شاملة طويلة الأجل للتعامل معها.

وهكذا يضع محبوبانى يده على الأخطاء الإستراتيجية للولايات المتحدة فى التعامل مع الإسلام وعدم الفهم للقوى الرئيسية التى تعمل فى المجتمعات الإسلامية والعوامل والسياسات التى تراكمت وتسببت فى اشتعال الغضب الإسلامى عبر قرون، والمعنى المباشر لهذا التحليل أنه من أجل تبديد المخاوف المتبادلة بين الولايات المتحدة والغرب من ناحية، والإسلام من ناحية أخرى لابد من إعادة جذرية للنظر فى هذه السياسات، وعلاج المصادر التى تغذى سوء الفهم وتثير المخاوف.

إستراتيجية جديدة للأمن القومى الأمريكى

وفقًا لتشريع أصدره الكونجرس الأمريكى عام ١٩٨٦ يطالب فيه الإدارات الأمريكية بإصدار وثيقة عن إستراتيجية الأمن القومى الأمريكى كل ٤ سنوات أصدرت الإدارة الأمريكية الحالية فى سبتمبر عام ٢٠٠٢ إستراتيجية الأمن القومى الأمريكى، وباعتبار أن هذه الإستراتيجية صدرت فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر فقد جاءت تعكس وقع هذه الأحداث وتغييرها لمفاهيم الأمن الأمريكى واعتبارها أن البيئة الأمنية العالمية قد تغيرت، وأن الولايات المتحدة تواجه أخطاراً وتحديات جديدة تتطلب إستراتيجية جديدة تختلف عن إستراتيجية الاحتواء التى اعتمدت عليها السياسة الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة، ولعل أهم أركان إستراتيجية عام ٢٠٠٢ هو مفهوم الضربات الاستباقية Preemptive Strikes وهو المفهوم الذى بمقتضاه يمكن للولايات المتحدة أن تستبق الأخطار وأن تتصرف بمفردها إذا اقتضت الضرورة لإجهاض هذه الأخطار قبل أن تتحقق، وقد فسر الرئيس الأمريكى بوش هذا المفهوم عندئذ بقوله «إننا لا نستطيع أن ننتظر الأخطار حتى تتجمع»، وقد جاءت الحرب على العراق فى مارس ٢٠٠٣ تجسيداً لهذا المفهوم وتطبيقاً له الأمر الذى أثار منذئذ الجدل حول استمرارية هذه النظرية، وعما إذا كانت الإدارة سوف تستخدمها وتطبقها فى مواقع أخرى.

وقد جاءت الوثيقة الجديدة للأمن القومى الأمريكى التى صدرت عن البيت الأبيض فى ١٦ مارس الجارى لكى تعيد التأكيد على هذا المفهوم وتحذر من «أننا فى السنوات الأولى من نضال طويل» الأمر الذى فسره المراقبون على أنه يماثل الحرب البارده التى استغرقت خمسة عقود، وعن إيران فقد اعتبرت الوثيقة أن الولايات المتحدة لا تواجه تحدياً أعظم من دولة واحدة أكثر مما تواجهه من إيران» واعتبرت أنه لتفادى عمل عسكرى فإن الجهود الدبلوماسية يجب أن تنجح.

ومن الملامح البارزة فى الوثيقة الجديدة التأكيد على نشر الديمقراطية واعتبارها أفضل السبل لمقاومة الإرهاب، وإن كنا نلاحظ أنه فى تحديد الوثيقة لمنابع الإرهاب فإنها قد استبعدت ما يعتبر الأسباب الرئيسية Root Causes والعوامل التى تشجعه مثل الحرب على العراق، والأوضاع التى ولدتها والصراع الإسرائيلى الفلسطينى، وقدمت على هذه الأسباب قضايا مثل عدم المشاركة السياسية Political Alienation حيث ليس للشعوب صوت فى حكم نفسها، والثقافات والأيديولوچيات التى تبرر القتل ومفاهيم المؤامرة وهو ما نستطيع أن نستدل منه على استمرار تأثر الإدارة بأفكار المحافظين الجدد ومفاهيمهم التى صاغت إلى حد كبير مفاهيم واستراتيچيات الإدارة فى ولايتها الأولى.

وعلى مستوى علاقات القوى فى العالم، يستوقف النظر فى الوثيقة حديثها عن علاقات الولايات المتحدة بكل من روسيا والصين، ففى الوقت الذى تؤكد فيه الوثيقة على أهمية التعاون مع القوتين فى مجالات عديدة تهم المصالح الأمريكية، إلا أنها تستخدم لغة أشبه بالتحذير فيما يتعلق بمستقبل العلاقات مع القوتين حول قضايا داخلية وخارجية لكل من الصين وروسيا لا ترضى عنها الإدارة الأمريكية.

ففيما يتعلق بروسيا، تؤكد الوثيقة على سلوك روسيا فى الشرق الأوسط الكبير وجنوب وشرق آسيا، وكذلك على قضايا الديمقراطية داخل روسيا، وفى هذا تقول الوثيقة: إنه يجب تشجيع روسيا على احترام قيم الحرية والديمقراطية فى الداخل وألا تعيق قضية الديمقراطية والحرية فى هذا المناطق. وحول هذه المناطق تحديدًا تعتبر الوثيقة: الاستقرار والرخاء فى جوار روسيا سوف يساعد على تعميق العلاقات معها، ولكن هذا الاستقرار سيظل مراوغًا ما دامت المنطقة لا تحكم بديمقراطيات فعالة، وفى الوقت الذى سوف تحاول فيه الولايات المتحدة حث الحكومة الروسية على أن التقدم الديمقراطى فى روسيا ومنطقتها سوف يفيد

الشعوب التى تعيش فيها وتحسن علاقتها معها ومع الحكومات الغربية والعكس، فإن جهود منع التقدم الديمقراطى فى الداخل والخارج سوف يعيق تقدم علاقات روسيا مع الولايات المتحدة وأوروبا وجيرانها، واستخلصت الوثيقة أن الاتجاهات الأخيرة تشير بشكل مؤسف نحو تناقض الالتزام بالحريات والمؤسسات الديمقراطية ولذلك سوف تعمل الولايات المتحدة على محاولة حث الحكومة الروسية على التقدم للأمام وليس إلى الخلف على طريق الحرية.

أما فيما يتعلق بالصين، فإن الوثيقة تقر بالنجاحات الاقتصادية الكبيرة التى حققتها الصين، ولكنها تعتبر أن تحول الصين يظل غير كامل ففى الوقت الذى تصبح فيه الصين لاعبًا عالميًا، فإنها يجب أن تتصرف بشكل مسئول وتلبى التزاماتها وتعمل مع الولايات المتحدة والآخرين على تطور النظام الدولى الذى مكنها من النجاح، واعتبرت الوثيقة أن الولايات المتحدة سوف تشجع الصين بالاستمرار فى طريق الانفتاح والإصلاح لأنه عبر هذا الطريق يستطيع قادة الصين أن يلبوا الاحتياجات المشروعة وآمال الشعب الصينى فى الحرية والاستقرار والرخاء، وباستمرار النمو الاقتصادى فسوف تواجه الصين طلبا متزايدا من شعبها لكى تتبع طريق ديمقراطيات حديثة فى شرق آسيا مضيفة الحرية السياسية إلى الحرية الاقتصادية، وتستخلص الوثيقة أن قادة الصين يجب أن يتحققوا أنهم لا يستطيعون الاستمرار فى هذا الطريق السلمى بينما يتمسكون بالطرق القديمة للتفكير والسلوك التى تثير القلق عبر المنطقة والعالم .. وتحدد الوثيقة هذه الطرق القديمة فى:

- استمرار التوسع العسكرى بطريقة غير شفافة.
- التوسع فى التجارة ولكن بشكل يبدو أنهم يستطيعون وقف إمدادات الطاقة عبر العالم والعمل على توجيه الأسواق أكثر من الانفتاح عليها، وكأنهم يستطيعون أن يتبعوا «النزعة التجارية الميركنتلية» Merchantilism.

- دعم الأقطار الغنية بالمصادر دون اعتبار لسوء الحكم والسلوك الخارجى لهذه النظم.

علي أية حال، إذا كانت الإستراتيجية الجديدة أقل لهجة فى بعض المواضع من إستراتيجية عام ٢٠٠٢، إلا أنها جاءت استمراراً لها وبناء عليها، وإذا كانت إستراتيجية عام ٢٠٠٢ قد سبقت ومهدت للحرب على العراق، فإنه من المأمول ألا تكون الإستراتيجية الجديدة - خاصة مع اعتبارها إيران أكبر تهديد يواجه الولايات المتحدة اليوم - تمهيداً لعمل ضد إيران.

زبيجنيو بريجنسكى: من العراق إلى إيران

فى أكتوبر / نوفمبر ٢٠٠١ زار وفد من المجلس المصرى للشئون الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية حيث التقى بنطاق عريض من المؤسسات والشخصيات ومراكز الفكر والبحث الأمريكية. وواضح أن الزيارة جاءت فى الأعقاب المباشرة لأحداث ١١ سبتمبر وحيث كانت الأجواء لا تزال ملبدة بتأثير هذه الأحداث على المجتمع وعلى الفكر الأمريكى، وكان لابد أن ينعكس هذا على المناقشات واللقاءات التى جرت.

وباعتبار أن منفذى أحداث الحادى عشر من سبتمبر كانوا جميعاً من منطقة الشرق الأوسط، فقد كان من الطبيعى أن تكون المنطقة وأوضاعها وقضاياها فى مركز النقاش، وإذا كان الإرهاب ومكافحته ودور الدول العربية وخاصة مصر فى الحرب على الإرهاب كان مركز النقاش، إلا أنه أيضًا ترافق مع بروز قضية أخرى هى العراق، وحيث ظهرت بوضوح دعوات لإسقاط النظام العراقى، وهى الدعوات التى تولتها مجموعة المحافظين الجدد الذين كانوا قد رسخوا أقدامهم فى الإدارة وأخرجوا مشروعاتهم القديمة التى تعود إلى أوائل التسعينات وتحض على الحرب على العراق وإسقاط النظام العراقى بدعاوى ومبررات عديدة كان من أبرزها تصور امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل وارتباط النظام فيه بالقاعدة والأعمال الإرهابية، هذا فضلاً عن عدد من التصورات والافتراضات التى تصوروا أنها ستتحقق نتيجة لإسقاط النظام العراقى ومن أبرزها جعل العراق أنموذجًا للديمقراطية فى المنطقة، وكان من أبرز المؤسسات البحثية التى زارها المجلس المصرى للشئون الخارجية معهد الدراسات السياسية والإستراتيچية International Institute for (IISS) Strategic and political Studies حيث كان من شخصياته التى حضرت اللقاء مفكران إستراتيچيان هما زبيجنيو بريجنسكى

وأنطونى كوردسمان Anthony Kordsman وقد كان تركيزهما على دعاوى الحرب على العراق، وكان واضحاً معارضتهما لمثل هذا العمل، واحتمالاته وآثاره المتوقعة، وتأثيره على السياسة الخارجية الأمريكية والوضع الأمريكى فى العالم وفى المنطقة وكان تركيز زبيجنيو بريجنسكى بوجه خاص على أنه لا يمكن تصور أن تشن الولايات المتحدة مثل هذه الحرب فى وقت تعانى فيه المنطقة من أزمات شديدة وفى مقدمتها الصراع العربى الإسرائيلى.

وواضح أن الإدارة الأمريكية لم تستمع إلى اعتراضات ونصائح بريجنسكى وغيره من الخبراء والمحللين الذين نبهوا إلى أخطار حرب على العراق وتأثيراتها المحتملة على أمريكا فى العالم وفى المنطقة.

واليوم يتكرر السيناريو نفسه من جديد، ولكن هذه المرة فيما يتعلق باحتمالات عمل عسكرى أمريكى ضد إيران، وعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية تعلن أنها تركز فى الوقت الحالى على العمل الدبلوماسى، إلا أن تصريحات وإشارات وربما استعدادات تشير إلى احتمال وتوقع عمل عسكرى، ومثلما عارض بريجنسكى الحرب على العراق، فإنه اليوم يدعو الإدارة إلى الامتناع عن مثل هذا العمل، ففى مقال له فى جريدة Herald Tribune تحت عنوان "Do Not Attack Iran" ذكر بريجنسكى عدداً من الاعتبارات والتوقعات لما يمكن أن يحدث وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة إذا ما أقدمت على شن هجوم عسكرى على إيران، من هذه الاعتبارات - كما يحدد بريجنسكى:

١- أنه فى غياب تهديد وشيك/ (حيث إن إيران أمامها على الأقل عدة سنوات حتى تمتلك ترسانة نووية) فإن الهجوم الأمريكى سوف يكون عملاً من أعمال الحرب، وأنه إذا ما اتخذ مثل هذا القرار بدون إعلان رسمى من الكونجرس، فسوف يكون عملاً غير دستورى مما يبرر عزل الرئيس. كما إنه إذا ما اتخذ بدون موافقة مجلس الأمن، وقامت به الولايات المتحدة سواء

بمفردها أو بالتواطؤ مع إسرائيل، فإن هذا سوف يوصمهما باعتبارهما خارجين عن القانون Outlaw دولياً.

٢- كذلك سوف يضاعف ردود الفعل الإيرانية الصعوبات الأمريكية التى تواجهها حاليًا فى العراق وأفغانستان، وربما يثير عنفاً جديداً من جانب حزب الله فى لبنان وبشكل تصبح معه الولايات المتحدة متورطة فى عنف إقليمى لحقبة جديدة قادمة، فإيران دولة يبلغ تعداد سكانها ٧٠ مليون نسمة والصراع معها سوف يجعل المغامرة فى العراق تبدو أمراً تافهاً.

٣- سوف ترتفع بشكل سريع أسعار البترول، الأمر الذى سيؤثر على الاقتصاد العالمى وبشكل تلام عليه الولايات المتحدة.

٤- سوف تصبح الولايات المتحدة أكثر هدفاً للإرهاب وأكثر عزلة، وبالتالى أكثر انكشافاً كما يصبح الأمل فى أى تسوية إقليمية بين إسرائيل وجيرانها أكثر بعداً.

ويستخلص بريجنسكى من هذه الاعتبارات والتوقعات، أن الولايات المتحدة يجب أن تصبح شريكاً فى مفاوضات مع إيران سواء من خلال الترويكا الأوروبية أو بشكل مباشر وعلى غرار المحادثات المتعددة مع كوريا الشمالية، كذلك ينصح وكما هو الحال مع كوريا الشمالية أن تدخل الولايات المتحددة فى مفاوضات مباشرة مع إيران، حول القضايا الأمنية والمالية المتنازع عليها.

ويتوقع بريجنسكى أنه فى حالة التوصل إلى ترتيبات متبادلة لحل مُرْضٍ للبرنامج الإيرانى وللقضايا الإقليمية، فإن هذا سوف يؤدى فى مرحلة ما فى المستقبل إلى اتفاق إقليمى لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، خاصة بعد التوصل إلى اتفاقية سلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

وهكذا يتشابه موقف بريجنسكى من معارضة والتحذير من الحرب على العراق، وموقفه من التحذير من حرب على إيران، فهل ستتجاهل الإدارة

الأمريكية تحذيراته، وتحذيرات غيره، مثلما تجاهلت تحذيراته حول العراق؟ ونود من ناحيتنا أن نتوقف عند نقاط ثلاث من مقال بريجنسكى:

١- إن تركيز بريجنسكى هو تأثيرات مثل هذه الحرب على السياسة والمصالح الأمريكية، وهو وإن كان قد أشار بشكل عابر إلى تأثيرها على تأخير تسوية للنزاع الفلسطينى الإسرائيلى، إلا أنه لم يتعرض تفصيلاً إلى الأخطار الواسعة المدى وربما المدمرة التى يمكن أن تلحق بالمنطقة نتيجة لهجوم أمريكى وردود فعل إيرانية.

٢- والنقطة الثانية هى دعوة بريجنسكى الولايات المتحدة للدخول فى مفاوضات مباشرة مع إيران، والواقع أن المجلس المصرى للشئون الخارجية فى مناقشته للأزمة النووية فى التاسع والعشرين من شهر يناير من هذا العام، كان قد نصح بإجراء مفاوضات مباشرة بين البلدين ضمن ما اقترحه من إطار سلمى لحل الأزمة.

٣- أما النقطة الثالثة، فهى تتعلق بما تصوره بريجنسكى من أن التوصل إلى ترتيبات متبادلة حول البرنامج النووى الإيرانى قد يؤدى فى المستقبل إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والواقع أن هذا الربط إنما يثير قضية بالغة الأهمية حول الدور العربى والإقليمى فيما يتعلق بجهود وإجراءات تسوية تفاوضية للأزمة الإيرانية، كما ينبه إلى علاقة الارتباط بين هذه الأزمة وبين ما أسماه السيد عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية «الوضع الشامل للملف النووى فى الشرق الأوسط».

ترتبط سياسة الإدارة الأمريكية الحالية منذ أن جاءت إلى الحكم، وخاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، بفكر وتأثير مجموعة المحافظين الجدد، فهم كانوا وراء الأفكار التى صاغت ما أصبح يعرف بنظرية Bush Doctrine والتى اعتمدت على الحرب الاستباقية، Pre emptive war والعمل المنفرد وإشاعة الديمقراطية وهى المفاهيم التى بفعلها شنت الحرب على العراق، وكان المحافظون الجدد من أهم دعاتها، وقد كان للمفكر الأمريكى فرانسيس فوكاياما صاحب نظرية «نهاية التاريخ» انتماءاته لمجموعة المحافظين الجدد، ووقع على عدد من بياناتهم ومشروعاتهم، غير أنه اليوم وبعد أن اختبرت سياساتهم ونظرياتهم، يعلن أنه لم يعد يستطع أن يؤيد هذه السياسات، ففى كتاب صدر مؤخراً America at the Crossroad يعبر فوكوياما فيه أن نظرية بوش، وخاصة فى ولايته الأولى أصبحت خربة In Shambles سواء فيما يتعلق بالعراق الذى تحول إلى جاذب للإرهاب، أو فيما يتعلق بالعمل المنفرد والذى أدى إلى عزلة أمريكا عن العالم، أو فى نشر الديمقراطية، كما بدا فى صعود القوى الإسلامية فى العراق، وفلسطين، ومصر ولهذا نرى الإدارة فى ولايتها الثانية تبعد نفسها عن هذه السياسات وهى تمر بعملية إعادة كتابة وثيقة للأمن القومى.

ويتهم فوكوياما إدارة بوش ومؤيديها من المحافظين الجدد بأنهم لم يكتفوا بإساءة تقدير صعوبة تحقيق نتائج سياسية ملائمة ومتجانسة فى أماكن مثل العراق، ولكنهم أيضًا أساءوا فهم الطريقة التى تجاوب بها العالم مع استخدام القوة الأمريكية، وينتقد فوكوياما نظريتهم حول القوة المهيمنة الخيرة benevolent Hegemoney والتى تعتبر أن قوة الخير فى السياسة الأمريكية لن تجعل بقية العالم يخاف هذه القوة، وهو يعتبر أن موجة العداء لأمريكا التى وحدت معظم العالم بعد الحرب على العراق تكذب هذه النظرية، هذا فضلاً عن الاعتبار الداخلى الذى يضع حدوداً حادة على اهتمام الرأى العام الأمريكى بالشئون الخارجية

وعلى استعداده لتمويل مشروعات خارجية لا تمثل فوائد واضحة للمصالح الأمريكية، وعلى الرغم من أن أحداث ١١ سبتمبر قد زادت من شهية الرأى العام لمزيد من التدخلات إلا أن استمرار هذا التأييد ليس أكيداً، كذلك يعتبر فوكوياما أن من مظاهر سوء التقدير المبالغة فى التهديد الذى يواجه الولايات المتحدة من الإسلام الراديكالى، ذلك أن المبالغة فى هذا التهديد دفع الحرب الاستباقية لكى تكون مركز إستراتيجية الأمن الجديدة وكذلك سلسلة كاملة من الإجراءات التى انتهكت الحريات المدنية، ويتساءل فوكوياما بعد أن بدت خطة المحافظين الجدد وكأنها قد ولت عما يمكن عمله فيقول: إن الولايات المتحدة فى حاجة إلى إعادة صياغة مفاهيم سياستها Reconceptualization بطرق أساسية عدة، أولها هو الحاجة إلى نزع الطابع العسكرى Demilitarization عما تسميه الحرب العالمية على الإرهاب وتتحول إلى أشكال أخرى من أدوات سياسية، فمواجهة «التحدى الجهادى» ليس فى جوهره حملة عسكرية ولكن صراع سياسى من أجل قلوب وعقول المسلمين العاديين حول العالم، وفى تقدير فوكوياما أن الولايات المتحدة فى حاجة أن تتبنى مفهومًا أكثر من «تحالف الراغبين» "Coalition of the Willings" وأن تضفى الشرعية على تعاملاتها مع البلدان الأخرى، فالعالم اليوم يفتقر إلى مؤسسات عالمية فعالة تستطيع أن تمنح الشرعية للعمل الجماعى، وعلى هذا فهو يتصور أن المهمة الأولى للجيل القادم هو خلق منظمات جديدة تستطيع أن توازن بشكل أفضل المتطلبات المزدوجة للشرعية والفعالية، وهكذا وبعد ابتعاد شخصيات محورية فى حركة المحافظين الجدد مثل ريتشارد بيرل، وولفيتز، ودوجلاس فايث، وليبى عن المراكز المؤثره فى صنع القرار فى الإدارة الأمريكية ينفصل عنهم مفكر فى وزن فرانسيس فوكوياما، ورغم هذا يظل السؤال هو ما إذا كان تأثير المحافظين الجدد على فكر وممارسات الإدارة الأمريكية قد انتهى أم أن الأساس الفكرى والأيديولوچى والسياسات العملية التى نتجت عنها ستظل عالقة بفكر وممارسات الإدارة الأمريكية فى أعوامها المتبقية.

المحافظون الجدد بعد الحرب على العراق

كانت مجموعة «المحافظون الجدد» من أكثر القوى الفكرية والسياسية التى حرضت وعملت على غزو العراق، وكانت هذه هى سياستهم وهدفهم منذ التسعينات وهو ما ظهر فى كتاباتهم وما دعوا إليه فى وثائقهم والتى قدموها إلى الرئيس السابق كلينتون عام ١٩٩٢ ولم يعمل بها، وقد كانت لحظتهم بمجىء چورچ بوش الابن وشخصيات إدارته وخاصة دونالد رامسفيلد وديك تشينى، الذين وإن كانوا لا يحسبون على مجموعة «المحافظون الجدد» وإنما على ما يعرف بالمحافظين التقليديين، إلا أنهم تجاوبوا مع تيار المحافظين الجدد ومكنوا شخصياته من مراكز الإدارة فى البيت الأبيض والبنتاجون وبعض إدارات وزارة الخارجية، وقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر لكى تقدم فرصة تاريخية لهذا التيار لكى يقدموا أفكارهم واستراتيچياتهم وكانت الحرب على العراق فى مقدمتها، غير أنه مع انتهاء ولاية بوش الأولى بدأت مراكز هذا التيار تهتز فى الإدارة فانسحب أبرز دعاتها وهو ريتشارد بيرل Richard Berle الذى كان يرأس اللجنة الاستشارية فى وزارة الدفاع.

Pentagon's Defencse policy Board Advisory Committee وريتشارد ڤايث، وبول وولفويتز ودافيد فروم، وكان تراجعهم أساسًا بفعل تطورات الحرب فى العراق والمأزق الأمريكى فيه وبفعل ما ثبت من فساد افتراضاتهم التى دعوا للحرب على أساسها، وقد كان جون بولتون هو آخر من انسحب من هذه المجموعة بعد أن اضطر الرئيس الأمريكى أن ينهى عمله كمندوب دائم للولايات المتحدة فى الأمم المتحدة، وذلك تحت توقع رفض الكونجرس الأمريكى تعيينه فى هذا المنصب.

والآن، وبعد ما تطور إليه الوضع فى العراق الذى كانوا يتوقعون أنه سيكون هيناً Cakewalk كيف ترى هذه المجموعة ما كانت تعتقده وتروج له فى ضوء ما تكشفت عنه الأوضاع فى العراق؟ لقد افتتح المفكر الأمريكى فرانسيس فوكوياما

Francis Fukuyama سلسلة مراجعات المحافظين الجدد لمواقفهم عندما خصص كتابه الأخير: America at the Cross Road لمناقشة الميراث الذى خلفه المحافظون الجدد، وأعلن بوضوح «أنه استخلص أن حركة «المحافظون الجدد» كرمز سياسى وفكرى، قد تطورت إلى شىء لا أستطيع تأييده بعد الآن» وإنها فى اندفاعها نحو الحرب على العراق قد تناست «أن طموحات الهندسة البشرية hu-man Engineering هى عملية فى غاية الصعوبة ويجب الاقتراب منها بعناية وتواضع».

وبعد فوكوياما تتالت شهادات ومراجعات أبرز شخصيات المحافظين الجدد لمواقفهم ورؤاهم قبل الحرب وبعدها، فقد ذكر ريتشارد بيرل Richard Perle تعقيباً على ما كان يعتقده منذ ثلاث سنوات من أن العراق مرشح جيد للإصلاح الديمقراطى، وأنه كان يعرف أن العراق لن يصبح مثل نظام وستمنستر فى يوم وليلة، وأن الديمقراطيات الكبيرة لم تتحقق كذلك إلا أنه كان يعتقد أن لدى العراق فرصة طيبة للنجاح، وأن رائحة الحرية لا تبدو فقط بالنسبة للعراق وإنما لكل الشرق الأوسط وأنه بعد سقوط صدام حسين فإن الإصلاحيين الإيرانيين سوف يتشجعون على تغيير نظامهم بينما سوف تنظر سوريا بجدية فى وقف دعمها للإرهابيين، أما الآن، فإن بيرل فى رؤيته للوضع الراهن يرى «أن مستويات الوحشية التى نراها مرعبة حقًا وعلى أن أقول: إننى قد أسأت تقدير مستوى الفساد»، وأضاف أن الهزيمة الكاملة فى العراق بعد الانسحاب الأمريكى الذى ترك العراق كدولة يسودها الفوضى وفاشلة قد لا يكون الآن حتمياً ولكنها تصبح الآن أكثر احتمالاً». وفى رأى بيرل «فإن مثل هذه الكارثة يرجع سببها الرئيسى فى العجز المدمر داخل إدارة بوش، فالعملية السياسية ليست أقل من كارثية، فالقرارات لم تتخذ كما يجب أن تكون، وهى لم تتخذ فى التوقيت المناسب والخلافات كانت تجرى بشكل لا نهائى وفى نهاية الأمر فإنه يمكنك أن تحمل الرئيس المسئولية، وأعتقد أنهم جعلوه يعتقد أن الأمور تتقدم ببطء بأكثر مما كانت وأعتقد أنه لم يدرك عمق النزاعات تحت السطح، ومدى المعارضة داخل إدارته

وعدم الولاء »، وذهب بيرل إلى حد القول إنه «إذا ما عاد به الوقت فإنه لن يدافع عن غزو للعراق، وأنه كان سيقول: لا دعونا نفكر فى إستراتيجيات أخرى فى التعامل مع الأمور التى تعنينا أكثر ...» ورغم أنه ما زال يعتقد فى التهديدات التى كان يمثلها صدام حسين «إلا أنه ربما كان يمكن التعامل معها بوسائل أخرى غير التدخل العسكرى المباشر».

وإذا كانت هذه هى مراجعة ريتشارد بيرل، فماذا عن شخصيات المحافظين الجدد الأخرى؟ إن شهاداتهم توحى ليس فقط بخيبة الأمل دائمًا، بل باليأس والغضب من عدم كفاءة إدارة بوش والتى كان العديد من المحافظين الجدد يرون أنها ألمع أمل لهم، فدافيد فروم David Frum والذى كان يكتب خطب بوش، وهو الذى صك تعبير «محور الشر» يقول: إن الهزيمة قد تبدو الآن لا مفر منها لأن قوى التمرد استطاعت أن تبرهن أنها تستطيع أن تقتل أى شخص يتعاون، وأن الولايات المتحدة وحلفاءها فشلوا فى أن يبرهنوا أنهم يستطيعون حمايتهم، أما كينيث أدلمان K.Adlman الناشط القديم من المحافظين الجدد وأحد الذين عملوا فى هيئة سياسة الدفاع Defence Military Board فى البنتاجون والذى سبق أنه قال «أعتقد أن إزالة قوة صدام حسين العسكرية وتحرير العراق سوف يكون شيئًا هينًا Cakewalk، أما الآن فهو يقول «إننى فى غاية خيبة الأمل من النتيجة فى العراق لأننى أعترف أننى اعتبرت أن واحداً من أكفأ فرق العمل فى الأمن القومى منذ ترومان قد تحول لأن يكون أقل فريق عمل كفاءة فى فترة ما بعد الحرب، ليس فقط أن كلاً منهم قد ارتكب أخطاء ضخمة على المستوى الفردى، ولكنهم معا كانوا جميعاً عاجزين بشكل مميت، ويتوقع أدلمان الأسوأ «إن سياسة المحافظين الجدد التى اعتبرتها يومًا أنها فكرة السياسة الخارجية المتشددة، والاعتماد على القوة للخير الأخلاقى فى العالم»، هذه الفكرة قد ماتت الآن على الأقل لمدة جيل فبعد العراق لن تستطيع أن تسوقها، فالسياسة قد تكون صحيحة على وجه مطلق ونبيلة ومفيدة، ولكن إذا لم تستطع أن تنفذها فهى عديمة القيمة».

أمـا جيـمس وولس J. Woolsey والذى دعـا لغزو العـراق بعدد ضـخم من المقالات والخطب ومقابلات التليفزيون فبينما كان وحتى عام ٢٠٠٤ مازال يجادل أن جورج بوش قد جعل العالم مكاناً أكثر أماناً، فإنه الآن يقيم تشابهات واضـحـة بين العـراق وإيران، ويعبـر عن ذهوله مما يراه أخطاء أمـريكيـة عـمـيـقـة تجاهلت الدروس التى تم اكتسابها بألم عبر السنوات الأربعين الماضية وهو وإن كان لم يفقد الأمل بعد إلا أنه يعتقد أنه إذا ما انتهت المغامرة العراقية بالهزيمة، وهو ما يبدو الآن ممكناً تمامًا فإن النتائج ستكون «مرعبة وسوف تقنع الجهاديين والقاعدة فى العراق وبقايا البعثيين أننا نمر من ورق ليس لدينا الاستعداد للبقاء والحرب».

أما البروفيسور إليوت كوهين Eliot Cohen الأستاذ فى جامعة چونز هوبكز والعضو السابق فى هيئة الدفاع والمدافع الطويل عن الإطاحة بصدام حسين، فهو يبدو أكثر تشاؤمًا وهو يقول «أحياناً يسألنى الناس: إذا ما علمت ما تعلمه الآن فهل كنت ستبقى مؤيداً للحرب، وهم يقصدون أسلحة الدمار الشامل، وإجابتى هى أن ما أعرفه الآن ولم أكن أعرفه من قبل هو ما لا يصدق من عدم الكفاءة التى ستكون عليها، إننى مروع جداً، وأعتقد أننا متجهون إلى عالم مظلم لأن النتائج البعيدة المدى واسعة جداً ليس فقط بالنسبة للعراق، ولا المنطقة ولكن عالمياً، بالنسبة لسمعتنا ولما يفعله الإيرانيون وكل مثل هذه الأمور».

وهكذا يراجع المحافظون الجدد أنفسهم، وواضح أنه مثلما كانت العراق والحرب عليها وإسقاط نظامها هى مركز فكرهم ومفاهيمهم، فإن خبرة العراق ونتائجها والمستنقع الذى تجد أمريكا نفسها فيه بلا مخرج - كانت وراء هذه المراجعة التى وصلت إلى حد اليأس، وواضح أنهم فى هذه المراجعة لا يلومون أفكارهم فهى «صحيحة على وجه مطلق ونبيلة»، ولكن الخطأ أتى من عدم الكفاءة فى تنفيذها». وهكذا يرتد المحافظون الجدد على الإدارة التى تبنتهم وساهموا فى صياغة إستراتيجيتها ومفاهيمها فى سنواتها الأولى، وهم فى هذا يذكرون بزملائهم من المحافظين الجدد الذين أيدوا الرئيس الأسبق رونالد ريجان مادام خلال ولايته الأولى يتبنى ويؤيد سياستهم فى المواجهة مع الاتحاد السوفيتى، ثم ارتدوا عليه وهاجموه عندما بدأ يتقارب مع الزعيم السوفيتى الجديد جورباتشوف.

انتخابات الكونجرس ومستقبل السياسة الخارجية الأمريكية

عقدت لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة حلقة نقاشية برئاسة الدكتور على الدين هلال حيث ناقشت نتائج انتخابات التجديد النصفى للكونجرس الأخيرة ومعانيها ومؤشراتها على السياسة الخارجية الأمريكية المقبلة، وهل سيؤدى امتلاك الديمقراطيين للكونجرس الأمريكى بمجلسيه إلى تحول فى سياسة الإدارة الحالية، وخاصة حول قضايا الشرق الأوسط، العراق، فلسطين، إيران والى أى مدى تختلف سياسة الحزبين الجمهورى والديمقراطى حول هذه القضايا، وقد شارك فى هذه الحلقة نخبة من الخبراء فى الشئون الأمريكية.

وبداءة جرى التنبيه إلى أنه فى النهاية فإن أى انتخابات إنما تدور حول قضايا داخلية، ورغم تأثير حرب العراق على انتخابات الكونجرس الأخيرة، فإنها كانت مدفوعة بآثار الحرب على الداخل الأمريكى من حيث الخسائر البشرية والمادية وتأثيرها على الميزان التجارى ودافع الضرائب. كذلك نبه النقاش إلى أن النظام الأمريكى هو نظام رئاسى، ورغم أن الكونجرس يمارس دوراً رقابيًا ويستطيع الحد وتقييد مبادرات الإدارة إلا أن السياسة الخارجية تظل امتيازاً أصيلاً للرئيس الأمريكى، وفى العامين الأخيرين من عمل الإدارة تأخذ صورة ذات وجهين؛ الأول أن الرئيس يصبح Lame Duck أى عجزه عن دفع سياسات معينة، أما الوجه الآخر فإنه باعتبار أنه لن يرشح نفسه فقد يتجه إلى تحقيق مجده الشخصى وهو ما حاوله بيل كلينتون فى شهوره الأخيرة ولكنه لم ينجح.

أما عن المواقف المتوقعة من قضايا الشرق الأوسط، العراق، فلسطين، إيران، قضية نشر الديمقراطية، فقد ظهر توافق حول مركزية قضية العراق بالنسبة للإدارة الأمريكية والبحث عن مخرج مشرف منها والاعتماد فى هذا على الأطراف الإقليمية وفى هذا ثمة اتجاهان يعتمد الأول على الحلفاء التقليديين مثل مصر والسعودية والأردن، ويتجه الثانى إلى التفاوض مع إيران وسوريا وأن التعاون

مع هاتين الدولتين سيظل تكتيكيًا، أما الهدف النهائى فهو إسقاط النظامين أو تغييرهما، وبوجه عام سوف تسود البراجماتية ويتراجع البعد الأيديولوچى والمكون الدينى الذى سيطر على الإدارة منذ بدايتها، وستتعلق الأنظار بالتقرير المنتظر من لجنة بيكر وهاميلتون.

وبالنظر إلى توقعات الانسحاب الأمريكى من العراق، فقد نبه النقاش وفى ضوء خبرات دولية سابقة وما رتبته .. انسحابات مماثلة من تأثيرات أهمية دراسة ترتيبات وتداعيات الانسحاب الأمريكى وتأثيراته على العراق والمنطقة.

أما القضية الفلسطينية فقد أشير إلى الحكمة التقليدية التى تحكم الحزبين الديمقراطى والجمهورى وهى تصور أن الصراع الفلسطينى الإسرائيلى هو مستنقع وأن على أطرافه أن تأخذ زمام المبادرة ولهذا فليس من المتوقع أن لا يتحقق حل يذكر على هذه الجبهة خاصة إذا ما بقى العرب مختلفين، وأقصى ما يمكن أن تفعله الإدارة الحالية هو أن تحيل القضية إلى الملعب العربى، والفلسطينى دون تحقيق أساس سليم للتقدم، أما إذا جاء الديمقراطيون فلن يحدث تقدم خاصة إذا ما بقى الوضع العربى على ما هو عليه.

وفى إطار التداخل بين الوضعين العراقى والفلسطينى، فقد جرى التنبيه إلى الرأى الذى ينصح العرب بأن ينتهزوا المأزق الأمريكى فى العراق وحاجته إلى الخروج ومن ثم اعتماده على الأطراف الإقليمية مثل مصر والسعودية والأردن لكى يقايضوا تعاونهم فى العراق بتحقيق تقدم على الجبهة الفلسطينية وحل المسائل مرة واحدة.

أما فيما يتعلق بقضية نشر الديمقراطية فقد كان التصور ما بين أنها لن تتراجع فى أولويات السياسة الخارجية الأمريكية حتى عام ٢٠٠٨، بل إن الديمقراطيين سيكونون أكثر تمسكًا ودفعًا لها، أما وجهة النظر الأخرى، فتلاحظ أن ثمة تغييراً فى مواقف الإدارة الحالية Soft Peddling تجاه مشروعها لنشر الديمقراطية وأنها تركز بشكل أكثر على الاستقرار والتعاون مع الدول الحليفة.

واتصالاً بذلك فإن قضية الإرهاب ستكون كذلك قضية مشتركة حيث الهاجس الأمنى يشكل هاجسًا حقيقيًا وليس مزعومًا بين الأمريكيين، أما التحفظات حول تقييد الحريات المدنية فهى ليست إلا هواجس المثقفين.

وقد جرى النقاش حول احتمالات انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٨ وعن فرص الديمقراطيين فيها، وعن إستراتيجيتهم فى الإعداد لها حيث أشير إلى أن الديمقراطيين سوف يحرصون خلال العامين القادمين على البقاء وتعزيز المكسب الذى حققوه فى الكونجرس، وعدم التصرف بأى نحو يضر بهذه المكاسب أو يؤثر على فرصهم فى كسب الرئاسة عام ٢٠٠٨، وعلى هذا فسيكون معالجتهم لكل القضايا الداخلية والخارجية بشكل متوازن ومحاولة البحث عن الوسط وحتى لا يستعدوا القوى التى أوصلتهم إلى السيطرة على الكونجرس، ولن يفصحوا بشكل عام عن خطوط سياساتهم.

أما بالنسبة للجمهوريين إذا استمرت سياساتهم فى العراق، وشعر الشعب الأمريكى بأنهم ينحازون إلى كبار رجال الأعمال والطبقات الغنية وخاصة فى موضوع الضرائب، فإن الأمر بالنسبة لهم سوف يزداد سوءاً وستكون النتيجة محسومة لصالح الديمقراطيين.

فى ضوء هذا التوقع نبه النقاش إلى أهمية بناء مصر علاقات أوثق مع الديمقراطيين بوجه عام وبوجه خاص مع القيادات الديمقراطية التى سوف تتولى رئاسة اللجان المهمة فى مجلس النواب والشيوخ مثل لجنة الاعتمادات Appro-priations ولجنة العلاقات الخارجية.

وفى ضوء هذا كله، ورغم ما قيل عن اتجاه الإدارة للتعامل مع المنطقة على أساس من تعدد الأقطاب، يظل لمصر دور مهم فى المنطقة وفى السياسة الأمريكية الأمر الذى يقود إلى الحاجة المستمرة لفحص ومناقشة العلاقات المصرية الأمريكية فى السياق الإقليمى والدولى المتجدد.

ملاحظات أولية على تقرير بيكر هاميلتون

عندما كلف الرئيس الأمريكى بوش لجنة من الحزبين الجمهورى والديمقراطى يرأسها شخصيتان مرموقتان ومعروفتان بخبراتهما العريضة بقضايا الشرق الأوسط هما جيمس بيكر ولى هاميلتون لكى يقدما توصياتهما حول الوضع فى العراق، كان ذلك تحت ضغط تدهور الوضع فى العراق، ووضوح المأزق الأمريكى فيه، والضغوط الشعبية والانتقادات لأسلوب إدارة الحرب.

وقد كان تشكيل اللجنة يعنى أنها لجنة قومية غير حزبية سوف تمثل توصياتها توافقًا قوميًا حول إستراتيجية التعامل مع هذه الأزمة التى أصبحت أكبر أزمة تواجه الولايات المتحدة منذ الحرب الفيتنامية، ولذلك ظلت الأنظار طوال الأشهر الستة التى استغرقتها عمل اللجنة معلقة على ما سوف تنتهى إليه وما سوف توصى به بشكل يضمن فى النهاية خروجًا أمريكيًا مشرفًا من هذه الأزمة.

وقد أصدرت اللجنة فى ٧ ديسمبر ٢٠٠٦ تقريرها الذى جاء فى ٩٧ صفحة وتضمن ٧٩ توصية ،وفى تصورنا أن هذا التقرير قد اتصف بالموضوعية والواقعية ونستطيع أن ندلل على ذلك من خلال معالجة التقرير وتركيزه على عدد من القضايا الجوهرية:

١- فبداءة وكى لا يستثير الإدارة، لم يحدد جدولاً زمنيًا لانسحاب أمريكا كما طالب البعض، وإنما طالب بانسحاب أمريكى تدريجى مع عام ٢٠٠٨ مع توصيفه للوضع فى العراق بأنه خطير ومتدهور، وما وصفه لى هاميلتون فى المؤتمر الصحفى الذى قدم فيه التقرير بأن الأسلوب الحالى لا يعمل وأن قدرة الولايات المتحدة على التأثير فى الأحداث تتناقص.

٢- إن التقرير قد عالج الوضع فى العراق ليس فقط فى سياقه المحلى، وإنما كذلك فى سياقه الإقليمى والدولى، حيث دعا إلى تشكيل «المجموعة الدولية

لدعم العراق»، وخاصة فى جانبها الإقليمى الذى يتضمن «دول الجوار» بالإضافة إلى القوى الدولية الأخرى، وهذا يعنى اعتبار التقرير أن الولايات المتحدة لا تستطيع وحدها توفير حل للوضع فى العراق، وهو كذلك أعطى أدوراً للمنظمات الإقليمية مثل منظمة المؤتمر الإسلامى والجامعة العربية فضلاً عن الأمم المتحدة.

٣- كذلك من مظاهر الواقعية فى التقرير دعوته إلى إدراج سوريا وإيران، فرغم إدراكه أن هذا مثار خلاف إلا أن الأسلوب الدبلوماسى فى إدارة الأزمات يقتضى إشراك الخصوم والأعداء، وفيما يتعلق بإيران، فإنه يشير إلى تجربة إيجابية عندما تعاونت إيران مع الولايات المتحدة فى أفغانستان، وفى الاقتراب من سوريا وإيران يحبذ التقرير تقديم حوافز للبلدين كما حدث بنجاح مع ليبيا.

٤- ومما يستوقف النظر فى التقرير دعوته بأن تعلن الولايات المتحدة عن نواياها الحقيقية فى العراق، وتبدد الشكوك حول مستقبل وجودها هناك بأن تعلن أنها لا تنوى البقاء إلى الأبد كما أنها لن تقيم قواعد عسكرية فيها إلا إذا طلبت العراق ذلك، وأنها لا تنوى السيطرة على نفط العراق.

٥- ومن الجوانب الإيجابية فى التقرير تقديره لدور الصراع العربى الإسرائيلى فى توترات المنطقة وفى القضايا التى تواجهها الولايات المتحدة؛ فهو يقرر بوضوح أن الولايات المتحدة لن تكون قادرة على تحقيق أهدافها فى الشرق الأوسط ما لم تتعامل مباشرة مع الصراع العربى الإسرائيلى، وأنه يجب أن يكون هناك التزام متجدد ومستمر بتسوية شاملة بين العرب والإسرائيليين وعلى جميع الجبهات: فلسطين وسوريا ولبنان، وباعتبار خبرة چيمس بيكر فى الدعوة والتحضير لمؤتمر سلام فى الشرق الأوسط عام ١٩٩١، فهو يدعو إلى التحرك على السياق نفسه وعلى مسارين منفصلين أحدهما فلسطينى والآخر سورى لبنانى، وأن يجرى التفاوض حول القضية الفلسطينية على أساس

قرارى مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وواضح أن التقرير يفضل فى هذا الشأن نهج التسوية الشاملة حيث يدعو إلى مفاوضات تعالج قضايا الوضع النهائى الخاصة بالحدود والمستوطنات واللاجئين والقدس.

٦- غير أن السؤال الرئيسى الآن هو إلى أى مدى سوف يستجيب الرئيس الأمريكى للتقرير وتوصياته، ورغم أن التوقعات، خاصة بعد انتخابات الكونجرس كانت تشير إلى أن الرئيس الأمريكى سوف يتعلق بالتقرير بصياغة إستراتيجية تضمن خروجًا أمريكيًا مشرفًا من العراق، إلا أن رد فعل الإدارة كان هو تشكيل لجنتى عمل أخريين حول العراق الأمر الذى كان يعنى رسالة من الإدارة أن لجنة «بيكر - هاميلتون»، لن تكون هى المرجع الوحيد الإستراتيجية الإدارة، بل سوف تعتمد على توصيات أخرى.

٧- ونتصور أن هذا سيشكل أسلوب الإدارة فى التعامل مع الـ٧٩ توصية التى تضمنها التقرير، ولعل من بوادر هذا الأسلوب موقف بوش من حكومة المالكى، ففى الوقت الذى أوصى فيه التقرير بأن توصى الولايات المتحدة بأن سياسات الدعم السياسى الاقتصادى والسياسى العسكرى لحكومة المالكى سوف تقل إذا لم يتحسن الوضع الأمنى والطائفى فى العراق، فإن بوش فى لقائه مع المالكى فى عمان يؤكد أن التزام الولايات المتحدة فى العراق لن يقل حتى يتحقق النصر، وأنه لا يبحث عن مخرج مشرف من العراق.

٨- أما فيما يتعلق بدعوته إلى مفاوضات مباشرة مع إيران وسوريا، فإننا نتصور أنه إذا كانت الإدارة مستعدة لذلك مع سوريا، فإنها ليست كذلك مع إيران وهو ما عبر عنه روبرت چيتس وزير الدفاع الجديد، فرغم أنه كان من قبل - وفى تقرير شارك فيه مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى - يؤيد التفاوض مع إيران، إلا أنه اليوم يعتبر أن الوضع قد تغير كثيراً بمجيء أحمدى نجاد، مع ذلك فقد ترك الباب مفتوحاً «لقنوات الحوار»، غير أن الإدارة كما عبر دافيد ساتر فيلد نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكى قد تكون مستعدة لحوار مع إيران حول العراق.

وكما لاحظنا فقد ربط التقرير بين الوضع فى العراق والمصالح الأمريكية فى المنطقة وبين الصراع العربى الإسرائيلى ودعوته إلى التزام أمريكى متجدد بتسوية شاملة بين العرب والإسرائيليين تشمل جميع الجبهات الفلسطينية والسورية واللبنانية، ودعوته إلى إطار للتفاوض على غرار مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، والواقع أن استجابة الإدارة لهذه التسوية سوف تظل موضع تساؤل فرغم ما قد تبديه الإدارة من اهتمام بتحريك المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، إلا أن قدرتها على إطلاق مبادرة شاملة وتعبئة أو تأييد تحرك دولى وراء مثل هذه المبادرة سوف يتطلب تغييراً فى فكر الإدارة ومستوى تصميمها وهو ما لا يشهد عليه سلوكها بإهمال هذا الصراع، وحتى ما يحسب للرئيس الأمريكى من أنه أطلق مفهوم دولتين فلسطينية وإسرائيلية إلا أنه لم يفعل شيئًا لوضع هذا المفهوم موضع التطبيق بل عمل ضده فى بعض الأحيان، من جهة أخرى يلاحظ معارضة الإدارة للدعوة إلى مؤتمر دولى للسلام، وتحفظها على المبادرة الأوروبية التى أطلقتها فرنسا وإيطاليا وإسبانيا.

أما الجانب الذى قد تستجيب له الإدارة فى توصيات اللجنة، فهو الدعوة إلى اشترك أطراف إقليمية فيما أسمته اللجنة بالمجموعة الدولية لدعم العراق، فقد بات واضحًا للإدارة عجز أسلوبها فى العمل المنفرد والحاجة إلى العمل المتعدد والتعاون مع القوى الإقليمية والدولية وخاصة مع أزمة معقدة مثل العراق، غير أن الإشكالية التى تبقى فيما يتعلق بالبعد الإقليمى هو كيفية إشراك بلدين مؤثرين مثل إيران وسوريا.

بوش بين الإرهاب والاستبداد

فى المجادلات بين الحزبين الجمهورى والديمقراطى حول الإرهاب ومسئوليات فشل التصدى وتوقع هجمات ١١ سبتمبر، اتهم الديمقراطيون الجمهوريين بأنهم لم ينصتوا إلى تحذيراتهم عند عملية انتقال السلطة بعد انتخابات عام ٢٠٠٠ بأن قضية الإرهاب هى أهم ما سوف تواجههم وهو ما قللت شخصيات الإدارة الجديدة منه بل وتجاهلت تحذيرات وتقارير وكالات وأجهزة وخبراء أمريكيين من توقع هذه الهجمات، غير أنه على وقع أحداث ١١ سبتمبر أصبح الإرهاب الدولى والحرب عليه محور سياسة وتفكير إدارة بوش وهو الذى يحدد نظرتها للعالم ويقيم به مواقف القوى الأخرى وعلاقاتها به، وبفعل هذه النظرة شنت الولايات المتحدة حربين فى أفغانستان والعراق لا تزال وستظل أصداؤهما تتردد فى العالم وتقود إلى جدل وتفاعلات واسعة داخل الولايات المتحدة، وبفعل هذه النظرة أيضاً صاغت الإدارة الأمريكية مفهوم «محور الشر» الذى جمعت فيه كلا من العراق وإيران وكوريا الشمالية، ورغم أن هذا المفهوم كان يحكمه سعى هذه الدول إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل إلا أن عنصراً حاكماً فيه كان أيضاً أن هذه الدول هى راعية وداعمة للإرهاب، وبفعل هذه النظرة إلى الإرهاب وما رتبه صاغت الإدارة مبادراتها حول «الشرق الأوسط الكبير» والذى كان محصلة عملية تنظير قامت بها بشكل خاص مجموعة «المحافظون الجدد» المنبثون فى الإدارة ومؤسساتها الرئيسية وكانت خلاصة ما انتهوا إليه أن العناصر التى قامت بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هى نتاج مجتمعات مريضة يسيطر عليها الاستبداد السياسى وغياب الحريات والمشاركة السياسية فضلاً عن انتشار الفقر والبطالة والفساد، وسيادة ثقافة تشجع على كراهية الآخر ومعاداته، ولهذا فإن التصدى الحقيقى للإرهاب يجب أن يبدأ من إصلاح هذه النظم وربما تغييرها ولو بالقوة.

كانت هذه المفاهيم هى التى تسيطر على إدارة بوش حتى نهاية ولايتها الأولى عام ٢٠٠٤ والتى كان يحكمها ويوجهها نظرتها للإرهاب باعتباره هو الهدف الرئيسى للسياسة الخارجية الأمريكية، غير أنه مع الأسابيع الأولى لولاية بوش الثانية بدا ثمة تغيير فى خطاب الإدارة ونقاط تركيزها وهو ما ظهر بوضوح فى خطابات بوش الذى استهل بها ولايته الثانية وتحديداً فى خطاب تنصيبه فى ٢٠ يناير ٢٠٠٥، ثم فى خطابه عن حالة الاتحاد فى ٣ فبراير ٢٠٠٥، فى هذين الخطابين بدا أن محاربة والتصدى «للاستبداد» Tyranny يتقدم على التصدى للإرهاب، وترددت عبارة «الحرية» أكثر من ٤٩ مرة فى هذه الخطابات، وقدمها الرئيس الأمريكى باعتبارها رسالة إلهية عليه وعلى الولايات المتحدة إنجازها، وذهب إلى الربط بين محاربة الاستبداد وسيادة الحرية فى العالم وبين مصالح أمريكا نفسها، وقد رددت كوندليزا رايس وزيرة الخارجية – باعتبار توافقها الفكرى والأيديولوجى مع الرئيس الأمريكى هذه المفاهيم خلال رحلتها الأوروبية حيث دعت الأوروبيين إلى العمل مع أمريكا «لنشر الحرية والديمقراطية فى العالم» وإشارتها إلى «رياح الحرية المنتشرة من شوارع المناطق الفلسطينية إلى مراكز الاقترع فى العراق» واعتبارها «أن الحرية تمثل تحدياً نحن عازمون على خوضه» وخصت العالم العربى والإسلامى بقولها «إن نشر الحرية والديمقراطية يمثل مهمة ملحة غير قابلة للتأجيل».

ماذا يعنى هذا التغيير فى نقاط التركيز فى الخطاب الأمريكى؟ وما الدوافع والقوى الأيديولوجية وراءه؟ بداءة فإن التركيز على «الاستبداد» لا يعنى تراجع مفهوم الإرهاب والتصدى له عالمياً حيث سيظل هذا المفهوم هو الموجه لسياسات الإدارة الأمريكية الحالية وإدارات قادمة، ولكن بروز مفهوم الاستبداد والعمل من أجل الحرية عالمياً، نراه يرتبط بشكل وثيق بمفهوم الإصلاح فى ولايتها الأولى والذى ظن بعض المحللين أنه قد تراجع بفعل تجربة إقامة الديمقراطية فى العراق وأن هذه التجربة سوف تخفض من السقف السياسى لتوقعات الإدارة عن

الإصلاح وإقامة الديمقراطية فى الشرق الأوسط، ولا نستطيع هنا إلا أن نتساءل إذا ما كانت الانتخابات الفلسطينية والانتخابات العراقية ورؤية الإدارة لها قد قوت من اعتقادها إمكان نشر الديمقراطية فى الشرق الأوسط، بل إن ثمة نماذج أشار لها الرئيس الأمريكى بالفعل قد تحققت بإشارته لدول مثل البحرين والمغرب والأردن ومطالبته بل وربما تحديه لدول أساسية فى المنطقة مثل مصر والسعودية أن تقدم أنموذجًا للديمقراطية فى المنطقة، وواضح أن هذا ما شجع صحيفة مثل واشنطن بوست أن تكتب افتتاحية تنتقد فيها حالة الديمقراطية فى مصر، ومما لا شك فيه أن عقائد بوش الشخصية، وقوة العقيدة الدينية لديه وإحساسه بالرسالة ورؤيته لدور أمريكا فى العالم كانت وراء هذا التركيز على الحرية كقيمة على أمريكا أن تعمل من أجلها فى العالم، غير أن هذا لا يمنع من وجود تأثيرات خارجية وربما هى التى تؤثر على قناعاته مثل شارانسكى المنشق الروسى الأصل والذى وصل إلى أن أصبح نائبًا لرئيس وزراء إسرائيل ويلعب دورًا مؤثرًا فى السياسة الإسرائيلية، كما يلفت النظر أن يطلب الرئيس الأمريكى الالتقاء به خلال وجوده مؤخرًا فى الولايات المتحدة لكى يروج ويقدم كتابه The Case for democracy: the power of freedom to overcome tyranny and terror وقد وصل الأمر فى تأثر بوش بهذا الكتاب أن يحث مساعديه على قراءته وأن يصرح بأن من يبحث عن السياسة الأمريكية الخارجية فإنه سوف يجدها فى هذا الكتاب.

بعد فوز بوش فى انتخابات الرئاسة، بل حتى خلال الحملة الانتخابية، كان التساؤل حول ما إذا كان بوش فى ولايته الثانية سوف يكون أكثر برجماتية وأقل أيديولوچية من ولايته الأولى، وحول هذا التساؤل نشأت مدرستان، اعتبرت الأولى أن بوش سوف يتعلم دروسًا من ولايته الأولى وأن هذا سيجعله رئيسًا مختلفًا يراجع الكثير من معتقداته ويجعله أكثر تفهمًا لوقائع العالم، أما المدرسة الثانية فقد خالفت هذا الرأى واعتمدت على تحليل لشخصية بوش ذاتها يقوم

على أساس العقيدة Faith based وليس على أساس العقل Reason based ولهذا فإنه لن يكون من السهل عليه تغيير معتقداته وأيديولوچيته ورؤيته الدينية، وإذا أخذنا خطابات بوش فى حفل تنصيبه وخطابه عن حالة الاتحاد يبدو أن المدرسة الثانية كانت أقرب إلى الحقيقة، ورغم هذا فثمة من الكتاب والمحللين الأمريكيين ممن عقبوا على خطابات بوش واللغة المثالية التى استخدمها حول الاستبداد ونشر الديمقراطية من اعتبروا أن ثمة تناقضاً بين هذه البيانات المثالية وأفعال هذه الإدارة التى لا تزال تدعم حكومات سلطوية فى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وتتسامح مع أفعال بوتين ضد الشيشانيين وشارون ضد الفلسطينيين بل وتعارض اختيارات ديمقراطية مثل ما حدث فى انتخابات ڤنزويلا الأخيرة.

على أية حال ليس هذا التناقض بين مثالية بيانات بوش ولغة خطابه والممارسات الفعلية إلا حلقة مستمرة لتناقضات السياسة الأمريكية التاريخية واختياراتها الصعبة بين المثالية والواقعية.

الحرب على العراق والمفاهيم الخاطئة

بول وولفيتز واحد من أبرز مجموعة «المحافظون الجدد» فى الولايات المتحدة، وهى التى تعمل فى الساحة السياسية والفكرية الأمريكية بدأب وإصرار على الأقل منذ أوائل الثمانينات لكى تصوغ وتشكل السياسية الخارجية الأمريكية وفقًا لمفاهيمها المعتمدة على التصرف من موقع القوة واستخدامها لتأكيد المكانة والتفوق الأمريكى، وهم كانوا وراء مجىء الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان إلى الحكم عام ١٩٨١ ودعموا حملته الانتخابية لأنهم رأوه أقرب إلى رؤاهم وأفكارهم حول قضايا المواجهة مع الاتحاد السوفيتى واتفاقيات التسلح، ودعم البناء العسكرى الأمريكى، ورغم أن نفوذهم قد تراجع مع رحيل إدارة ريجان ومجىء إدارة بوش الأب ثم إدارة كلينتون إلا أنهم ظلوا يروجون لأفكارهم ومشروعاتهم التى كان من أبرزها مشروع القرن الأمريكى الجديد The New American Century، وكان من أهدافهم الرئيسة إسقاط نظام صدام حسين فى العراق ومن هنا كانت المذكرة التى قدموها إلى الرئيس الأمريكى كلينتون عام ١٩٩٢ يحثونه فيها على غزو العراق وإكمال المهمة التى لم تكتمل Unfinished Mission ويقصدون بها الحملة الأمريكية على العراق عام ١٩٩١ على أثر الغزو العراقى للكويت، وقد حانت الفرصة لوولفيتز ولمجموعته بمجىء جورج بوش الابن للحكم ونفاذهم إلى أكثر الدوائر تأثيرًا فى إداراته وخاصة البنتاجون ومجلس الأمن القومى بل ووزارة الخارجية ممثلين فى شخص چون بولتون، وقد تأكدت هذه الفرصة بأحداث ١١ سبتمبر التى استغلوها لتأكيد مفاهيمهم واستراتيچياتهم وفى مقدمتها الحرب على العراق وإسقاط نظام الحكم فيه، وفى مبرراتهم وحججهم التى قدموها ودافعوا بها عن غزو العراق كانت قضية امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل فى المقدمة، ورغم ما أعلنه هانز بليكس رئيس فريق

المفتشين الدوليين ود. محمد البرادعى رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أنهم لم يتوفر لهم حتى الآن دليل على امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، ورغم ما طلبه رئيس فريق المفتشين الدوليين من وقت أطول للتأكد من وجود مثل هذه الأسلحة التى لم يكن قد تأكد وجودها، إلا أن فريق المحافظين الجدد فى الإدارة وفى مقدمتهم بول وولفيتز، مستفيدين بتأييد شخصيات أساسية فى الإدارة مثل ديك تشينى نائب الرئيس ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع، ظلوا يدفعون بخطة الحرب ويدافعون عنها ويدعون امتلاك أدلة على وجود أسلحة دمار شامل فى العراق، وهى الأدلة التى قدموها إلى وزير الخارجية الأمريكى باول لعرضها والدفاع عنها أمام مجلس الأمن الأمريكى وعاد باول، بعد رحيله من الإدارة، لكى يعتذر عنها وأنه لم يكن يعلم أنها غير صحيحة، وقد جاءت الحرب على العراق والوجود الأمريكى العسكرى على مدى ثلاث سنوات لكى تتأكد حقيقة خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، وبذلك انهار أهم مبرر قدمته الإدارة الأمريكية لتبرير غزوها للعراق بكل ما أحدثه من تداعيات أمريكية وإقليمية ودولية.

ومن أغرب التطورات أن يجىء بول وولفيتز وبعد أن ترك منصبه كنائب لوزير الدفاع الأمريكى، وبعدالدور الرئيس الذى لعبه فى التخطيط للحرب على العراق والدفاع عنها وتبريرها بمبررات كان فى مقدمتها امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، يجىء اليوم لكى يصرح أنه لو كانت قد قدمت أدلة قاطعة على أن نظام الرئيس العراقى المخلوع صدام حسين لن يستخدم أسلحة الدمار الشامل فإن واشنطن على الأرجح ما كانت تقدم على غزو العراق والمعنى المباشر أن عملاً بهذا الحجم، بكل آثاره التى ظلت الدوائر العالمية بما فيها حلفاء الولايات المتحدة فضلاً عن خبراء ومفكرين أمريكيين يحذرون منه، أن هذا العمل قد تم بناء على تصورات غير ثابتة وغير قاطعة وفى تجاهل لما أعلنه فريق المفتشين الدوليين ورئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذى يثير، فيما يتعلق باتخاذ القرار وخاصة فى اللحظات المصيرية، قضية المفاهيم والتصورات Perceptions ودقة المعلومات التى تتأسس عليها.

ونستطيع أن نستدعى عدداً من الشواهد والأمثلة التاريخية على الأقل بعد الحرب العالمية الثانية التى أدى فيها خطأ التصورات والمفاهيم إلى كوارث مدمرة مثل تصورات هتلر وضعف تقديراته عن تصميم الحلفاء على الصمود والمقاومة، وكذا خلال الحرب الباردة بين القوتين العظميين عن نوايا ودوافع كل منهما والتى كادت أن تؤدى إلى مواجهات ساخنة، كما أن منطقتنا من الشرق الأوسط أحداثها الكارثية لم تكن بعيدة عن تأثير التصورات والمفاهيم الخاطئة وغياب التقديرات الدقيقة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك التقديرات المصرية التى لازمت مقدمات حرب ١٩٦٧، وتقديرات الرئيس العراقى عندما أقدم على غزو الكويت.

من هذه الخبرات والتجارب نستطيع أن نتصور خطورة، وربما كارثية، القرارات التى تتخذ دون أن تستند إلى تقديرات دقيقة ووقائع ثابتة وموثقة، أو تختلط بها الاعتبارات الأيديولوچية والتصورات الذهنية المسبقة.

والتر راسل ميد Walter Russel Meed هو أحد أساتذة العلوم السياسية الأمريكيين البارزين وعضو المجلس الأمريكى للعلاقات الخارجية، وقد زار مؤخراً المجلس المصرى للشئون الخارجية حيث تحدث وناقش السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط والعالم، وتوافق مع زيارته لمصر صدور الترجمة العربية لكتابه «السياسة الخارجية الأمريكية وكيف غيرت العالم» وقد قدمته فى ترجمة رصينة الدكتورة نشوى ماهر، ونستطيع أن نضيف هذا الكتاب إلى عدد من الكتب التى صدرت فى السنوات الأخيرة لا تكتفى فقط بتحليل السياسة الخارجية الأمريكية مع العالم ومناطقه وقواه الأساسية بل تذهب إلى تقديم نظريات واختيارات جديدة لهذه السياسة وهكذا فعل زبيجنيو بريجنسكى فى كتابه «الاختيار» الذى وضع السياسة الأمريكية أمام الاختيار بين الهيمنة والقيادة، وكما فعل جوزيف ناى عندما قدم نظريته ودعا الولايات المتحدة إلى الاعتماد على «القوة الناعمة» أى الأفكار والثقافة والأنموذج إن لم يكن كبديل فعلى الأقل كمكمل للقوة الصلبة أى لسياسات القوة Hard Power، وكذلك فعل ريتشارد هاس فى كتابه «الفرصة» The Opportunity عندما قدم نظرية جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تدعو إلى اندماج Integration الولايات المتحدة مع العالم وقواه الرئيسية والتعاون معها بدلاً من العمل المنفرد.

أما والتر راسل ميد فقد رصد فى كتابه ٤ مدارس فى الفكر السياسى الأمريكى تطورت عبر أربعة قرون وصاغت طرقًا أساسية فى النظر إلى السياسة الخارجية، وهى أساليب عكست أساليب تناقضت، وأحيانًا تكاملت مع أساليب النظر إلى السياسة الداخلية، هذه المدارس الأربع هى: أتباع **هاميلتون** **Hamiltonian** والتى ترى أن التحالف القوى بين الحكومة القومية والأعمال التجارية الضخمة هو مفتاح الاستقرار الداخلى والعمل المؤثر فى الخارج ومن ثم ركزت هذه المدرسة

لمدة طويلة على حاجة الأمة للاندماج فى الاقتصاد العالمى بشكل إيجابى، أما **المدرسة الثانية فهى تتمثل فى اتباع ويلسون** Wilsonians، حيث ترى أن على الولايات المتحدة التزام أخلاقى كما أن لها مصلحة قومية هامة فى نشر الديمقراطية والقيم الأمريكية فى أنحاء العالم من أجل خلق مجتمع دولى سليم يقبل قيم القانون، **وتتمثل المدرسة الثالثة فى أتباع چيفرسون** Jeffersonians الذين يتمسكون بضرورة أن تكون السياسة الخارجية الأمريكية أقل اهتماماً بنشر الديمقراطية فى الخارج وعليها أن تهتم بحمايتها فى الداخل، ووفقًا لهذا المفهوم فهم يشككون فى سياسات أتباع ويلسون وأتباع هاميلتون التى تزج بالولايات المتحدة فى تحالفات خارجية بغيضة أو التى تزيد من مخاطر الحرب، **أما المدرسة الرابعة فهى المدرسة الشعبية الضخمة التى أطلق عليها الجاكسونية** Jacksonian والتى تؤمن بأن أهم أهداف حكومة الولايات المتحدة فى السياسة الخارجية والسياسة الداخلية على السواء ينبغى أن تكون السلامة الشخصية والرخاء الاقتصادى للشعب الأمريكى.

ويعتقد راسل بأن هذه المدارس الأربع هى التى شكلت الموقف الفكرى للسياسة الخارجية الأمريكية من القرن الثانى عشر إلى القرن الواحد والعشرين، وتتساوى أهميتها فى عهد چورچ دبليو بوش على ما كانت عليه من أهمية فى عهد چورچ واشنطن، وتدل الشواهد التى يراها راسل على أن السياسة الخارجية الأمريكية كانت وستظل مستمدة من الآراء المتعارضة لهذه المدارس وجدالها لفترة طويلة، ورغم هذا ورغم اعتقاده أنه لا يوجد مدرسة من هذه المدارس الأربع يمكن الاستغناء عنها إلا أنه فى ترجيحه واختياراته بين هذه المدارس فإنه يعتبر أن صوت المدرسة الچيفرسونية هو الذى ينبغى على السياسة الخارجية الأمريكية أن تستمع إليه حالياً، ويستند ميد فى تفضيله هذا على أن الچيفرسونيين يعتقدون أن أعظم خطر يواجه الولايات المتحدة هو عواقب التوسع الدولى للولايات المتحدة، ويتصور أن الولايات المتحدة تستطيع أن تسرف فى فرض هيمنتها وأن تصر على عولمة مبادئها سواء أكانت مثلاً ويسلونية أو قيماً تجارية هاميلتونية وأن نراها تتحقق فى ممارسات دول أخرى، بل كان مثلاً ويسلونية أو قيمًات تجارية

هاميلتونية وأن نراها تتحقق فى ممارسات دول أخرى، بل إن قوة الولايات المتحدة يمكن أن تتعاظم بشكل يصعب معرفة كيف ومتى ستستخدمها، إلا أن هذا يضطر العالم دفاعًا عن النفس أن يتحد لتحجيم هذه القوة وربما لتهديد أمن الولايات المتحدة، ولهذا فإن الجيفرسونيين يفضلون أن تظل قوة الولايات المتحدة فى الحدود التى يختارها الأمريكيون، ونستطيع أن نرى أن تصور هذه المدرسة قد تحقق فعلاً، فالقوة التى بلغتها الولايات المتحدة، خاصة إذا ما اقترنت بسوء الاستخدام وفرض الهيمنة والعمل المنفرد، هى التى تفسر الحركة الدولية الجارية بين قوى العالم لبناء نظام دولى متعدد الأقطاب لا تنفرد فيه قوة بالقرار الدولى.

ويتصور راسل ميد أن كلاً من المدرسة الهاميلتونية والويلسونية تطرحان أسئلة عميقة وصعبة للتعاون الدولى: إلى أى حد ينبغى للولايات المتحدة أن تشترك فى السيادة مع دول أخرى لأهداف اقتصادية وسياسية مختلفة؟ وإلى أى مدى تحتاج إلى محكمة جنائية دولية؟ وما مقدار السلطة التى يجب أن تكون فى يد منظمة التجارة العالمية على قوانين الدولة وتشريعاتها؟ وفى الإجابة على هذه الأسئلة يعتقد ميد أن الأمريكيين فى الأرجح لن يستطيعوا الوصول إلى إجماع دائم حول هذه الأسئلة، وغيرها كثير ولكنهم فى أشد الحاجة لقدر أكبر من الاتفاق على طريقة تقديم إجابات على هذه الأسئلة: ما العالم الذى على الولايات المتحدة أن تخلقه؟ ما شكل التوازن بين هيمنة أحادية تهيمن فيها الولايات المتحدة على غيرها من الدول إلى أقصى درجة ممكنة الأمر الذى تجد نفسها وحيدة عندما يظهر خطر، وبين نظام عالمى متعدد القوى تتنازل فيه الولايات المتحدة عن بعض السيطرة ولكنها تحصل فيه على قدر أكبر من التأييد، ويخلص راسل ميد إلى أن الولايات المتحدة تحتاج إلى «لباقة إستراتيجية» أو إستراتيجية قومية كبرى تميز بين المصالح الحيوية والمصالح الثانوية للبلاد وتضمن تحقيق كل مصالحها الحيوية، وأكبر قدر من المصالح الثانوية وبأقل قدر من المخاطر والتكاليف، إن اللباقة الإستراتيجية إنما تقف وراء أفضل أعمال والتر ليبمان، وهى خير ما قدمه العقل الجيفرسونى وهى أسمى هبات تراثه، وهى، فيما ينتهى إليه راسل، أكثر ما تحتاجه السياسة الخارجية الأمريكية اليوم.

الإدارة الأمريكية: صورة من الداخل

فى التأريخ للإدارات الأمريكية ورؤسائها، سوف يذكر المؤرخون أن إدارة الرئيس الأمريكى چورچ بوش الابن ٢٠٠٠، ٢٠٠٨ هى من أكثر الإدارات الأمريكية بعد الحرب الثانية إثارة للجدل حول أفكارها واستراتيچياتها وإدارتها لعلاقات أمريكا مع العالم، ولن يقتصر هذا الجدل حول شخصية الرئيس الأمريكى وكيف تطورت وخاصة بفعل أحداث ١١ سبتمبر، ولكن أيضًا على القوى والشخصيات التى أحاطت به وأثرت فيه.

فى هذا الشأن سوف تبرز مجموعتان، قدمت إحداهما الأساس الفكرى والفلسفى لسياسات الإدارة ونظرتها لأمريكا وللعالم، وقامت الثانية بتنفيذ وتطبيق هذه الأفكار وصياغة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

والمجموعة الأولى هى ما عرف بتيار المحافظين الجدد وهو التيار الذى تبلور فى السياسة الأمريكية مع نهاية السبعينات ومهد وكان له الفضل فى مجىء رئيس أمريكى محافظ لعب ولعبت إدارته دوراً ليس فقط فى تغيير أمريكا بل فى تغيير العالم وهو رونالد ريجان ١٩٨٠-١٩٨٨ والتى هى من أكثر عهود ازدهار هذه المجموعة ورؤيتها لأفكارها وهى تتحقق.

غير أن حظوظ هذه المجموعة ودورها قد اختلف مع الإدارات التالية: إدارة بوش الأب، وإدارة كلينتون حيث لم تلق أفكارهم ومشاريعهم اهتمامًا منها وخاصة مشروعاتهم حول غزو العراق وإسقاط نظامه، وقد حانت فرصتهم من جديد مع مجىء إدارة بوش الابن الذى توافقت من جديد مفاهيمهم وأفكارهم مع أفكاره ويدعم هذا التوافق بفعل أحداث ١١ سبتمبر، واستمر هذا التوافق على مدى ولاية بوش الأولى إلى أن اصطدمت بتعثر الحرب على العراق ووضوح خطأ الافتراضات التى استند المحافظون الجدد إليها فى حثهم على الحرب، ومع ولاية

بوش الثانية بدأ وجود هذه المجموعة فى المراكز المؤثرة يتراجع، بل بدأت شخصياتها تتخلى عن انتمائها إليها وكان فى مقدمتهم فرانسيس فوكوياما الذى اعتبر أنه لم يعد يستطيع أن يرتبط ويؤيد هذه المجموعة، بل إن عدداً من شخصياتها راجعت مواقفها على ضوء نتائج الحرب على العراق، وإن كانوا قد اعتبروا أن أفكارهم سليمة ولكن الخطأ كان فى التنفيذ والأداء.

أما المجموعة الثانية التى شكلت إدارة بوش والتى تولت تنفيذ سياستها، فهى تلك المجموعة الضيقة التى تتكون من الرئيس الأمريكى، ونائبه ديك تشينى، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ووزير الخارجية السابق كولن باول، ومستشارته للأمن القومى ثم وزيرة الخارجية كونداليزا رايس. وحول هذه المجموعة كتب مؤخراً الصحفى والكاتب الأمريكى H.E. Greenway وصفاً لبعض شخصياتها، معتبراً أن الرئيس شخص غير مجرب، وواثق بنفسه بشكل جامد، وهو عنيد وغير محب للاستطلاع، وهو مقتنع بشكل كامل بما توحى له غرائزه بأكثر من اقتناعه بالتقدير الرصين والشواهد، وما بدا منه من فضيلة الثبات والتصميم بعد ١١ سبتمبر كشف بعد ذلك عن فشل كبير فى القيادة والافتقار شبه الكامل للمحاسبة Accountability وأصبح هؤلاء الذين كان عليهم أن يساعدوا فى صنع السياسة مطلوب منهم فقط الموافقة والتأييد وأصبحت رئاسة بوش هى التنازل عن المسئولية وتفويض سلطة أكبر لنائبه ديك تشينى، ولم يكن يتدخل عندما كان يرى وزراءه يمسك بعضهم بخناق الآخر.

أما نائب الرئيس ديك تشيني فهو -كما قال عنه سكوكروفت -: لم يعد يستطيع التعرف عليه وأنه قد تحول ليس ليصبح فقط أقوى نائب رئيس إنما كذلك الأكثر تدميراً من حيث شهوته لدعم السلطة التنفيذية على حساب الكونجرس والسلطة التشريعية الأمر الذى قوض منهج التوازنات Check and Balances الذى تأسست عليه الجمهورية، هذا بالإضافة إلى مفاهيمه ونظرياته مثل نظرية «الواحد فى المائة» والتى يرى بمقتضاها أنه إذا كان هناك شك ١ ٪ من

التهديد فإن هذا التهديد يجب أن يجتز، وكذلك أسلوبه فى العمل السرى ودفاعه عن التعذيب ونفوذه الضار بشئون الدولة، وتدخله لكى يتأكد أن الرجال والنساء ذوى المعرفة بالشرق الأوسط والعراق قد أزيحوا عن عملية صنع القرار، وولعه بالاتجار بالخوف، وتكراره الدائم أن النقد وحتى التساؤل هو عمل غير وطنى يضعف الولايات المتحدة أخلاقيًا وماديًا، وقد تكون أجنحة تشينى قد تقلصت خلال الولاية الثانية، ولكنه ظل حجر الزاوية فى المشروع المتهاوى للحرب الاستباقية وسياسة عدم الحديث مع العدو.

أما دونالد رامسفيلد فقد اقترن اسمه بسجن «أبو غريب»، وبقرار تقليل القوات المطلوبة فى العراق، والتى أفقدت الولايات المتحدة كل أمل فى كسب هذه الحرب، وهو المستأسد على البنتاجون والذى يكبت التدفق الحر للمعلومات، وكما وصفه سكوكروفت فهو لغز، ومعوق، وملتو، ومراوغ، ومخادع، وقد أضرت إستراتيچيته للحرب ببلاده أكثر من أى وزير دفاع فى الذاكرة الحية.

أما كونداليزا رايس فقد فشلت فى تقدير Greenway فشلاً ذريعًا كمستشارة للأمن القومى، وكوزيرة للخارجية، فإنها تعلمت القليل من خبرة الحرب على العراق كما يبدو من إعلانها أن الهجوم الإسرائيلى الفاشل على لبنان سيكون ميلاداً جديداً فى الشرق الأوسط متمسكة فى ذلك بمبدأ إدارة بوش أن القوة العسكرية هى الطريق إلى الديمقراطية، وهى على العموم أكثر نجاحًا من كولن باول العاجز الذى تفوق عليه فى المناورة ومنذ البداية ديك تشينى ورامسفيلد.

وهكذا ومع انتصاف ولاية بوش الثانية تبدو ملامح الإدارة وشخصياتها المؤثرة فيها، وكما تشكلت على مدى الأعوام الستة الماضية، قد تغيرت، فمجموعة المحافظين الجدد الذين صاغوا الأساس الفكرى والفلسفى لسياسات الإدارة قد تراجعت عن مراكز التأثير المباشر، وإن كانت لا تزال تحتفظ بعناصر وقواعد للتأثير، كما انسحب أحد أركان الإدارة وهو وزير الدفاع تحت ضغط تصاعد

النقد لإدارته الحرب على العراق، وأزيح چون بولتون مندوب أمريكا فى الأمم المتحدة بسبب اعتراض الكونجرس على تعيينه، وهكذا لم يبق من ملامح الإدارة القديمة إلا الرئيس ونائبه، وقد أوحى تشكيل بوش للجنة يرأسها چيمس بيكر لدراسة الوضع فى العراق وتقديم توصيات بشأنه، أوحى بأن الرئيس يعود إلى شخصيات إدارة والده وفكرها، ولكن مدى استجابة بوش لهذا التقرير وتوصياته لا يؤيد هذا الانطباع ويؤكد أن عقائده وأفكاره ثابتة لم تتغير، وهو كما عبر روجر أوين الأكاديمى البريطانى المتخصص فى شئون الشرق الأوسط بجامعة هارفارد من أن چورچ بوش يبقى رئيساً لا يؤمن سوى بمنطق النصر والهزيمة ويعجز عن الإقرار بكلمة «الفشل»، غير أن الحقيقة الموازية أن چورچ بوش يعمل فى بيئة متغيرة أهم ما يميزها هو تعمق المأزق العراقى والعمل مع كونجرس يسيطر الديمقراطيون على مجلسيه.

موسكو وواشنطن.. هل تستعيدان أجواء الحرب الباردة؟

يتحفظ عدد من المحللين والخبراء فى الشئون الروسية على المقولة التى تتردد بأننا نشهد عودة علاقات وأجواء الحرب الباردة بين موسكو و واشنطن، ويستندون فى هذا التحفظ إلى أن روسيا ليس لديها القدرة والاستعداد للدخول فى مواجهة أو صدام مع الولايات المتحدة وإن كل ما تريده وخاصة فى عهد الرئيس الروسى فلاديمير بوتين هو تأكيد مكانتها كقوة كبرى، ومشاركتها كشريك فعال فى السياسة الدولية.

على الرغم من هذا التحفظ فإن المراقبين يلاحظون عودة أجواء الحرب الباردة بين القوتين حول عدد من القضايا الإقليمية والدولية وبشكل خاص حول قضايا تتصل بالمصالح الروسية والأمن الروسى وكذلك رؤيتها للنظام الدولى، ويدللون فى هذا بعدد من التصريحات التى صدرت مؤخراً عن عدد من الشخصيات الروسية من بينهم وزير الدفاع والخارجية فضلاً عن الرئيس الروسى نفسه، وهى تصريحات تعكس رؤية روسيا الخاصة لسياسات أمريكية تمس الأمن الروسى وهو ما ظهر بوضوح حول اتجاه الولايات المتحدة إلى بناء شبكة درع صواريخ دفاعية فى شرق أوروبا وتحديداً فى بولندا وتشيكيا، وكذلك اتجاه حلف الأطلنطى إلى التمدد شرقًا حتى الحدود الروسية، وفى هذا الشأن حذر سيرجى إيفانوف وزير الدفاع الروسى الولايات المتحدة من عواقب نصب هذه الشبكة الصاروخية، وقال الوزير الروسى: إن المشروع «إشارة غير ودية» ستؤثر على العلاقات بين البلدين وأضاف أن الخطوة الأمريكية ستجبر روسيا على اتخاذ إجراءات مضادة، وحذر فى الوقت نفسه من إعادة موسكو النظر فى علاقتها مع حلف شمال الأطلنطى، وكان الوزير الروسى قد أعلن أمام البرلمان عزم بلاده على تحديث أسلحة الجيش بالكامل ونشر أكثر من ٥٠ صاروخًا عابراً للقارات من طراز «بوبول M» بحلول عام ٢٠١٥، ويقول الخبراء إن الصواريخ الروسية الجديدة

قادرة على تجاوز شبكة الدفاع الصاروخية الأمريكية المزمع نصبها فى شرق أوروبا، وقد صاحب هذا ما صدر عن أوساط روسية من تحذير من أن «سياسة الولايات المتحدة الموجهة ضد روسيا «يمكن أن تطلق مرحلة جديدة من سباق التسلح واعتبر برلمانيون روس أن إقامة أنظمة رصد سريع قرب الحدود الروسية الشرقية ونشر مظلات دفاع صاروخية حول الأراضى الروسية يهدفان إلى ممارسة ضغوط على روسيا وحلفائها». ويلفت النظر تزامن هذا الجدل مع صدور تقرير أمريكى يضع روسيا على لائحة الدول التى «تشكل خطراً على الولايات المتحدة مثل كوريا الشمالية وإيران «مما دفع الخبراء الروس إلى التحذير من أن سياسة واشنطن تعنى أن بلادهم أصبحت هدفاً محتملاً مثل دول محور الشر». وهو ما دفع نائب رئيس مجلس الشئون الخارجية فى مجلس الشيوخ الروسى إلى القول: إن الحديث يدور «حول منظومة ضغط أيديولوچى وعسكرى وسياسى على روسيا وحلفائها» واعتبر أن الخطوات الأمريكية تدفع موسكو إلى القيام برد حاسم.

وقد واصل وزير الدفاع الروسى إيفانوف أمام البرلمان الروسى فى ٧ فبراير تحديد توجهات سياسة روسيا الدفاعية وعزمها على تطوير قدراتها النووية، وقال إن موسكو لن تسمح لأحد بالتدخل فى هذا الشأن وأكد أن بلاده «ستستخدم السلاح النووى إذا تعرضت للعدوان، وقال: إن المؤسسة العسكرية ستواصل تعزيز قدراتها على كل المستويات، وأعلن أن عمليات خفض القوات المسلحة ستتوقف عند المستوى الحالى ولن تلجأ موسكو إلى خفض جديد حتى يكون الجيش قادراً على تلبية متطلبات الأمن الوطنى. وحمل إيفانوف بقوة على «مخططات الدول الغربية المحتملة الرامية إلى فرض الإشراف على المجمع النووى الروسى» وقال: إن روسيا لن تسمح أبداً لأحد بذلك معتبراً أن مثل هذا التطور «مستحيل» واعتبر إيفانوف أن روسيا ارتكبت أخطاء مهمة خلال مرحلة الفوضى التى أعقبت انهيار الدولة العظمى ومن هذه الأخطاء تخلى روسيا عن استخدام الصواريخ ذات المستوى المتوسط معتبراً ذلك أمراً مؤسفاً أثبتت التطورات أنه كان خطأ.

أما الرئيس الروسى فلاديمير بوتين فإن خطابه الذى ألقاه أمام مؤتمر «السياسة الأمنية» الذى انعقد فى ميونيخ فى ١٠ فبراير ٢٠٠٧، فقد كان أكثر تحديداً لرؤية روسيا للقضايا الأمنية والسياسية وطبيعة النظام الدولى وخاصة نظام القطبية الأحادية – فقد بدأ بوتين خطابه بتحديده وخاصة مفهوم الأمن واعتباره جزءاً لا يتجزأ وإن أمن أحد يجب أن يكون أمناً للجميع، واستعار كلام الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت «إن الأمن إذا ما انكسر فى مكان ما فإن أمن وسلام كل الدول فى كل مكان يصبح فى خطر» وتساءل بوتين عن طبيعة نظام القطبية الواحدة واعتبر أنه يشير إلى مركز واحدة للقوة واتخاذ القرار، فهو عالم ليس فيه إلا سيد واحد وفى النهاية فهذا وضع خطر ليس فقط على هؤلاء الذين يضمهم هذا النظام ولكن أيضًا على الدولة السائدة نفسها لأنها تدمر نفسها من الداخل، وليس لهذا علاقة بالديمقراطية لأنه كما يفهم فإن الديمقراطية هو سلطة الأغلبية فى ضوء مصالح وآراء الأقلية، وينبه بوتين أن روسيا كثيراً ما تتلقى الدروس حول الديمقراطية ولكن لسبب ما فإن هؤلاء الذين يعلموننا لا يريدون أنفسهم أن يتعلموا، ويخلص بوتين إلى أنه يعتبر أن النظام الأحادى القطبية ليس فقط غير مقبول فقط ولكنه أيضاً مستحيل فى عالم اليوم، فهو أنموذج خاطئ لأنه يفتقد فى أساسه للأسس الأخلاقية للمدنية الحديثة، وينبه بوتين اتصالاً بهذا إلى أن الانفرادية Unilateral ودائمًا الأعمال غير الشرعية لم تحل أى مشاكل وزيادة على ذلك فقد سببت مآسى بشرية جديدة وخلقت مراكز جديدة للتوتر .. واليوم، فيما يقول بوتين، «نشهد استخدامًا أكبر للقوة غير خاضع للاحتواء وهى القوة العسكرية فى العلاقات الدولية وهى القوة التى تزج بالعالم إلى هوة الصراعات الدائمة ونتيجة لذلك ليس لدينا القوة الكافية لأن نجد حلاً شاملاً لأى من هذه الصراعات وأصبح أيضاً من المستحيل إيجاد تسوية سياسية»، ويواصل بوتين نقده للسياسات الأمريكية فيقول: إننا نشهد ازدراء أعظم وأعظم للمبادئ الرئيسة للقانون الدولى، فدولة واحدة هى أولاً وأخيراً الولايات المتحدة قد تجاوزت

حدودها القومية بكل طريقة، وهذا واضح فى السياسية الاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية التى تفرضها على الأمم المتحدة» ويتساءل: من يحب هذا؟ ومن هو سعيد بذلك؟ ويعتبر بوتين أن سيطرة القوة تشجع حتمًا عددًا من البلدان على الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وهكذا رأينا تهديدات جديدة مثل الإرهاب قد اتخذ طابعًا عالميًا، أما عن منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا فقد اتهم بوتين الولايات المتحدة بأنها قد حولتها إلى أداة مبتذلة لضمان مصالح السياسة الخارجية لبلد واحد.

ويشير بوتين فى تعرضه للنظام الدولى إلى التغيير الحادث فى علاقات القوى فينبه إلى أن مجموع الناتج القومى GDP لكل من الصين والهند إذا ما قيس بالقوة الشرائية أصبح الآن أكبر من الناتج القومى للولايات المتحدة، كذلك فإن مجموعة الناتج القومى للبرازيل، وروسيا والهند والصين يتجاوز مجموع الناتج القومى للاتحاد الأوروبى ووفقًا للخبراء فإن الفجوة سوف تزداد فى المستقبل.

واتصالاً بذلك فإن دور الدبلوماسية المتعددة تتزايد بشكل هام وأصبحت الحاجة لا تنازع إلى مبادئ مثل الانفتاح، والشفافية والتنبؤ فى السياسة، وأن استخدام القوة يجب أن يكون إجراء استثنائيًا، فاستخدام القوة يجب أن يكون مشروعًا فقط إذا ما حصل على تأييد وموافقة الأمم المتحدة، ومنظمات مثل الناتو والاتحاد الأوروبى ولا يمكن أن تكون بديلاً فى ذلك للأمم المتحدة، فحين توحد الأمم المتحدة بحق قوى المجتمع الدولى وتستطيع حقًا أن يكون لها رد فعل للأحداث فى بلدان مختلفة، وحين نتوقف عن ازدراء القانون الدولى، فعندئذ، يمكن أن يتغير الموقف.

ويتعرض بوتين إلى قضية «تسليح الفضاء الخارجى» Militarization of the outer space فيعتبر أنه يمكن أن يكون لها نتائج لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للمجتمع الدولى ويثير ليس أقل من بداية عصر نووى، أما التوسع فى نشر نظام الدفاع ضد الصواريخ في شرق أوروبا فلا يثير إلا إزعاجنا، وستكون الخطوة التالية هى سباق حتمى للتسلح.

أما القضية الرئيسة التى تشغل روسيا وهى توسع حلف الأطلنطى، فهى عند بوتين لا علاقة لها بتحديث الحلف أو ضمان الأمن فى أوروبا بل على العكس تمثل إثارة خطيرة تخفض من مستوى الثقة المتبادلة، ويتساءل بوتين: ضد من يتجه هذا التوسع؟ وماذا حدث للتأكيدات التى صدرت عن الشركاء الغربيين بعد تفكك حلف وارسو؟ فأين هى هذه الإعلانات اليوم؟ إن أحداً لا يتذكرها، وأين هى الضمانات التى صدرت عن سكرتير عام حلف الناتو فى مايو ١٩٩٠ من أن «الحقيقة إننا مستعدون لعدم وضع قوات الناتو خارج الأراضى الألمانية، وهو ما يقدم للاتحاد السوفيتى ضماناً أمنيًا حازمًا» ويضيف بوتين: «أما الآن فإنهم يحاولون فرض خطوط تقسيم وجدران جديدة علينا، وهى خطوط تقطع عبر قارتنا سوف تحتاج إلى سنوات عديدة وحقب وكذلك لأجيال وساسة لكى تفكك هذه الجدران الجديدة».

ويبدو أن روبرت چيتس وزير الدفاع الأمريكى الذى كان يحضر اجتماع ميونيخ قد وجد فى لغة الرئيس الروسى عودة إلى لغة الحرب الباردة فعلق قائلاً: «يكفينا حرب باردة واحدة» ولكنه استطرد أنه رغم أن روسيا شريك فى عدد من الجهود ولكننا نتساءل أيضًا عن بعض السياسات الروسية التى تبدو أنها تعمل ضد الاستقرار الدولى مثل صادرات السلاح، واستخدامها لمصادر الطاقة للقسر السياسى، أما سيرجى إيفانوف وزير دفاع روسيا فقد رد على هذه الملاحظات بقوله «إننا لسنا مهتمين بفرض رأينا على أحد، ولكنه حذر من أن حكومته لن تؤيد أعمالاً دولية تتخذ بدون التشاور مع روسيا أو التى تتخذ بدون موافقتها وبالتأكيد فإن شيئاً لن يفرض على روسيا».

وهكذا فإنا نشهد على الأقل لغة جديدة وحادة فى الحوار بين روسيا والولايات المتحدة وشركائها الغربيين، وهى لغة تعكس اختلافًا فى السياسات والمفاهيم حول المصالح وتصور النظام الدولى المطلوب، حيث يتضح رفض بوتين نظام القطبية الواحدة، وإشارته الواضحة إلى التغيير فى علاقات القوى، ونقده

السياسات الأمريكية الانفرادية واستخدامات القوة، فإذا ما أضفنا إلى هذا تصريحات وزير الدفاع الروسى عن تصميمه على بناء القوة العسكرية الروسية وتحديثها فى مستوياتها المختلفة، ومعارضتها لشبكة الدفاع الصاروخية التى تنوى أمريكا نشرها فى شرق أوروبا وجهود روسيا لاستعادة دورها فى منطقة إستراتيجية مثل الشرق الأوسط كما بدا فى زيارتين للرئيس الروسى للمنطقة، لاتضح لنا أننا إزاء قوة مناوئة حتى وإن لم تأخذ طابع مواجهة الحرب الباردة، إلا أنها مصممة على تأكيد مكانتها ودورها الدولى واستعادة عناصر قوتها التى فقدتها عقب انهيار الاتحاد السوفيتى.

روسيا والمشروع الأمريكى للدفاع ضد الصواريخ

يثير المشروع الأمريكى بإنشاء نظام للدفاع المضاد للصواريخ فى كل من بولندا وتشيكيا نقداً واعتراضات حادة من جانب روسيا الاتحادية، كما يثير جدلاً ونقاشًا داخل الاتحاد الأوروبى وحلف الأطلنطى، فضلاً عن نقاشات بين الخبراء الإستراتيجيين والعسكريين الأمريكيين، وسوف يركز هذا المقال أساسًا على رد الفعل الروسى تجاه هذا المشروع من ناحية، وكذلك على ملاحظات وتحفظات خبراء أمريكيين عليه وعلى فرصه وأهدافه، وعلى علاقته بالأمن الأوروبى من ناحية أخرى.

وقد بلور وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف الموقف الروسى فى مقال نشرته جريدة الفاينانشيال تايمز، تساءل فيه عن الموقف الروسى وأجاب أنه بالنسبة لروسيا، وللعديد من الدول الأوروبية، فإنه من غير المقبول لأى أحد أن يستخدم القارة باعتبارها أرضه الخاصة، فأى مشروعات فردية للصواريخ المضادة سوف تغير بشكل أساسى الصورة الإستراتيجية للقارة، وسوف تكون أيضًا إساءة لكل الأوروبيين باعتبار أنها سوف تقلل من أهمية المنظمات المتعددة الجنسية الأوروبية بما فى ذلك الاتحاد الأوروبى والذى قيل لنا حتى وقت قريب إنه حجر الزاوية الأساس للأمن الأوروبى، ويؤكد لافروف على السياق المتكامل فى حل مشكلات المنطقة الأوروبية الأطلنطية وذلك فى إطار ثلاثى، روسيا، والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، ولا يجب أن يكون لدى أى جانب شكوك حول ما يفعله الجانبان الآخران، ويضيف لافروف أن روسيا تود أن تتفهم شريكتها الولايات المتحدة أن روسيا القوية، وألمانيا أو فرنسا القوية أو أوروبا القوية وهى تعيش فى سلام وانسجام لا تمثل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة، ويشير لافروف إلى ما يسميه المصالح المشروعة فى هذه المنطقة، فقد قدمت روسيا أكثر من مرة توضيحات محددة حول مخاوفها من إقامة قواعد مضادة للصواريخ فى

أوروبا مضيفًا أنه فى عصر يجب ألا تكون فيه مكان «لأجندات خفية» فإننا مرغمون أن نجرى مناقشات مفتوحة ضرورية لكى نتوصل إلى فهم مشترك واتصال بين مصالحنا، وما هو مطلوب هو تقييم عميق ومشترك للجوانب التكنولوچية والإستراتيچية والسياسية للمشكلة يبدأ بتقييم مشترك للتهديدات. والمشكلة أو السؤال الرئيس الذى يطرحه لافروف علينا هو: ماذا إذا كان التهديد الصاروخى الذى يقال لنا إن المشروع الأمريكى سوف يقاومه هو أمر واقعى، ونحن مقتنعون أن أيًا من مثل هذه التهديدات ليست قائمة بالنسبة للولايات المتحدة اليوم أو فى المستقبل القريب؟

ويضيف لافروف: إنه ليس هناك أحد مما يسمى بالدول المارقة يمتلك صواريخ تمثل تهديداً حقيقيًا فى المستقبل المنظور، ويستخلص لافروف أن لدينا وقتًا للتحليل الجاد ما دام ليس هناك علامة على تهديدات حقيقية فى هذه اللحظة، ولكنها يمكن أن تكون نبوءة تحقق نفسها نتيجة لأعمال غير محسوبة، وفى النهاية يتساءل لافروف: هل يمكن لمشروعات متخيلة أن تقف فى طريق حل المشكلات الحقيقية فى الشرق الأوسط، والأزمة فى العراق وأفغانستان والبرنامج النووى الإيرانى؟ إن هذه هى المشكلات التى تهدد حقًا أمن قادتنا.

من ناحية أخرى يثير بعض الخبراء فى قضايا الأمن فى مؤسسة راند الأمريكية عدداً من الملاحظات والأسئلة حول المشروع الأمريكى، وأول هذه الأسئلة هو: هل سيعمل هذا النظام؟ فنظم الاعتراض التى سوف تنشرها الولايات المتحدة فى أوروبا هى فى جوهرها نماذج أولية proto types ففاعليتها أو إمكانية الاعتماد عليها لم تتأكد بعد، والسؤال الثانى هو: لماذا الاندفاع؟ فباعتبار أن هذه التكنولوچيا لا تزال فى مرحلة التطوير فلماذا العجلة فى نشر نظم الاعتراض والرادار فى أوروبا الآن؟ فنظام الدفاع الصاروخى الذى يجرى التفكير فى نشره فى أوروبا من المفترض أنه يهدف لردع هجوم من دول «مارقة» مثل إيران وليس روسيا، أما السؤال الثالث فهو من الذى سيمتلك سلطة الإطلاق؟ فهل ستطلب

بولندا من الولايات المتحدة أن تحصل على التفويض البولندى قبل إطلاق نظم الاعتراض من أراضيها؟ كذلك تثير هذه الأسئلة علاقة بخطط الناتو لتطوير نظام صاروخ دفاعى، فالناتو يستكشف خيارات ربما تتضمن روسيا، وهل سيحمى النظام أوروبا أم فقط الولايات المتحدة، فنظام الصاروخ الدفاعى الذى يجرى التفكير فيه هو فى المقام الأول مصمم لحماية أمريكا ضد هجوم صاروخى من كوريا الشمالية وإيران، وعلى أية حال فإن نشر النظام سوف يحتاج تصديق برلمانات بولندا وتشيكيا علمًا بأن أغلبية المواطنين فى البلدين تعارض هذا النشر، فما لم يتضح لهم أن إقامة هذا النظام على أراضيهم سوف يدعم أمنهم، فإن الخطط سوف تواجه وقتًا صعبًا للحصول على الموافقة البرلمانية.

وأخيرًا ما تأثير نشر هذا النظام على العلاقات مع روسيا؟ فإذا ما أسيء إدارة هذا النظام فإن قضية الدفاع الصاروخى سوف تزيد القيود على هذه العلاقات وهو ما يعكس مشاعر أعمق - كما بدا فى خطاب بوتين فى ميونيخ - بأن الولايات المتحدة تتخذ قرارات هامة ذات تأثير على روسيا دون أدنى اعتبار للمصالح الروسية، فإذا ما أريد تفادى أزمة مع روسيا فسوف تحتاج الولايات المتحدة أن تتعامل مع هذه المخاوف الروسية العريضة. ويستخلص هؤلاء الخبراء الأمريكيون أنه ما لم يعالج الرسميون الأمريكيون هذه القضايا بشكل عميق فإن خطط الدفاع الصاروخى الأمريكى من المحتمل أن تولد توترات متزايدة ليس فقط مع روسيا بل كذلك مع العديد من الحلفاء الأوروبيين، معرضة للخطر - ليس فقط- خطط نشر هذا النظام وإنما الأمن الأوروبى بشكل عريض.

وفى تطور أخير، وبحث من الحلفاء الأوروبيين تعتزم الولايات المتحدة تقديم صفقة جديدة من الحوافز إلى روسيا للتغلب على معارضتها الشديدة للمشروع بما فى ذلك دعوة لربط النظم الروسية والأمريكية المضادة للصواريخ، كذلك تتضمن الصفقة عروضًا أمريكية للمشاركة فى المخابرات حول التهديدات المشتركة والسماح للرسميين الروس بتفتيش قواعد الصواريخ المقبلة.

وفى تصورنا أن المشروع الأمريكى جاء لكى يؤكد التشابه بين سياسات وإستراتيجيات إدارة بوش الحالية ومفاهيم وإستراتيجيات إدارة الرئيس الأسبق رونالد ريجان، فقد تبنى ريحان، فى مواجهته مع الاتحاد السوفيتى، ما سمى بمبادرة الدفاع الإستراتيجى SDI، والتى أثارت وقتها معارضة الاتحاد السوفيتى وقادته واعتبروه تصعيداً لسباق التسلح وأن الاتحاد السوفيتى سوف يرد عليه بفاعلية أكثر وبتكلفة أقل، وهو ما يردده الآن القادة الروس بالنسبة للمشروع الأمريكى المضاد للصواريخ. كذلك تبنى ريجان مشروع نشر الصواريخ متوسطة المدى - بيرشنج وكروز - فى أوروبا، والذى فضلاً عن معارضة الاتحاد السوفيتى الشديدة له، قد حرك انقسامات واسعة فى الشارع الأوروبى وخرجت مظاهرات حاشدة للتنديد به، وليس غريبًا أن يدفع هذا التشابه عدداً من المراقبين والمحللين إلى اعتبار المشروع الأمريكى عودة لأجواء وسياسات الحرب الباردة.

السياسة الخارجية الأمريكية: إعادة نظر

أكدت الحرب الأمريكية على العراق ونتائجها والافتراضات التى قامت عليها، على الحاجة إلى نقاش أمريكى قومى واسع حول قضايا السياسة الخارجية، وإلى إعادة فحص المفاهيم والإستراتيجيات التى قامت عليها ووجهتها خاصة خلال الولاية الأولى من عهد الرئيس الأمريكى الحالى.

وقد دار هذا النقاش، - ولا يزال يدور - حول ثلاثة مفاهيم تبنتها الإدارة الأمريكية وبشكل خاص بفعل وفى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر، وهو الحدث الذى استثمرته مجموعة «المحافظون الجدد» لكى تؤكد مفاهيمها وإستراتيجياتها التى بشرت وعملت من أجلها منذ التسعينات، وقد دارت الإستراتيجية التى تبنتها إدارة بوش وأعلنتها رسمياً فى سبتمبر عام ٢٠٠٢ على ثلاثة مفاهيم.

* استخدام القوة المسلحة لتحقيق أهداف الدبلوماسية والسياسة الخارجية الأمريكية.

* العمل المنفرد unilateralism مقابل العمل المتعدد Multilateralism

* دعم ونشر الديمقراطية فى العالم وخاصة فى مناطق الشرق الأوسط والعالم الإسلامى.

والواقع أن مفهوم استخدام القوة المسلحة لخدمة الدبلوماسية الأمريكية كان موضع نقاش فى إدارة ريجان التى تتخذها الإدارة الحالية أنموذجًا لها حيث دار هذا النقاش حول استخدام القوة على إطلاقها أم فرض قيود على هذا الاستخدام، وقد تبنت إدارة بوش الحالية المفهوم الأول وطبقته فى الحرب على أفغانستان والعراق، غير أن التجربة فى الحالتين قد أكدت أن القوة المسلحة وحدها لا تستطيع أن تحقق الأهداف النهائية الأمريكية ولا تستطيع أن تترجم النصر المسلح إلى سلام وأهداف سياسية. وأثار عدد من المفكرين والخبراء مثل

چوزيف ناى Josef Nye مفهوم القوة اللينة Soft Power التى تتمثل فى الأنموذج الثقافى والتقدم العلمى والتكنولوچى مقابل القوة الصلبة Hard Power.

أما المفهوم أو الأساس الثانى لإستراتيجية إدارة بوش فهو الاعتقاد بأن القوة الأمريكية والتفرد الأمريكى يؤهلان الولايات المتحدة بل ويفرضان عليها أن تصمم من السياسات ما تتصوره أنه فى مصلحة أمنها وأمن العالم وأن تقوم بتنفيذ هذه السياسات منفردة إذا اقتضى الأمر، وقد امتد هذا المفهوم إلى المنظمات والمؤسسات الدولية وإلى إمكان تجاهلها وعدم الأخذ برأيها إذا ما كانت ستفرض قيوداً على أهداف السياسة الأمريكية، وبفعل هذا المفهوم شنت الإدارة الأمريكية الحرب على العراق بدون شرعية دولية متجاهلة المجتمع الدولى بما فيه حلفاؤها الرئيسيون مثل ألمانيا وفرنسا، كما امتنعت عن التوقيع على اتفاقيات دولية مثل اتفاقية كيوتر، والمحكمة الجنائية الدولية، وألغت من جانب واحد اتفاقية الصواريخ المتوسطة المدى.

وقد أدى هذا النهج المنفرد فى إدارة السياسة الخارجية الأمريكية إلى نقاش واسع أداره عدد من الخبراء والمحللين الأمريكيين مثل زبيجنيو بريجنسكى، وريتشارد هاس، وستيفن والت، حيث اعتبروا أن الإدارة فى هذا جعلت أمريكا تقف بمفردها فى العالم America Alone وأنها بهذا النهج قد تخلت عن الأسس التى دارت عليها الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من تشكيل تحالفات والعمل من خلالها وقيادتها. وواضح أن الإدارة الأمريكية وخاصة مع بداية ولايتها الثانية قد بدأت تتراجع عن هذا النهج وتتجه إلي العمل والتعاون مع حلفائها الدوليين والإقليميين. وكان أول تصريح لكونداليزا رايس بعد توليها وزارة الخارجية: أن هذا وقت الدبلوماسية بمعنى أنه وقت الحوار والتعاون. وكانت العلاقة مع أوروبا أول مجالات تصحيح هذا النهج المنفرد، فقد قامت وزيرة الخارجية الجديدة برحلة أوروبية أعقبها زيارة للرئيس الأمريكى فى يوليو ٢٠٠٤ حيث خاطب شركاءه الأوروبيين بلهجة جديدة بعيدة عن الإملاء والغطرسة، داعية إلى التعاون ونسيان الفجوة التى أحدثها الخلاف

حول الحرب على العراق. أما على المستوى الإقليمى فإن الإدارة الأمريكية فى بحثها عن مخرج من العراق وحل الأزمة فيه قد اتجهت إلى الاعتماد على القوى الإقليمية، وكان المؤتمر الدولى الذى انعقد فى شرم الشيخ بحضور ٦٠ دولة أنموذجًا على ذلك تلاه زيارة لنائب الرئيس تشينى لعدد من دول المنطقة. وقد توازى مع ذلك اتجاه الإدارة إلى الدخول فى حوار مع دولتين اعتبرتهما من الدول المارقة وهما إيران وسوريا بعد أن كانت ترفض فكرة الحوار معهما. هذا فضلاً عن الاتفاق المبدئى مع كوريا الشمالية، والإستراتيجية التى تقدمت بها الإدارة حول الاحتباس الحرارى.

أما عن المشروع الأمريكى لنشر الديمقراطية فقد اكتسب قوة بعد أحداث ١١ سبتمبر وكان أحد الدروس الرئيسة التى استخلصتها مجموعة «المحافظون الجدد» واقتنعت بها الإدارة أن مجتمعات الشرق الأوسط: تفتقر إلى الديمقراطية والمشاركة السياسية ويسودها الاستبداد الذى يولد العنف والتطرف ويمدد تطرفه إلى المجتمعات الأمريكية الأوروبية، ولذلك فإن خلق بيئة ديمقراطية فى هذه البلدان من شأنه تقليل منابع العنف والتطرف، وهكذا أصبح إسقاط نظام صدام حسين وإقامة ديمقراطية فى العراق أحد مبررات الحرب على العراق، وحيث ينشأ نظام ديمقراطى حر فيه سيصبح أنموذجًا لمنطقة الشرق الأوسط بأسرها. غير أن تجربة إقامة ديمقراطية فى كل من العراق وأفغانستان أثبتت عكس التوقعات، فعلى الرغم من انتخاب رئيس الوزراء وإقامة انتخابات برلمانية، ووضع دستور بل والإقبال الشعبى على الإنتخابات إلا أن العنف والتمرد قد تصاعد فى العراق، وعاد لوردات الحرب فى أفغانستان ولم يعد رئيسها حامد كارزاى يتحرك إلا فى نطاق كابول وفى حراسة أمريكية، أما عن بقية الشرق الأوسط فإن التجارب الديمقراطية التى جرت قد زادت من نفوذ الإسلاميين بل إن بعضهم قد وصلوا إلى الحكم. فى ضوء هذه الخبرات لم نعد نسمع عن الشرق الأوسط الكبير، وأصبح الحديث عن الديمقراطية لا يتعدى الكلام النظرى الحذر، ولم نعد نسمع كونداليزا رايس تتحدث مثلما تحدثت فى القاهرة فى عام ٢٠٠٥ عن فشل

مفهوم البحث عن الاستقرار الذى تبنته الإدارات الأمريكية وأن النتيجة كانت عدم تحقق الاستقرار وغياب الديمقراطية. وبدأت الأصوات ترتفع بضرورة تغليب مفهوم «الأمن أولاً» "Security First" (راجع /The National Interest - Mar April 2007) بما يعنى تغليب اعتبارات الأمن الضرورية للاستقرار.

وهكذا نرى مراجعات للمفاهيم والأسس الفكرية التى درج عليها المحافظون الجدد وتبنتها الإدارة منذ بداية عهدها، بل طبقتها ووضعتها موضع الاختبار: مفاهيم مثل الاعتماد المطلق على القوة، والضربات الاستباقية، والاستثنائية الأمريكية، والعمل المنفرد، ونشر ودعم الديمقراطية، غير أن حصيلة اختبار هذه المفاهيم والإستراتيچيات كانت مخيبة للآمال، الأمر الذى تجسد فى الفشل فى العراق، وتباعد العالم عن أمريكا والنتائج العكسية لمشروع نشر الديمقراطية، الأمر الذى يفسر خطوات الإدارة الأمريكية النسبية لمراجعة هذه المفاهيم وإعادة النظر فى فاعليتها، (وإن كان هذا لا يعنى غياب قوى التشدد المتركزة أساسًا حول نائب الرئيس تشينى ومجموعة مساعديه، كما يفسر تزايد النقاش العام حول هذه القضايا والدعوة إلى العودة إلى الواقعية السياسية الأمر الذى نتصور أنه سوف يتصاعد ويزداد كلما اقتربت معركة الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٨ حيث نتصور أن قضايا السياسة الخارجية الأمريكية وخبرات الأعوام الماضية ستكون من المحاور الرئيسة لهذه الحملة.

السياسة الخارجية الأمريكية: البديل الديمقراطى

عبر عهود السياسة الخارجية الأمريكية، وفى مواجهة أخطر قضايا، ربما لم تشهد الولايات المتحدة مثلها، والأخطار التى تواجهها، كان من الطبيعى أن يتزايد هذا النقاش القومى حول السياسة الخارجية مع اقتراب انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى هذا، فإن من تقاليد حملات انتخابات الرئاسة أن يقدم المرشحون لها رؤيتهم للسياسة الخارجية الأمريكية. أما وقد تعرفنا أدواتها ومفاهيمها لعلاقة أمريكا مع العالم، فإنه من المفيد أن نتعرف على الرؤية الأخرى أى رؤية الحزب الديمقراطى ومرشحيه للرئاسة والبديل الذى يقدمو للسياسة الخارجية الأمريكية، وقد تقدم أحد أبرز المرشحين الديمقراطيين وهو باراك أوباما Barak Obama لكى يطرح تصوره لما يجب على الولايات المتحدة أن تفعله تجاه أخطار هذا القرن والتى تماثل فى خطورتها، إن لم يكن أخطر فى بعض الوجوه، الأخطار التى واجهتها الولايات المتحدة فى الماضى، ففى مقال فى العدد الأخير يوليو/ أغسطس ٢٠٠٧، من مجلة Foreign Affairs وفى قسم خصصته المجلة لحملة عام ٢٠٠٨، كتب أوباما عن «تجديد القيادة الأمريكية» "Renewing Foreign Policy".

ويبدأ أوباما بتحديد عدد وتعقد الأخطار التى تواجهها السياسة الأمريكية ابتداء من أحداث ١١ سبتمبر، ويعتبر أن الإدارة قد استجابت إلى هذه الهجمات غير التقليدية بفكر تقليدى، ونظرت إلى المشكلات باعتبارها تقوم على الدول وأنه يمكن علاجها بحلول عسكرية، وكانت هذه النظرة الخاطئة التوجه بشكل مأساوى هى التى قادت إلى الحرب على العراق والتى لم يكن يسمح بها أن تشن أبداً. ويعتبر أوباما أن أمريكا لا تستطيع أن تواجه تهديدات هذا القرن بمفردها، كما أن العالم لا يستطيع مواجهتها دون أمريكا، ولا تستطيع أمريكا أن تنسحب من العالم كما أنها لا يجب أن ترغمه على الخضوع. ويعتبر أوباما أنه لتجديد القيادة الأمريكية فى العالم فإنها يجب أن تبدأ أولاً بأن تصل بالحرب فى العراق

إلى نهاية مسئولة وأن تعيد توجيه انتباهها إلى الشرق الأوسط الكبير، فقد كانت حرب العراق تحولاً عن الحرب ضد الارهاب الذى ضرب الولايات المتحدة فى ٩ ٩/١١، كما أنها لا تستطيع أن تفرض حلا عسكريا على حرب أهلية بين السنة والشيعة، وأفضل فرصة لتترك العراق مكانا أفضل هى أن تضغط على الأجنحة المتحاربة للتوصل إلى حل سلمى دائم والطريق الفعال الوحيد لتطبيق هذا الضغط هو البدء بانسحاب مرحلى للقوات الأمريكية بهدف سحب كل الفرق الأمريكية فى ٣١ مارس ٢٠٠٨ وهو الهدف الذى يتفق مع الهدف الذى وصفته مجموعة دراسة العراق، وسوف يتيح تغيير الديناميكية فى العراق لأمريكا أن تركز انتباهها ونفوذها على حل الصراع المتقيح بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهو الهدف الذى أهملته لسنوات إدارة بوش. أما عن إيران فإن أوباما فى الوقت الذى لا يستبعد فيه استخدام القوة فإن الولايات المتحدة لا يجب أن تتردد فى التحدث مع إيران بشكل مباشر وأن تظهر – فى الوقت نفسه – للشعب الإيرانى ما يمكن كسبه من تغيير جذرى، مثل الارتباط الاقتصادى، والتأكيدات الأمنية والعلاقات الدبلوماسية، كما أن الدبلوماسية المرتبطة بالضغط يمكن أيضًا عن طريقها إعادة توجيه سياسة سوريا عن أجندتها الراديكالية إلى موقف يلائم دمشق ويحسن من أمن إسرائيل.

وعن مواقفه من القوة العسكرية وبنائها، فإن أوباما يعلن أن دعم القوة العسكرية وحده لا يكفى وإنما يجب أيضًا استخدامها بحكمة، فعندما سيرسل رجاله ونساءه إلى طرق ضارة فإنه سوف يحدد بوضوح المهمة ويطلب تقييم القادة العسكريين ويقيم بشكل موضوعى تقارير المخابرات، ويتأكد أن كل قواته لديها من الموارد والتأييد الذى تحتاجه، وهو لن يتردد فى استخدام القوة بشكل منفرد إذا اقتضت الضرورة لحماية الشعب الأمريكى أو مصالحه الحيوية عندما يهاجم وإذا تهدد بشكل وشيك، غير أن أوباما يستطرد بالقول: إنه عندما نستخدم القوة فى مواقع أكثر من الدفاع عن النفس فإن علينا أن نبذل كل الجهد لضمان التأييد الواضح واشتراك الآخرين كما فعل الرئيس بوش الأب حين قاد الجهد

لإخراج صدام حسين من الكويت عام ١٩٩١ فنتائج نسيان هذا الدرس فى سياق الصراع الجارى فى العراق كانت خطيرة.

ويلفت النظر اعتبار أوباما أن رسالته حول تجديد القيادة الأمريكية يجب أن تبدأ بانهاء الحرب فى العراق والقيام بانسحاب تدريجى حتى ٣١ مارس ٢٠٠٨ وهو بهذا يتبنى ما أوصى به تقرير بيكر هاميلتون، ومثلما فعل هذا التقرير، يربط أوباما بين التوصل إلى هذا فى العراق، وبين تحقيق حل للنزاع الفلسطينى الإسرائيلى وأن كنا نلاحظ أنه لم يفصل فى هذا الشأن ولم يشر إلى الأسس التى يجب أن يقوم عليها هذا الحل. وكما دعا تقرير بيكر هاميلون دعا أوباما إلى محادثات مباشرة مع كل من إيران وسوريا، وان كان لم يستبعد إمكانية اللجوء إلى القوة المسلحة مع إيران، ولكنه يضع قيوداً وشروطاً لاستخدام هذه القوة فى أى مكان من بينها ضمان التأييد الواضح للآخرين واشتراكهم.. مستشهداً بالجهد الدولى الذى قاده بوش الأب لتحرير الكويت.

وهكذا تدلل رسالة أوباما أن قضايا الوضع فى العراق، والخروج منه، والإرهاب الذى اعتبر الصراع معه طويلاً وممتداً مثل الحرب الباردة، ومنع انتشار الأسلحة النووية، فى صدارة القضايا التى ستواجهها الإدارة الأمريكية القادمة سواء أكانت ديمقراطية أم جمهورية.